Kitabe-Dr. Hakima Hatri 2221217 09:15 Page 1

دور هيئات المجتمع المدني
في معالجة ظاهرة أطفال الشوارع

تأليف

الدكتورة حكيمة الحطري

أستاذة أحكام الأسرة، خبيرة دولية في قانون الأسرة والنوع الاجتماعي، رئيسة فريق البحث في قضايا المرأة والطفل، ورئيسة مركز الدراسات والأبحاث في قضايا الأسرة والمرأة.

كلية الشريعة فاس بجامعة القرويين

منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو - 1438هـ/2017م

Kitabe-Dr. Hakima Hatri 2221217 09:15 Page 2

رقم الإيداع القانوني : 2012 MO 1844
ردمك 9-563-23-9981
التصفيف والتوضيب والسحب في الإيسيسكو
الرباط ـ المملكة المغربية

الطبعة الأولى : 1436 هـ ـ 2014م
الطبعة الثانية : 1438 هـ ـ 2017م

الأفكار الواردة في الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن رأي الإيسيسكو

Kitabe-Dr. Hakima Hatri 11214216 08:41 Page 3

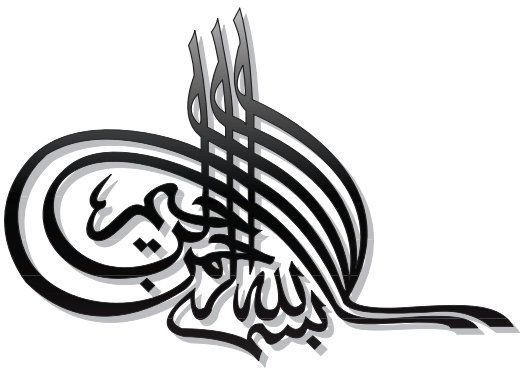

Kitabe-Dr. Hakima Hatri 11214216 08:41 Page 4

Kitabe-Dr. Hakima Hatri 11214216 08:41 Page 5

فهرس الموضوعات

تقديم : 7

مقدمة : 9

تمهيد: ظاهرة أطفال الشوارع: محاولة تشخيص 15

الفصل الأول : هيئات المجتمع المدني وجهودها في معالجة ظاهرة أطفال الشوارع 29

المبحث الأول : المجتمع المدني: النشأة والمفهوم والمقومات 29

المبحث الثاني : جهود هيئات المجتمع المدني العربي وتجلياتها في معالجة ظاهرة أطفال الشوارع 34

الفصل الثاني: معيقات عمل هيئات المجتمع المدني في مجال معالجة ظاهرة أطفال الشوارع وسبل التجاوز 71

المبحث الأول: معيقات عمل هيئات المجتمع المدني في مجال معالجة ظاهرة أطفال الشوارع 71

المبحث الثاني : سبل التجاوز في ضوء مبادئ وتوجيهات الاستراتيجية العربية 75

خاتمة: نتائج وتوصيات 93

لائحة المصادر والمراجع 95

Kitabe-Dr. Hakima Hatri 11214216 08:41 Page 6

Kitabe-Dr. Hakima Hatri 11214216 08:41 Page 7

تقديم

تعد الطفولة من أهم مراحل العمر بالنسبة للإنسان، ففيها تبدأ شخصيته بالتشكّل، وتنمو مواهبه، وميولاته، وقدراته، وتُغرس قيمه الروحية وأنماطه السلوكية، ويتحدد فيها نموه الجسمي والعقلي والنفسي والوجداني. لذلك بات موضوع الأطفال من الموضوعات التي تشغل اهتمام المجتمعات الحديثة، خاصة وأن أي نهوض بالأمم ينبغي أن يبدأ من الاهتمام بهذه الشريحة، التي إذا حظيت بالرعاية والعناية، وتعهدتها الأيدي الأمينة، نشأت نشأة صالحة خيرة، وأثمرت كما تثمر الشجرة الطيبة، وإذا لم تنل المطلوب من الرعاية والعناية، وتولتها الأيدي السيئة، نشأت نشأة فاسدة، وصارت وبالا على المجتمع، تقض مضجعه وتهدد استقراره.

واقتناعاً بهذه الحقيقة الواضحة التي أكدها الواقع وسجلها التاريخ، وسعياً إلى إيلاء الطفولة حقها من الاهتمام، فقد أولت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ـ إيسيسكو ـ عناية خاصة بهذا الموضوع، وذلك في إطار خطط عمل متتابعة، تروم من خلالها تطوير معارف الطفل وتنمية مواهبه في ضوء المبادئ الإسلامية، وقيم حقوق الإنسان، سواء من خلال برامج تنموية بانية، أو من خلال التشجيع على إعداد الدراسات والبحوث الجادة، التي تهدف إلى التعريف بحاجات الطفل ومشكلاته من جهة، وإلى توجيه المجتمع بكل مؤسساته ـ بما في ذلك الهيئات والمؤسسات الأهلية ـ إلى حسن تربيته والعناية اللازمة به، من جهة ثانية.

وفي هذا الإطار، يأتي هذا الكتاب الذي أعدته الدكتورة حكيمة الحطري، والذي يتناول بأسلوب منهجي، موضوع ظاهرة أطفال الشوارع باعتباره جانباً من جوانب الطفولة المهمشة وأسبابها وتجلياتها، مبرزا جهود الهيئات الأهلية في معالجة هذه الظاهرة في عدد من الدول، مبينًا للمعيقات المادية والفنية التي تعوق تلك الجهود، مقترحاً مجموعة من الآليات لتجاوز تلك المعيقات، تدور في مجموعها حول الوعي بعمق المشكلة، مع ضرورة تدخل الدولة وقائياً وعلاجياً بما تمتلكه من وسائل وإمكانات في هذا الباب، فضلا عن تحفيز الجمعيات بشكل جيد لأداء دورها على الوجه

Kitabe-Dr. Hakima Hatri 11214216 08:41 Page 8

الأكمل، منتهياً إلى أن معالجة الظاهرة لا تتوقف على سنّ القوانين فقط، وإنما المطلوب نهج سياسة القرب من أطفال الشوارع ومحاولة فهمهم وفهم أوضاعهم وأسبابها، وهذا لن يتأتى بشكل فاعل، إلا من خلال الهيئات والمؤسسات الأهلية بكل أطيافها، باعتبارها المرآة التي تعكس حقيقة المجتمع وأوضاعه، فضلا عما تضطلع به من دور إيجابي في إثارة الاهتمام وتعبئة الرأي العام وتحفيز الهيئات الوطنية والدولية لإيلاء الطفولة ما تستحقه من عناية واهتمام.

ولعل طبيعة الموضوع النظرية والميدانية من جهة، وحرص الباحثة على جودة المضمون من جهة ثانية، جعلاها تبذل جهدا مقدراً وصل إلى القيام بزيارات ميدانية إلى عدد من البلدان، للوقوف عن كثب على الحقائق الخاصة بأوضاع الأطفال، ولذلك جاء الكتاب مستوفياً لشروط المنهجية الأكاديمية، وملبياً لمتطلبات التحليل الرصين، شاملا مستوعبا للأفكار والمقترحات العملية الوجيهة التي تغني الموضوع.

ولذلك، فإن المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة يسعدها أن تقدم هذا الكتاب ضمن سلسلة الكتب التي تصدرها عن شؤون الطفولة، في إطار توجيه الرأي العام إلى العناية بهذا النوع من القضايا، أملا في إيجاد مجتمعات سليمة تسهم في البناء والنماء، من أجل خير البشرية جمعاء.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

د. عبد العزيز بن عثمان التويجري

المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة

Kitabe-Dr. Hakima Hatri 11214216 08:41 Page 9

مقدمة

لايستطيع أحد أن يجادل في أن الأطفال هم من أهم اللبنات التي يقوم عليها الوجود البشري، فهم محط الآمال ومعقد الرجاء بالنسبة للأمم، باعتبارهم شباب وشابات المستقبل، رجال وأمهات الغد، عليهم تراهن الشعوب في تحقيق أمانيها وتأصيل كرامتها وبناء أسس الحرية والعدالة والسلم في المجتمعات، ومن جهة أخرى هم ﴿ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾[1] كما قال الله تعالى في كتابه العزيز، وثمرة الأسرة وأملها في المستقبل، ولا تخلو نفس سوية من الشعور بحبهم والعطف عليهم، والحرص على حمايتهم وتكبد المشاق في سبيلهم، حتى بات لسان حال كل أم وأب يردد مع الشاعر العربي : عمران بن حِطان.

إنَّمَا أَوْلاَدُنَا بَيْنَنَا أَكْبَادُنَا تَمْشِي عَلَى الأَرْضِ
إِنْ هَبَّتْ الرِيحُ عَلَى بَعْضِهِمْ لاَمْتَنَعَتْ عَيْنِي عَنِ الْغَمْضِ

ونظرا إلى تجسيدهم كل هذه المعاني، وحيث إنهم مخلوقات ضعيفة تحتاج إلى الرعاية فقد أولتهم الشريعة الإسلامية عناية كبيرة، وخصتهم بجانب عظيم من الاهتمام، فاعترفت لهم بمجموعة من الحقوق منذ أن كانوا أجنة في بطون أمهاتهم حتى ولادتهم، وحافظت عليهم من الذل، وحصنتهم من الضياع، وأبعدتهم عن العار، فأثبتت لهم النسب من آبائهم، فكان هذا أول حق يثبت لهم بعد ولادتهم، كما أوجبت لهم الشريعة الحق في الرضاع، ضمانا لاستمرارهم وبقائهم والحفاظ عليهم من الهلاك، طبقا لقوله تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾[2].

لقد أوجبت لهم الشريعة الإسلامية الحق في الحضانة لحاجتهم الدائمة والمستمرة إلى التربية والرعاية والعناية بمصالحهم، كما أوجبت لهم الشريعة السمحاء

(1) سورة الكهف، الآية : 64.
(2) سورة البقرة، الآية : 233.

Kitabe-Dr. Hakima Hatri 11214216 08:41 Page 10

ما يسمى بالولاية على النفس وعلى المال نظرا إلى ضعفهم في العقل والإدراك والبنية والإرادة مما يجعلهم عاجزين عن القيام بشؤون أنفسهم، محتاجين إلى معونة الكبار ومساعدتهم.

للوفاء بكل هذه الحقوق وغيرها مما نجده مبسوطا في أمهات الكتب الفقهية ـ والتي من شأنها أن تضمن جيلا قادرا على الاضطلاع بتحمل مسؤوليته في تنمية بلاده ـ ألقت الشريعة بالمسؤولية على عاتق الوالدين، كل في مجال اختصاصه، وألزمتهما بأداء هذه الأمانة خير أداء والحفاظ عليها بشكل دائم، غير غافلة مسؤولية الدولة في هذا الباب، وفي هذا يقول النبي صلى الله عليه وسلم : «**أَلا كُلْكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَالأَمِيرُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْؤُولٌ عَنْهُمْ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَهُوَ مَسْؤُولٌ عَنْهُمْ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ بَعْلِهَا وَوَلَدِهِ، وَهِيَ مَسْؤُولَةٌ عَنْهُمْ**»[1].

غير أنه لما أصبحت الشريعة الإسلامية معزولة عن الحياة العملية في كثير من البلاد الإسلامية، وتم تجاهل مبادئها وتعاليمها، وتنصل الآباء من مسؤولياتهم بسبب أو دون سبب، وتراجع دور الدولة في جمع الزكاة وتفريقها على المحتاجين، كان من نتائج ذلك أن تم حرمان الطفولة من حقوقها فحصل نقص وفتور في الاهتمام بها، ولم يعد الاهتمام بالطفل قضية وهاجسا طموحا و مشروع مستقبل كما كان الأمر من قبل، لذلك وجدنا أنفسنا في ظل هذا التراجع عن تطبيق شرعنا أمام سمات طفولة مشردة يعيشها صغار يجوبون الشوارع، منهم من يتخذها مطعما، ومنهم من يتخذها مطعما ومسكنا. صغار يتم استغلالهم أسوأ استغلال، في الجريمة والدعارة و العمالة و غيرها من صنوف الاستغلال، الذي يتعارض مع شيمنا وأخلاقنا الإسلامية.

إن ظاهرة أطفال الشوارع ـ باعتبارها تمثل نقطة تماس لمعظم القضايا الأخرى الخاصة بالأطفال في الظروف الصعبة ـ حقيقة لا مفر من الاعتراف بوجودها في عالمنا اليوم ـ فهي قنبلة موقوتة، ومأساة حضارية، يمكن تصنيفها ضمن أهم المآسي وأخطر الظواهر التي ابتليت بها المجتمعات في وقتنا المعاصر، عربية كانت أو غير عربية، إسلامية أو غير إسلامية، وذلك بالنظر إلى ما لها من آثار ومخاطر على مستقبل الدول، اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، مخاطر جعلت المجتمع الدولي يفيق من سباته ليدق ناقوس الخطر.

(1) أخرجه الإمام البخاري في ـ "الصحيح، كتاب العتق، باب : العبد راع في مال سيده"، رقم : 2419.

Kitabe-Dr. Hakima Hatri 11214216 08:41 Page 11

على إثر هذا الوعي بدأ الاهتمام بالطفولة، باعتبارها قضية الحاضر والمستقبل، ويمكن القول بأن الاهتمام الفعلي للمواثيق والهيئات الدولية بالطفولة وحقوقها بدأ جليا سنة 1924 من خلال إعلان جنيف الخاص بحقوق الطفل[1]، لكن مع انطلاق الحرب العالمية الثانية فقدت هذه الوثيقة قيمتها القانونية والأدبية، وأصبحت مجردة من كل مضمون.

بعد ذلك جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن جمعية الأمم سنة 1948، الذي خصص مادتين للحديث عن حقوق الطفل، وفي عام 1959 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان حقوق الطفل لتمكينه من التمتع بطفولة سعيدة ينعم بها لخيره وخير المجتمع، وقد تضمن عشرة مبادئ تؤكد على مسؤولية المجتمع البشري في أن يوفر للطفل جملة من الحقوق المادية والمعنوية، وفي 16 ديسمبر 1966 اعتمدت الجمعية أيضا اتفاقيتين عامتين تتضمنان قواعد تفصيلية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، و من بينها حقوق الطفل، وهما الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اللتان دخلتا حيز التنفيذ سنة 1976، وهما تكفلان مجموعة من الحقوق للإنسان وتفرضان على الدول مجموعة من الالتزامات القانونية في هذا الباب.

وبموجب القرار 169/31 الصادر في 12 ديسمبر 1976، أعلنت الجمعية المذكورة عام 1979 سنة دولية للطفل، وقررت أن يكون لهذه السنة جملة من الأهداف العامة تقضي بما يلي :

* توفير إطار للدعوة إلى الاهتمام بقضية الأطفال، وزيادة وعي المسؤولين والجمهور بالحاجات الخاصة بالأطفال.

* تشجيع الاعتراف بوجوب أن تكون برامج الأطفال جزءا لا يتجزأ من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بغية الاضطلاع في الأجلين الطويل والقصير بأنشطة مستمرة لصالح الأطفال على المستويات الوطنية والدولية.

بالرغم من كل هذه الإعلانات والعهود الدولية التي صدرت في شأن الإقرار ببعض حقوق الطفل وحمايتها فقد كانت الحاجة ماسة إلى اعتراف أغلب أعضاء المنتظم الدولي بحقوق مفصلة للطفل، وهذا ما دفع إلى إنجاز اتفاقية دولية لحقوق الطفل سنة 1989.

(1) من ضمن ماجاء في هذا الإعلام أن البشرية مدينة للطفل بأفضل ما يمكن منحه له من حقوق وضمانات.

إن هذه الاتفاقية كما هو ملاحظ هي أول اتفاقية في تاريخ العلاقات الدولية تعنى بحقوق الطفل وتوضحها توضيحا مفصلا وتبين كيفية احترامها وتطبيقها، وبعبارة أخرى هي من الاتفاقيات الدولية الأكثر تطورا وشمولا لحقوق الإنسان، إلى درجة جعلت البعض يعتقد أن إعمالها الكامل في أي مجتمع من شأنه أن يحدث في المستقبل غير البعيد تطورات أساسية في هيكلته وثقافته، ولعل هذا ما جعلها تتميز باشتراك معظم ـ إن لم يكن كل ـ الدول الأعضاء في المجتمع الدولي فيها، والاتفاقية تلزم اليوم 193 دولة بما فيها المغرب الذي انضم إليها في 21 يونيو1993، ليصبح بذلك دولة طرفا فيها ملزماً باتخاذ جميع التدابير لإعمالها وتنفيذها.

لقد وردت في التقرير السنوي لأوضاع حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لسنة 2007، وفي موجز حقوق الطفل، في الاستعراض الدوري الشامل المقدم في مارس 2008 الإشارة إلى أن ظاهرة الأطفال الموجودين في وضعيات صعبة، ضحايا الإهمال والمخدرات والدعارة والأطفال المعاقين وأطفال الشوارع، مازالت منتشرة في كثير من البلدان العربية على الرغم من مصادقة هذه الأخيرة على الاتفاقيات الدولية المشار إليها، وتجديد أو تعديل قوانينها بما يتماشى وتلك الاتفاقيات.

ولعل هذا ما يفضي إلى الاعتقاد بأن معالجة الظاهرة لا تتوقف على سنّ القوانين فقط، وإنما تتطلب القرب من أطفال الشوارع أنفسهم ومحاولة فهمهم وفهم أوضاعهم وأسبابها، وهذا لن يتأتى إلا من خلال هيئات المجتمع المدني بكل أطيافها، باعتبارها المرآة التي تعكس المجتمع، لاسيما وأن المتابعة الميدانية تكشف عن أن المجتمع المدني بتنظيماته ومؤسساته المختلفة، وفي مقدمتها الجمعيات، قد اضطلع بدور مركزي وبنّاء في إثارة الاهتمام وتعبئة الرأي العام وتحفيز الهيئات الوطنية والدولية على إيلاء موضوع الطفولة ما يستحقه من أهمية.

إشكالية وتساؤلات الدراسة : تحدد إشكالية الدراسة في التساؤل التالي : أي دور يمكن أن تضطلع به هذه الهيئات في الحد من ظاهرة أطفال الشوارع؟ وكيف يمكن الارتقاء بهذا الدور إلى مستوى تحقيق الطموحات؟ وعنها تتفرع مجموعة التساؤلات المرتبطة بأشكال المفهوم وأسباب الظاهرة وآثارها، ودور هيئات المجتمع المدني العربي في معالجة هذه الظاهرة.

Kitabe-Dr. Hakima Hatri 11214216 08:41 Page 13

إن الإجابة عن هذه الإشكالية والتساؤلات في ضوء تجارب عربية بالشكل المنهجي المطلوب تشكل الهدف العام من الدراسة التي نعتزم القيام بها بتكليف من منظمة الإيسيسكو تحت عنوان : "دور هيئات المجتمع المدني في معالجة ظاهرة أطفال الشوارع" .

أهمية الدراسة

تكتسي هذه الدراسة أهمية كبرى، إذ يكفي أنها تسلط الضوء على جهود مؤسسات المجتمع المدني في الحد من ظاهرة أطفال الشوارع، وتبحث في آليات تفعيل هذه الجهود، باعتبارها مؤسسات مؤهلة أكثر من غيرها في مقاربة قضايا الطفولة بشكل عام، وقضية أطفال الشوارع بشكل خاص، خاصة على مستوى تنفيذ البرامج والمشروعات الخاصة بحمايتهم وتأهيلهم، وذلك لما لها من طبيعة غير رسمية تجعلها أكثر إدراكا بهموم الأطفال ومشاكلهم، ولكونها أكثر تواصلا معهم بحكم الأسلوب التطوعي الذي تقوم عليه، ولقدرتها على خلق الأواصر مع كافة الشرائح الاجتماعية التي يمكن أن تسهم في توفير الدعم في هذا المجال.

Kitabe-Dr. Hakima Hatri 11214216 08:41 Page 14

Kitabe-Dr. Hakima Hatri 11214216 08:41 Page 15

تمهيد

ظاهرة أطفال الشوارع: محاولة تشخيص

هناك إجماع على التعامل مع ظاهرة أطفال الشوارع، باعتبارها ظاهرة اجتماعية تهم الجميع، و هي تستلزم التعجيل بتضافر كل الجهود الممكنة من أجل الحد أو على الأقل التخفيف منها، لأن من شأن اتساع نطاقها وتنوع تجلياتها ومظاهرها أن يجعلها أكثر انتشارا، ويجعل احتواءها والسيطرة عليها أكثر صعوبة.

وكغيرها من الظواهر فإن الفهم الجدي والعميق لها هو الخطوة الأولى الضرورية والمفتاح الأساس للتمكن من علاج ما يرتبط بها من مشكلات وينجم عنها من آثار، وغني عن القول إن فهمها لا يتأتى إلا من خلال الوقوف على أسبابها والظروف المؤدية إليها. فما هي هذه الأسباب إذن ؟ ولماذا التخوف من الظاهرة أصلا ؟ وقبل هذا وذاك ما المقصود بأطفال الشوارع ؟ سنحاول الإجابة عن هذه التساؤلات المهمة و غيرها في هذا التمهيد ما استطعنا إلى ذلك سبيلا، لأن من شأن هذه الإجابة أن توضح صورة الموضوع في الأفهام وتزيل عنه غواشي اللبس والإبهام.

أولاً : إشكال المفهوم

تعددت التعريفات المقدمة لمفهوم أطفال الشوارع وتباينت في تحديد ماهيتهم، وذلك حسب تعدد الدراسات التي تناولت الظاهرة، سواء على المستويات المحلية أو العالمية، على أن كثيرا منها لم يأت في شكل تعريف بالمعنى الحقيقي للكلمة، وإنما سيق في شكل وصف أو تصنيف أو تعداد فئات الأطفال التي يشملها المفهوم.

إن التعدد والاختلاف المشار إليهما هو ما دفعنا إلى محاولة البحث عن تعريف دقيق ومحدد للمقصود بطفل الشارع، لقناعتنا التامة بأن هذا الأمر يعد من الأمور الأساسية التي تساعد على تحديد المجموعة المستهدفة من جهة وتحديد نمط التعامل الصحيح مع الظاهرة من جهة أخرى.

لعل سبب الاختلاف بين التعريفات المومأ إليها حسب ما يبدو لنا راجع إلى الاختلاف بينها في المحددات التي تم الانطلاق منها في ضبط الماهية، فإذا كان الشائع أن يشير التعريف إلى ثلاثة محددات هي :

1. مكان الإقامة وهو الشارع.

2. اعتماد الطفل على الشارع مصدرا للدخل والبقاء.

3. عدم وجود مصدر للحماية أو الرعاية أو الرقابة، سواء من أفراد ومؤسسات.

فإن التعريفات المختلفة نجدها تركز على هذا المحدد أو ذاك[1].

وهكذا ركز التعريف الذي ساقته منظمة اليونيسيفUNICEF على المحدد الثاني، حيث صنفت أطفال الشوارع إلى فئتين :

- ❊ فئة الأطفال الذين يعيشون في الشارع Children living in the street ، أي الذين تنقطع علاقتهم مع أسرهم أو ليس لهم أسر أصلا، ويتصف وجودهم في الشارع بالاستمرارية والدوام.
- ❊ فئة الأطفال الذين يعيشون على الشارع Children living on the street ، أي الذين يمارسون مهناً هامشية في الشارع، ولكنهم في الوقت نفسه على اتصال بأسرهم ويقضون جزءاً من اليوم في سكن يجمعهم مع الأسرة[2].

أما تعريف الأمم المتحدة عام 1989، فقد ركز على المحددين الأول والثالث، حيث جاء فيه بأن طفل الشارع هو:

"أي طفل ذكرا كان أو أنثى اتخذ من الشارع، بما يشتمل عليه هذا المفهوم من أماكن مهجورة، مثل الخرابات وغيرها، محلا للحياة والإقامة الدائمة بدون حماية أو رقابة من أشخاص بالغين مسؤولين".

---

(1) عزة عبد المحسن خليل: "أطفال الشوارع في العالم العربي، أسباب المشكلة، الحجم، المواجهة"، مشاركة ضمن مؤلف:"أطفال الشوارع"، نشر المجلس العربي للطفولة والتنمية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000، ص 61.

(2) نفس المرجع. والصفحة.

في حين ركز تعريف منظمة الصحة العالمية WHO على مجرد توافر أي من المحددات المذكورة، ولذلك جاء فيه بأن طفل الشارع يشمل :

* الأطفال المقيمين بالشارع بهدف الحياة وإيجاد المأوى.

* الأطفال المنفصلين عن أسرهم المقيمين في الشارع أو في دور الرعاية المؤقتة أو في الأماكن المهجورة أو المتنقلين بين الأصدقاء.

* الأطفال الذين يتصلون بأسرهم ولكن بسبب الفقر والزحام وسوء معاملة الأسرة لهم يقضون بعض الليالي أو معظم وقتهم في الشارع.

* الأطفال المودعين في المؤسسات، المعرضين لخطر أن يصبحوا بلا مأوى[1].

إذن، كما هو ملاحظ هناك اختلاف واضح في وجهات النظر حول تعريف طفل الشارع وحدود هذا التعريف، فهناك من يوسعها وهناك من يضيقها، ولعل هذا الاختلاف في تحديد المفهوم هو من بين الأسباب الرئيسة في عدم القدرة على تحديد حجم الظاهرة.

وعلى أي، فإن الذي نتبناه في دراستنا هذه هو تعريف الأمم المتحدة، لكونه يأخذ بعين الاعتبار الأطفال الذين تنقطع علاقتهم مع أسرهم، أو الذين لا أسر لهم أصلا، ويتصف وجودهم في الشارع بالاستمرارية، فهؤلاء في حاجة إلى الرعاية أكثر من سواهم، أما الأطفال في الشوارع وإن كانوا يقضون معظم وقتهم في الشارع إلا أنهم قد يحظون بشيء من الرقابة حين عودتهم إلى الأسرة، باعتبارها الرحم الاجتماعي الذي يعود إليه الأفراد عادة لتضميد جراحهم، والتداوي من أثر آلام الحياة وضغوطها وصدماتها.

تطلق على أطفال الشوارع بالمعنى الذي اخترناه نعوت متعددة من قبيل: أطفال بلا أسر، أطفال مشردون، أطفال بلا مأوى، أطفال المخاطر العالية، أطفال مخذولون، أطفال العراء، أطفال مهمشون، وغير ذلك من النعوت[2]، على أن هناك نعوتا أخرى شائعة ببعض البلدان، تعكس النظرة الدونية المشوبة بالاحتقار والاشمئزاز تجاه هذه الفئة من الأطفال، فهم ينعتون في بولونيا باسم دود الخشب، وفي نابولي باسم رأس المغزل، وفي بيرو باسم طائر الفاكهة، وفي كولومبيا باسم أولاد الغبار، أو حشرات

(1) د. سامي عصر: "أطفال الشوارع : الظاهرة والأسباب"، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى200، ص 12 -13 .

(2) عزة عبد المحسن خليل : المرجع السابق، ص21.

الفراش، وفي بوليفيا باسم الفئران، وفي ريو باسم المجرمين الهامشيين، وفي رواندا والفيتنام بالأولاد السيئين، وفي الكاميرون باسم البعوض، وفي اليمن بالمتسولين الصغار، وفي مصر بالسوس، وفي بعض مناطق المغرب باسم أبناء الجوع، وغير ذلك من التسميات التي تعكس الوضعية الهامشية لأطفال الشوارع[1].

ولعل رد فعل المجتمع قد يتعدى مجرد التهكم الذي يعكسه إطلاق مثل هذه التسميات الساخرة إلى محاولة التخلص من هولاء الأطفال عن طريق تصفيتهم جسديا، وهذا ما حصل بالفعل في الفترة ما بين عامي 1853 و1890 بالولايات المتحدة الأمريكية حيث تم شحن 9000 من أطفال الشوارع عبر السكك الحديدية من المناطق الشمالية إلى الغرب الأوسط، من منطلق الاعتقاد بأن وجود هذه الطبقة الجاهلة غير المنضبطة من الأطفال يهدد الممتلكات ومؤسسات الرأسماليين[2]. كما تم إلقاء القبض على بعضهم بصورة عشوائية وإلقائهم في السجون فترات طويلة[3]. بل لقد تجاوز الأمر ذلك إلى حد استئجار قتلة محترفين وتشكيل ما يسمى بفرق الموت للتخلص منهم بصفة نهائية على نحو ما يحدث في عمليات إبادة الكلاب الضالة[4].

ثانياً: أسباب ظاهرة أطفال الشوارع وآثارها

أ) أسباب الظاهرة

إن ظاهرة أطفال الشوارع لم تأتِ اعتباطًا ولم تنشأ جزافًا، بل لها أسبابها ودواعيها كغيرها من الظواهر الكثيرة في المجتمع، وقد بذلت جهود كبيرة بغية تحديدها لكنها لم تفلح، لعدم اتفاقها على حصر دوافع وأسباب معينة، مع العلم أن معرفة تلك الأسباب غاية في الأهمية كما أسلفنا، لأن معرفة السبب تحدد نوع العلاج وصفة الدواء، فلا علاج إلا بعد تشخيص، ولا تشخيص إلا ببيان السبب أو الأسباب، وبالرجوع إلى الدراسات الميدانية والبحوث النظرية التي أنجزت عن أطفال الشوارع

(1) عزة عبد المحسن خليل : المرجع السابق، ص 12-22. عبد الرحمان بن عبد الله الصبيحي : "أطفال الشوارع في العالم العربي"، طبعة 1424 هـ، ص 16.

(2) عزة عبد المحسن خليل : المرجع السابق، ص 22، نقلا عن :"أطفال الشوارع مأساة حضارية متنامية"، تقرير اللجنة المستقلة للقضايا الإنسانية الدولية، منتدى الفكر العربي، عمان/ الأردن، 1987، ص 30-31 .

(3) د. سامي عصر: المرجع السابق، ص 27.

(4) د. سامي عصر: المرجع السابق، ص 23 .

نجدها تميل إلى الإجماع على ربط الظاهرة بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي عرفتها هذه البلدان، مع ما يرتبط بذلك من خصوصيات تطبع بعض البلدان كفلسطين المحتلة والسودان. لذلك، فإنه كما قال بعض الباحثين :

"تتشابك العوامل وتتضافر في خلق الظاهرة، كما أنها تتراكب ويدفع بعضها بعضا، فيصبح كل عامل سببا ونتيجة ومؤثرا وانعكاسا في علاقات جدلية متفاعلة"[1].

بالوقوف عند كثير من الدراسات المشار إليها، يمكن القول إن ثمة العديد من الأسباب التي تضافرت فيما بينها لتفضي إلى خلق المشكلة وتضخمها، غير أنه يمكن ردها إلى ثلاثة أنواع رئيسة، اقتصادية وأسرية واجتماعية.

1. أسباب اقتصادية

لقد شهدت المجتمعات العربية في السنوات الأخيرة تغيرات شملت مختلف جوانب الحياة المجتمعية، وقد كان أكثر هذه المجالات سرعة في التغيير هو المجال الاقتصادي، حيث اتجهت بعض الدول العربية إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي، وخضع البعض الآخر لتقلبات أسعار البترول، في حين عانت دول أخرى من تبعات العولمة والجفاف والتصحر، كل ذلك أفضى إلى انتشار الفقر بين العديد من البلدان خاصة العربية، حتى غدا ملايين العرب يعيشون تحت عتبة الفقر[2]، والفقر كما لا يخفى يعتبر عاملا مهما في كثير من الأمراض الاجتماعية، وسببا رئيسا فيها، ولاسيما الحالة التي نحن بصددها، وهو يتمظهر من خلال وجوه متعددة :

فالأب الذي تضطره ظروف المعيشة القاسية إلى قضاء معظم يومه في العمل يهمل أطفاله، وينصرف عن تربيتهم، كما أن حالة البطالة التي قد يتعرض لها تجعله غير قادر على مواجهة مسؤولياته الاقتصادية، فيغدو حادّ المزاج، سريع الغضب، يقسو على أطفاله، ويسرف في عقابهم بسبب أو بدونه، وقد يجبرهم على العمل بدل إلحاقهم بالمدرسة أو على ممارسة التسول، الشيء الذي قد يجدون معه الشارع منفذا وملاذا[3].

---

(1) عزة عبد المحسن خليل : المرجع السابق، ص30.

(2) عبد الرحمان بن عبد الله الصبيحي : المرجع السابق، ص 32 . د. محمد سيد فهمي : "أطفال الشوارع، مأساة حضارية في الألفية الثالثة"، المكتب الجامعي الحديث بالإسكندرية، الطبعة الأولى 2000، ص 44.

(3) عبد الرحمان بن عبد الله الصبيحي: المرجع السابق، ص 23.

إن هذا المعطى تؤكده بعض الدراسات الميدانية التي أجريت على ثمانين طفلا من أطفال الشوارع بالبرازيل، حيث وجد أن 82 % منهم تركوا منازلهم لأسباب اقتصادية[1].

ارتباطا بذات الموضوع نجد سياسات التحول الاقتصادي قد عززت حدة الفقر وأسهمت نتيجة ذلك في انتشار البناء العشوائي أو بما يسمى بأحزمة الفقر، وقد يكون السبب وراء ذلك راجعا إلى الخلل في السياسات التنموية والسكانية وعدم الاهتمام بالتنمية المتوازنة، أو عدم الاهتمام بالريف، وما ينتج عن ذلك من هجرة داخلية واسعة نحو المدينة سعيا وراء إيجاد فرص عمل وخدمات اجتماعية وصحية وتعليمية أفضل وتحسين مستوى المعيشة، الشيء الذي يخلق فجوة بين زيادة احتياجات الإسكان في المدن وما يستطيع القطاع العام والخاص توفيره من مساكن، فتكون المحصلة النهائية مناطق عشوائية تتميز بالتدني في المستوى المعيشي.

بما أن هذه المناطق لا تخضع لأي تخطيط عمراني، فإن المساكن الموجودة بها لا تتوفر على أي شرط من شروط المسكن الصحي، لامن حيث الإضاءة أو التهوية أو الاتساع، ولا من حيث الماء الصالح للشرب والكهرباء والصرف الصحي، وغير ذلك من المتطلبات الضرورية للعيش الكريم[2]. في ظل هذا الوضع المتردي من السهل تصور مدى الإحباط والضغط الذي يعيشه الأطفال، فيصبح الشارع هو الامتداد الطبيعي للمسكن، فيه يقضي الأطفال معظم وقتهم حتى وإن كانوا في كنف أسرهم، وهكذا يعتادون على حياة الشارع وشروط العيش فيه، ويتعرفون على مجموعات من أطفال الشوارع، وحتى إذا لم نعتبر هؤلاء من أطفال الشارع بالمعنى الذي سبق أن حددناه، فإن الخطوة الأخيرة التي هي الانفصال عن الأسرة تكون سهلة للغاية بالنسبة لهم، خاصة في ظل الضغوط الحياتية والأسرية[3].

2. أسباب أسرية

إن الأسرة تأتي في مقدمة العوامل المثيرة للانتباه عند الحديث عن ظاهرة أطفال الشوارع، إذ أرجعت الكثير من الدراسات التي تأتّى لنا الاطلاع عليها السبب في

---

(1) رغم تسليمنا بأنها حقيقة إلا أنها ليست حقيقة مطلقة، يشهد بذلك تقرير اليونيسيف لسنة 1980 الذي أكد على أنه كان هناك 369 مليون طفل فقير تحت سن 15 سنة يعيشون في مدن الدول النامية، إلا أن الغالبية العظمى من هؤلاء الأطفال لم يكونوا أطفال شوارع (د. أبو بكر مرسي محمد مرسي: "ظاهرة أطفال الشوارع"، نشر مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة، الطبعة الأولى 2004، ص 106)، ولا عجب في ذلك، لأن الفقر يفعل مفعوله في غياب التربية الدينية والقناعة وغير ذلك من القيم والمثل التي تدعو إليها شريعتنا السمحاء.

(2) للتوسع في معرفة خصائص التجمعات العشوائية، ينظر محمد سيد فهمي، (م.س).

(3) عزة عبد المحسن خليل: المرجع السابق، ص34.

الظاهرة إلى التغيرات البنائية التي أصابت الأسرة في المجتمعات العربية في السنوات الأخيرة، نتيجة للتحديث والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية السريعة والمتلاحقة، والتي أدت إلى تراجع الأسرة العربية عن أداء وظائفها الاجتماعية، بحيث لم تعد بذلك تلك المؤسسة الشاملة التي تتكفل بأدوار اقتصادية وتربوية واجتماعية عدة[1].

وسنقف في هذه الدراسة عند أهم أسباب التراجع، والتي نحصرها في :

* شيوع ظاهرة التفكك الأسري[2].

* تفاقم العنف الأسري.

* خروج المرأة للعمل.

لا يشك أحد في أن الأسرة هي عماد المجتمع وركيزته الأساسية، فهي منه بمثابة القلب النابض في الجسد، إذا صلح صلح الجسد كله، وإذا فسد فسد الجسد كله، فالأسرة إذا كانت تعاني الجهل والتخلف، وتعيش في تفكك، فإن ذلك ينعكس سلبا على الأطفال بكل تأكيد.

إن التفكك الأسري يرجع إلى جملة من الأسباب، لعل من أهمها عدم الالتزام بالضوابط الشرعية في الزواج[3]، والأمية الدينية في فهم الحياة الزوجية[4]، وتدني

---

(1) الصبيحي: المرجع السابق، ص 24. عزة عبد المحسن خليل: المرجع السابق، ص 39.

(2) تعرف الشيخة العنود بنت ثامر التفكك الأسري بأنه: "اتجاه التفاعل بين الوحدات التي تتكون منها الأسرة ضد مستويات الاجتماعية المقبولة، بحيث يحول ذلك بين الأسرة وبين تحقيق وظائفها، والتي لابد من القيام بها لتوفير الاستقرار والتكامل بين أفرادها "التفكك الأسري..العلاج والحلول"، للشيخة العنود بنت ثامر بن محمد آل ثاني، مشاركة ضمن كتاب الأمة، العدد 83، السنة21، ص 123 ـ 124)، وعرفه شكري علياء: بأنه:"انهيار الوحدة الأسرية وتحلل أو تمزق نسيج الأدوار الاجتماعية عندما يخفق فرد أو أكثر من أفرادها في القيام بالدور المناط به على نحو سليم ومناسب" (د. شكري علياء : "الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة"، طبعة دار المعارف بالقاهرة، الطبعة الثانية،1981. ص 229).

(3) من أهم صور عدم الالتزام بهذه الضوابط الشرعية أن يتم الزواج وفق معايير زائفة، كالتركيز على الجانب الجمالي فقط، أو المادي فقط، وعدم الاكتراث للجانب الديني، مع أن الإسلام يدعو شباب الأمة إلى التريث وإعمال الفكر والعقل في اختيار زوجاتهم، والتحري الدقيق في ذلك، لأن التسرع والتهور في هذا الموضوع بالذات قد يفضي بصاحبه إلى جني نتائج لا تحمد عقباها، ولهذا يقال: إن الناكح مغترس فلينظر حيث يضع غرسه.

(4) تتجسد تلك الأمية في التصور الخاطئ لدى كثير من الشباب لمؤسسة الزواج، إذ يقبلون على الزواج وفي أذهانهم أفكار مسبقة عنه، وهي كثيرا ما تكون أفكارا وصورا لزواج معين، خبروه في وسطهم الاجتماعي أو الأسري، أو أفكارا اكتسبوها من زملائهم أو من قراءات غير دقيقة في الموضوع، بل إن منهم من يقبل على الزواج بفكرة إيجاد حل لمشاكله اليومية المتعلقة بالطبخ والغسيل.. إلخ، وهناك في المقابل من يقبل على الزواج لحل مشاكله الجنسية، أو يقبل عليه وهو مزود بمنهجية محددة لمعاملة زوجته، بدعوى أن النساء لهن جميعا طبع واحد، والحال أن الأمر ليس كذلك ("الطفل والعلاقات الأسرية"، للدكتور أحمد أوزي، تقديم د. مصطفى حجازي، مطبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء، الطبعة الأولى 2002، ص 128).

الأوضاع الاقتصادية للأسرة، وغيرها من الأسباب التي مهما اختلفت، فإن النتيجة المتوقعة تظل واحدة وهي حصول تمزق عاطفي للأبناء بسبب الحيرة في الانحياز لأي طرف، (الأب أو الأم)، فضلا عن فقدهم الشعور بالأمان الناتج عن هذا الاضطراب والتفكك الذي حل بالأسرة، التي يعيشون في كنفها. فالأبناء الذين ينشؤون في أسرة مفككة لا يسود بين أفرادها غير النفور والكراهية من البديهي ألا تكون نشأتهم طبيعية، وأن تترسب في أعماقهم مشاعر الكراهية نحو الحياة والأحياء، مما قد يدفعهم إلى الهروب للشارع بحثا عن الراحة، تاركين أسرهم دون عودة، مفضلين التسول بحثا عن لقمة العيش بدلا من العودة إلى بيت يسوده القلق والاضطراب والمعاناة.

1-2 العنف الأسري

رغم ما يثيره العنف الأسري من جدل واختلاف على مستوى المفهوم، فإن ثمة بعض المحاولات التي استطاعت أن تقدم لنا تحديدا واضحا لمدلوله، من ذلك تعريف جبرين علي الجبرين له بأنه :

"كل فعل أو قول أو همس أو إشارة أو حركة أو صمت يعكس أي نسبة من الأذى مهما تدنت، سواء كان جسديا أم معنويا، ماديا أو نفسيا"[1].

ولعل من أخطر أشكال هذا العنف الموجه للأطفال، هو ذاك الذي تشير إليه منيرة آل سعود بقولها :

"أي سلوك أو عمل متعمد متكرر يصدر من قبل أحد الوالدين أو كليهما، أو الآخرين المحيطين بالطفل، أم من غرباء عن الطفل تجاه أحد الأطفال في الأسرة أو جميعهم، ويتسبب في إحداث أي نوع من الأذى والضرر، سواء بدنيا أو نفسيا أو جنسيا على الطفل"[2]، وقد يصل العنف إلى حد طرد الطفل خارج المنزل والتخلي الكامل عنه[3].

---

(1) د. جبرين علي الجبرين: "العنف الأسري خلال مراحل الحياة"، إصدرات مؤسسة الملك خالد الخيرية، الطبعة الأولى 2005، ص 42.

(2) منيرة آل سعود: "إيذاء الأطفال: أنواعه وأسبابه وخصائص المتعرضين له"، الثقافة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة/ مصر، طبعة 2000، ص42.

(3) عزة عبد المحسن خليل: المرجع السابق، ص41.

بصرف النظر عن أسباب هذا النوع من العنف[1]، فإنه يمكن أن يدفع بالأبناء إلى النفور من الأسرة، نتيجة الضغط المسلط عليهم، والقسوة في حقهم، والإحساس بخيبة الأمل في مصدر السلطة المتمثل في الأب ومصدر العطف المسجد في الأم، وهذا ما وضحته البيانات الإحصائية التي أنجزتها بعض الجمعيات، إذ أشارت بأن النسبة العظمى من الأطفال لجأوا إلى الشوارع نتيجة سوء معاملة الوالدين وضعف رعايتهم، والإفراط في تعنيفهم[2]، وقد لوحظ أن قسوة زوجة الأب بشكل خاص من الأسباب المتكررة لهروب الأطفال إلى الشارع[3]، هذا ما أكدته مثلا مقابلة لـ 1000 طفل من أطفال الشوارع في بومباي بالهند التي انتهت إلى استخلاص أن السبب الأكبر لوجود الأطفال في الشوارع هو العنف الأسري وليس الفقر[4]، وهذا يعد مؤشرا قويا على أن للعنف مخاطر لا تخفى، إذ قد يفضي إلى الموت في بعض الأحيان، حسب إحصائيات اليونسيف التي أشارت إلى وفاة حوالي 3500 طفل دون سن الخامسة عشر سنويا، بسبب العنف وإساءة المعاملة، وقدرت أن 70% من هؤلاء تكون الأسرة هي مصدر هذا العنف الممارس عليهم[5].

وللإشارة فإن بعض البحوث والإحصاءات أثبتت أن العنف مرتبط عموما بالأسر ذات المستوى الاجتماعي والاقتصادي المنخفض، وأن الأسر التي تعيش تحت خط الفقر يحدث فيها العنف أكثر من الأسر التي تعيش فوق خط الفقر[6].

2-2 خروج المرأة للعمل

بدأت المجتمعات العربية منذ زمن تقر للمرأة بممارسة العمل و ما يقتضيه ذلك من الغياب عن المنزل، ومن الطبيعي أن غياب المرأة عن الأسرة لابد أن يترك فراغا كبيرا، يؤثر في الوظائف التي تؤديها داخل الأسرة، بما في ذلك الرعاية والاهتمام بالأطفال، خاصة الأسرة النواتية، التي تشكل الزوجة أحد أقطابها الرئيسة.

---

(1) تكاد تتفق الدراسات حول أسباب العنف الأسري، إذ تردها إلى أسباب ذاتية، فسيولوجية واستخدام الكحول والمخدرات واعتلال الشخصية، وأسباب ثقافية، من قبيل نقص الوعي الديني والنظرة الدونية للمرأة، وكذا أسباب اجتماعية، من قبيل الضغوط الاجتماعية وغياب الرادع و حجم الأسرة.

(2) سيد فهمي: المرجع السابق، ص 54-55.

(3) الصبيحي: المرجع السابق، ص 25.

(4) محمد مرسي: المرجع السابق، ص107.

(5) unicef publications 2004. http://www.unicef.org/french/publications/files/annualreport_04_fr.pdf

(6) د. جبرين علي الجبرين، ص 90.

ولاغرابة في ذلك، فالرسالة الأولى للمرأة بالنظر إلى خصائص الفطرة التي انفردت بها هي أن تكون أما وربة بيت، وهي لن تنهض بهذه الرسالة على أحسن وجه إلا إذا تفرغت لها، ولم يشغلها عنها أمر آخر، ولذلك يكون من الخطأ الفادح أن تهجر بيتها، وتهمل رسالتها السامية، بخروجها للعمل خارج البيت[1]، معتقدة أن هذا العمل ضرورة لمشاركتها الإيجابية في الحياة، لاسيما وأن الدول لا تراعي خصوصية وضعها بوصفها زوجة وأما ومرضعة عند تسطير مواقيت العمل.

ولسنا بهذا ننكر حق المرأة في العمل، وإنما نقول ذلك لأن الدراسات أظهرت فروقا واضحة بين أبناء المرأة العاملة والمرأة غير العاملة، إذ لوحظ أن الميول العدوانية الجناحية موجودة بنسبة أكبر بين أبناء الأولى، وهذه بنسبة تقل بين أبناء الثانية[2]. يؤكد هذا المعطى أن عملها في البيت هو الأصل، وهو عمل له خطورته وأهميته، أما عملها خارج البيت فهو استثناء من ذلكم الأصل، والإسلام لا يمنعها منه مادام لا يطغى على عملها في البيت، أو يكون على حسابه.

3. أسباب اجتماعية

هناك العديد من الأسباب الاجتماعية التي تؤدي إلى تفاقم مشكلة أطفال الشوارع، على رأسها أزمة التعليم وكبر حجم الأسرة.

3-1 أزمة التعليم

يعتبر التعليم المحور الأساس لتقدم وتنمية المجتمعات، ولذلك تعده الدول المتقدمة صمام أمان للمجتمع، ومن ثم فإن أي خلل في العملية التعليمية قد يؤدي إلى تهديد المجتمع وأمنه[3]، ولذلك أوردت كثير من الدراسات أن من أهم المشكلات التي

---

(1) للدكتور مصطفى السباعي، "المرأة بين الفقه والقانون"، الطبعة 6، ط المكتب الإسلامي، 1984، ص175.

(2) مها عبدالله عمر الابرش، "الأمومة ومكانتها في الإسلام في ضوء الكتاب والسنة"، مطابع جامعة أم القرى، طبعة 1996، 841/2.

(3) الصبيحي: المرجع السابق، ص 62. سيد فهمي: المرجع السابق، ص 55-56. ومن هذا المنطلق أحدثت الولايات المتحدة الأمريكية تغييرات في مناهج تعليمها عام 1957 عند إطلاق الاتحاد السوفياتي لأول سفينة فضاء، حيث اعتبر الأمريكيون أن هذا التفوق العلمي يمثل خطرا على أمنهم القومي إلى الحد الذي اعتبروا فيه أن بعض المقررات الدراسية كالرياضيات والفيزياء يمكن أن تشكل خط الدفاع الأول عن بلدهم (سيد فهمي: المرجع السابق، ص 65. د. سامي عصر: المرجع السابق، ص 94).

تسهم في نزول الأطفال إلى الشارع هي الهروب من التعليم بسبب سوء العلاقة بين الطفل والمدرسة، وعدم تلاؤم المنهاج الدراسي مع احتياجاته، فغالبا ما يكون مضمون المقررات الدراسية محملاً بقيم الطبقة الوسطى في الغرب، الشيء الذي يؤدي إلى اغتراب الأطفال وشعورهم بعدم الانتماء إلى العملية التعليمية وعدم جدواها، هذا من جهة، أما من جهة أخرى فالتعليم يتم من خلال منهج وأسلوب أبوي قمعي يعتمد أساسا على التلقين والقسوة على الأطفال، الشيء الذي يشعرهم بتغييب حاجاتهم النفسية والإنسانية والعقلية، مما يجعلهم تواقين للبحث عن الفضاء الحر الممثل في الشارع[1].

فضلا عن ذلك نجد انخفاض كفاءة العملية التعليمية، بسبب قلة عدد المعلمين مقارنة مع عدد التلاميذ، والنقص في تدريب وتكوين المعلمين، وهزالة أجورهم، وتدني صورتهم الاجتماعية، وغير ذلك من الأسباب التي لا تعد ولا تحصى.

كما أن قلة عدد المباني المدرسية وسوء حالتها وانعدام المرافق ونقص التجهيزات والأدوات التعليمية هو أيضا من بين هذه الأسباب، يضاف إلى ذلك ارتفاع تكاليف التعليم في معظم البلدان رغم ما يشاع عن مجانيته، والمساعدات الخارجية مثل الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية. كل هذه الأسباب متفرقة أو مجتمعة تؤدي إلى ترك التعليم والهروب إلى الشارع[2].

يمكن أن يضاف إلى ما ذكرناه أن التعليم في السنوات الأخيرة لم يعد أحد العوامل المهمة المرجحة للحصول على دخل قار مقارنة بما كان يمثله في فترة الستينيات، حيث كان وسيلة للحراك الاجتماعي[3]، وإذا أضفنا عزوف الحكومات عن تعيين الخريجين أمكننا فهم موقف بعض العائلات من عزوفها عن تعليم أبنائها.

2-3 كبر حجم الأسرة

من المعروف أن الأسرة تختلف في حجمها وتركيبتها البنيوية من مجتمع إلى آخر، فقد تتكون من الزوج والزوجة فقط، وقد تصل إلى مجموعة كبيرة من الأفراد، وهو

(1) عزة عبد المحسن خليل: المرجع السابق، ص 25.

(2) الصبيحي: المرجع السابق، ص 27 . سيد فهمي: المرجع السابق، ص 75.

(3) عزة عبد المحسن خليل: المرجع السابق، ص 36.

الأمر الذي ينتشر بشكل كبير في البلدان النامية، ويزداد بين طبقات الفقراء. في هذا الإطار نجد بعض الإحصائيات تشير إلى أن متوسط حجم الأسرة العربية بشكل عام يزيد عن خمسة أفراد[1].

ومن الطبيعي أن كبر حجم الأسرة لابد أن يترك أثرا واضحا عليها، فقد يكون إيجابيا، ومن ذلك زيادة التفاعل داخل الأسرة، وقد يكون سلبيا، ومن ذلك زيادة العبء على الأبوين، وما ينتج عنه من تقصير في الاهتمام بالأطفال، بل وإهمالهم، لاسيما وأن هناك ارتباطا وثيقا بين إهمال الأطفال وزيادة عدد أفراد الأسرة، كما أن هناك علاقة بين زيادة عدد الأطفال في الأسرة وبين إيذائهم، إذ كلما زاد العدد، زاد حدوث الإيذاء[2].

وللإشارة فإن زيادة حجم الأسرة هو من إحدى صفات الأسرة منخفضة المستوى الاجتماعي والاقتصادي، خاصة التي تقع عند خط الفقر وتحته، إذ عادة ما يتجه الآباء إلى كثرة الإنجاب إما لجهلهم التام بالمشاكل التي تجلبها كثرة العدد من حيث الإنفاق والرعاية، وإما لاعتقادهم بأن في كثرة الأبناء قوة ومنعة عند الشيخوخة والمرض.

في كلتا الحالتين تجد الأسرة نفسها في وضع حرج يحول بينها و بين الاهتمام بالأطفال وتوفير أدنى المتطلبات الحياتية، فيفضي بها ذلك إلى إجبارهم على العمل رغبة في المساعدة المادية أو العيش في الشارع تخلصا من كثرة الأعباء المادية[3].

كانت هذه إذن نظرات في أهم أسباب ظاهرة أطفال الشوارع أحببنا الإشارة إليها بإيجاز، لنقف عن كثب على مدى تعقد الظاهرة وتداخل أسبابها، ولنتبين من جهة أخرى مدى صعوبة القضاء عليها، وحجم التحدي الذي يواجه كل الفاعلين في حقل الدفاع عن الطفولة المشردة.

ب) الآثار السلبية للظاهرة

لقد اتضح لنا بشكل جلي من خلال سرد أسباب الظاهرة أن مجرد توافر أحدها كفيل بخلق المشكل، الذي هو الوقوع في أسر الشارع، على أن الأطفال في أغلب أحوالهم

---

(1) د. جبرين: المرجع السابق، ص37.

(2) آل سعود منيرة: إيذاء الأطفال، "أنواعه وأسبابه وخصائص المتعرضين له"، الثقافة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، طبعة 2000، ص 75.

(3) سيد فهمي: المرجع السابق، ص35.

لا يتحولون إلى حياة الشارع إلا بشكل تدريجي، فأول مرحلة تبدأ بالتنقل بين الأسرة والشارع، إذ يحاول الطفل خلال هذه المرحلة الموازنة بين الاثنين اعتمادا على عناصر الجذب والطرد المتاحة في كل منهما، ثم يشرع في الهروب المتكرر من الأسرة، إلى أن يصل إلى مرحلة التحول إلى طفل شارع بالمعنى الذي تم عرضه. تتميز هذه المرحلة باكتسابه لقيم ومهارات أطفال الشوارع بما يمكنه من التأقلم الفعلي مع حياة الشارع والتعامل مع مشكلاته بعيدا عن الأسرة[1]، وهنا تبدأ المخاطر والآثار الوخيمة للظاهرة.

وإذا استحضرنا خصائص أطفال الشوارع، الممثلة في حب التملك والمساواة مع الآخرين، والعناد، والميول العدوانية، والانفعال الشديد، وعدم الثقة بالناس، والنقمة على المجتمع، نتيجة الإحباط النفسي، فإنه يمكننا تصور مدى خطورة الآثار السلبية للظاهرة، التي يمكن رصد بعضها فيما يلي :

* استغلال المجموعات الإجرامية للضياع الذي يعيشه الأطفال لاستقطابهم وتسخيرهم في ممارسة الأنشطة غير المشروعة، وجعلهم أدوات لترويج وتوزيع الممنوعات، أو استغلالهم في الأعمال المتصلة بالدعارة والفسق.

* كونهم يمثلون هم أنفسهم خطرا على حياة الآخرين، من حيث إنهم عنصر قلق واضطراب يظهر في كل حين لونا من ألوان السلوك المنحرف، كالسرقة والنصب أو غيرهما، لاسيما وأن ميولهم العدوانية تزداد نتيجة بيئة الشارع، التي يتفاقم فيها العدوان بشكل مستمر.

* التسبب في خلق مشاكل قانونية قضائية بالنظر إلى ازدياد عدد المخالفات أو القضايا التي يرتكبونها نتيجة استمرارهم بصورة دائمة في ارتكاب ألوان من السلوك المنحرف، الأمر الذي يتطلب مزيدا من الإجراءات الأمنية والقضائية لمواجهة هذه المشكلة، وفي هذا مزيد من العبء على السلطات.

* التسبب في خلق مشاكل اقتصادية بالنظر إلى الخسارة التي تلحق بالمجتمع من جراء فقد التعويل عليهم[2] وعدم الاستفادة منهم، في الوقت الذي كان من الممكن توجيههم إلى الإسهام في عملية البناء أو التنمية في المجتمع لو أنهم

(1) سامي عصر: المرجع السابق، ص 66.

(2) الصبيحي : المرجع السابق، ص47-48.

حظوا بالرعاية اللازمة، فهم إذن خسارة لمجتمعهم، من حيث هم قوى عاطلة عن العمل والإنتاج، فاقدة لأي طموح ظاهر، فتفكيرهم ينحصر في إشباع بطونهم، وإرضاء مزاجهم بأي وسيلة.

* التسبب في خلق مشاكل سياسية بالنظر إلى أنهم يسهمون في تعرية الوجه الحقيقي لبلدانهم، فوجود فئة كبيرة منهم في أي دولة يدل على عجز هذه الأخيرة عن حماية أبنائها، وتملصها من تنفيذ التزاماتها الدولية، وهذا من شأنه أن يؤثر على علاقاتها السياسية بالمجتمع الدولي.

Kitabe-Dr. Hakima Hatri 11214216 08:41 Page 29

الفصل الأول

هيئات المجتمع المدني وجهودها في معالجة ظاهرة أطفال الشوارع

نقسم هذا الفصل إلى مبحثين نتناول في المبحث الأول منه الحديث عن نشأة ومفهوم المجتمع المدني ومقوماته، ونتحدث في المبحث الثاني عن تجليات جهود المجتمع المدني العربي.

المبحث الأول : المجتمع المدني : النشأة والمفهوم والمقومات

الفرع الأول : المجتمع المدني من حيث نشأته ومفهومه

يمكن القول إن أصل مفهوم المجتمع المدني يعود إلى الفكر اليوناني الإغريقي؛ حيث اعتبره أرسطو[1] مجموعة سياسية تخضع للقانون، فهو لم يميز بين الدولة والمجتمع، فالدولة في التفكير السياسي الأوروبي القديم توازي المجتمع المدني الذي يمثل تجمعا سياسيا، أعضاؤه من المواطنين الذين يعترفون بقوانين الدولة ويتصرفون وفقا لها، إلا أنه سيتم التمييز فيما بعد بين الدولة والمجتمع من منطلق اعتبار الحركة الجمعوية نسقا قائما ضد الاستبداد السياسي، ليترسخ هذا التمييز في نهاية القرن الثامن عشر وذلك بعد تأكيد الفكر السياسي الغربي على ضرورة تقليص هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدني الذي يجب أن يدير بنفسه أموره الذاتية ولا يترك للحكومة إلا هامشا قليلا[2].

---

(1) (أرسطو483 ق م ـ 223 ق م) فيلسوف يوناني قديم تتلمذ على أفلاطون، كتب في مواضيع متعدد كالفيزياء والشعر والمنطق وأشكال الحكم والمنطق.

(2) عبد الغفار شكر "مفهوم المجتمع المدني: نشأة وتطور المجتمع المدني: مكوناته وإطاره التنظيمي": مقال صدر بتاريخ: 2011/05/02،

https://groups.google.com/forum/#!msg/fayad61/nUXwLNW3eww/U2jyl0XDm4YJ

يمكن القول إجمالا إن مدلول هذا المفهوم لم يحصر دفعة واحدة ولم يضبط على يد مفكر أو فيلسوف واحد، كما أنه لم يستخدم في بلد واحد من بلدان أوروبا " بل إنه تطور عبر الزمان والمكان لتتضح معالمه المعروفة الآن وذلك في القرن السابع عشر والثامن عشر وما بعدهما[1]." وذلك بفضل فقهاء الحق الطبيعي مثل غروشيوس[2]وجون لوك[3] وتوماس هوبز[4] الذين نظروا إلى مسألة المواطنة والملكية والديمقراطية انطلاقا من حال المجتمع والتعاقد الاجتماعي والقول بمبادئ السيادة. وقد اكتملت فكرة المجتمع المدني بفضل أعمال كانت[5] وهيغل[6] وماركس[7] وأنجلو[8] ولينين[9] ومفكرين اجتماعين من أمثال أوغست كونت[10] وسان سيمون[11] وعلماء اقتصاد مثل آدم سميث[12] وروزا لوكسمبرغ وغيرهم[13].

(1) عبد المحسن شعبان، "المجتمع المدني بين الإقرار والإنكار"، الحوار المتمدن، العدد 250120082171. المحور: المجتمع المدني، الرابط. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=122276

(2) غروشيوس (Grotius) (1583 – 1645) هو أحد القانونيين الهولنديين، كان له اهتمام بالقانون الطبيعي.

(3) جون لوك (John Locke) (1632 – 1704) فيلسوف تجريبي ومفكر سياسي إنجليزي.

(4) توماس هوبز (1588-1679) فيلسوف إنجليزي و عالم في الرياضيات ، كما اشتغل بالأخلاق والتاريخ والقانون، صاحب نظرية : "العقد الاجتماعي".

(5) إيمنويل كانت (1724-1804) فيلسوف ألماني من القرن 18 صاحب "نظرية المعرفة".

(6) جورج ويلهلم فريدريك هيغل (Georg wilhlm friedriche Hegel1) (1770- 1831) فيلسوف ألماني، وهو أهم مؤسس حركة الفلسفة الميثالية الألمانية في أوائل القرن 19.

(7) ماركس (1818–1883) فيلسوف ألماني، سياسي وصحفي ومنظر اجتماعي صاحب "نظرية الرأسمالية" مؤسس الفلسفة الماركسية، يعتبر إلى جانب صديقه فريديريك أنجلز المنظرين الرسميين والأساسيين للفكر الشيوعي.

(8) فريديريك أنجلو (1820-1895) صديق ماركس وزميله وضعا معا الفكر الماركسي.

(9) فلادمير إليتش لينين (1870-1924) ثوري روسي كان قائد الحزب البلشفي والثورة البلشفية ضد الإمبراطورية الروسية إبان حكم القياصرة، وهو أول رئيس للاتحاد السوفياتي صاحب شعار : (الأرض والخبز والسلام).

(10) أوغست كونت (1798-1857) عالم اجتماع وفيلسوف فرنسي، مؤسس "الفلسفة الوضعية"، من أهم مؤلفاته محاضرات في الفلسفة الوضعية و"نظام في السياسة الوضعية".

(11) سان سيمون : الكونت هنري دي سان سيمون(Saint Simon) (1760-1825) فيلسوف فرنسي يميل إلى فكرة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، صاحب فكرة تكوين البرلمان من ثلاثة مجالس : مجلس الاختراع، مجلس الفحص، ومجلس التنفيذ، من مؤلفاته : " المسيحية الجديدة ".

(12) آدم سميث (1723-1790) فيلسوف اسكتلندي رائد في الاقتصاد السياسي، صاحب كتابي: "نظرية المشاعر الأخلاقية، التحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" ويعتبر والد الاقتصاد الحديث على نطاق واسع.

(13) روزا لوكسمبرغ (1871-1919)، ولدت ببولندا، وهربت إلى زوريخ بسويسرا، وفي عام 1898 اتجهت إلى برلين حيث انضمت إلى حزب العمال الاشتراكي الديموقراطي الألماني. من كتبها "التراكم في رأس المال"، تم اعتقالها مع مجموعة من مؤسسي الحزب الشيوعي الألماني ليتم إطلاق النار عليها.

عبد المحسن شعبان. الالتباس في مفهوم المجتمع المدني، عالم التطوع العربي.

http://www.ankawa.com/forum/index.php?action=printpage;topic=303659.0

حاليا يعرف البنك الدولي المجتمع المدني بأنه تلك المجموعة الكبيرة من المنظمات غير الحكومية والمنظمات التي لاتهدف إلى الربح، وتمارس نشاطها في الحياة العامة، وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم الأعضاء المنخرطين أو غير المنخرطين، استنادا إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو أدبية أو خيرية[1].

مع انهيار نظام الحكم الاشتراكي في أواخر الثمانينيات في شرق أوروبا وبعض دول العالم الثالث وتزايد الاتجاه نحو الديمقراطية، برز مفهوم المجتمع المدني بصفته مفهوما جديدا في الوطن العربي، حيث لم يكن متداولا من قبل[2]؛ إلا بشكل نسبي للإشارة إلى تأسيس الجمعيات الأهلية في القرن التاسع عشر والنقابات العمالية والمهنية في بداية القرن العشرين، وكذلك بعض الجمعيات التعاونية[3].

نخلص إلى القول إن تعريفات مفهوم المجتمع المدني قد تأثرت باختلاف النماذج الفكرية والأصول التاريخية والإطار الخاص بكل قطر، مما جعله مفهوما ملبسا يتم تداوله في النظريات العلمية بتسميات مختلفة؛ فأحيانا يطلق عليه اسم المجتمع الأهلي، وأحيانا اسم القطاع الثالث على اعتبار كونه يتخذ موضعا بين القطاع العام والقطاع الخاص، كما سمي بالقطاع الخيري أو القطاع المستقل أو القطاع المعفى من الضرائب، كما يطلق عليه المنظمات غير الحكومية، أو المنظمات التطوعية أو القطاع غير الهادف إلى الربح، فتسمياته متعددة وتحديده غير دقيق[4] والسبب في ذلك قد يرجع إلى اختلاف مدلوله من فترة تاريخية إلى أخرى أو قلة البحوث والدراسات المختصة في هذا الشأن[5]، أو قد يعود إلى الاختلاف في المنطلقات النظرية التي توَطرها تجارب محددة سرعان ما تتغير.

---

(1) يدخل في دائرة مؤسسات المجتمع المدني طبقا لهذا التعريف : النقابات المهنية والعمالية، الحركات الاجتماعية، الجمعيات التعاونية، الجمعيات الأهلية، نوادي هيئات التدريس بالجامعات، النوادي الرياضية والاجتماعية، مراكز الشباب والاتحادات الطلابية، الغرف التجارية والصناعية، جماعات رجال الأعمال، المنظمات غير الحكومية الدفاعية والتنموية كمراكز حقوق الإنسان والمرأة والتنمية البشرية، الصحافة الحرة وأجهزة الإعلام والنشر، ومراكز البحوث والدراسات والجمعيات الثقافية، وهنالك من يضيف الهيئات الدينية كالطرق الصوفية والأوقاف التي كانت فيما مضى أساس المجتمع المدني في المجتمعات الإسلامية منذ مئات السنين.

(2) "مؤسسات المجتمع المدني : المهمات و الرسالة "، مرجع سابق.

(3) المرجع نفسه.

(4) مقال عبد الغفار شكر، "مفهوم المجتمع المدني: نشأة وتطور المجتمع المدني: مكوناته وإطاره التنظيمي": بتاريخ : 2011/05/02،
https://groups.google.com/forum/#!msg/fayad61/nUXwLNW3eww/U2jyl0XDm4YJ

(5) يمكن الرجوع إلى بعض الدراسات التي تناولت موضوع المجتمع المدني ومنها : "ندوة أزمة الديمقراطية في الوطن العربي" مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1984 + التقارير السنوية العربية حول المجتمع المدني إصدار مركز ابن خلدون تحت إشراف د. سعد إبراهيم ودة أماني قنديل في "تطوير مؤسسات المجتمع المدني" الشبكة العربية للمنظمات الأهلية القاهرة 2004+ بحوث ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1998 .

" ولعل السجالات السياسية والإيديولوجية تأخذ بعدها في هذا الموضوع، ناهيكم عن الاختلافات في الممارسة والتطبيق"[1].

ورغم اختلاف التسميات، فإنها تجتمع حول رابط واحد يتمثل في وجود مؤسسات غير حكومية، غير إرثية، تطوعية ومستقلة عن الجهاز الحكومي والقطاع الخاص[2].

إن هذا هو المدلول الذي تبنته الدراسات التي اهتمت بتقديم تعريف لهذا المفهوم، حيث أجمعت مجموعة من الدراسات الأكاديمية الميدانية، منها والتاريخية على أن المجتمع المدني هو :

" مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، أي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها وهذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وتلتزم في نشاطها ووجودها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة، والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف"[3].

الفرع الثاني: مقومات المجتمع المدني

يجب أن تتوفر في جمعيات المجتمع المدني مجموعة من المقومات يمكن حصرها فيما يلي :

* الوجود في شكل منظمات.
* الفعل الإرادي الحر أو التطوعي.
* قبول التنوع والاختلاف بين الذات والآخرين.
* عدم السعي إلى الوصول إلى السلطة.

---

(1) برهان غليون "بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية" في كتاب "المجتمع المدني في شروط تكوين مؤسسات المجتمع المدني" ص 337 وما بعدها مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1992 .

(2) الدكتور فؤاد عبد الجليل الصلاحي "الدولة والمجتمع المدني في اليمن"، ص 13، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان بتعز اليمن أبريل 2001.

(3) عبد الحكيم الفقيه، "المجتمع المدني في اليمن"، السبت 15 أبريل 2008 (مارب برس).

"http://marebpress.net/articles.php?id=3568"

انطلاقا مما سبق يمكن تحديد شروط تكوين مؤسسات المجتمع المدني في أن تكون :

* على شكل منظمات، وذلك بأن تتوفر على نظام عمل لإدارة أعمالها اليومية، وأن تحكمها وتسيرها قواعد ناظمة.

* عبد الحكيم الفقيه، مدنية مستقلة غير حكومية؛ أي ليست معتبرة رسميا من الدولة أو الحكومة أو جهازها، بل يديرها و يسيرها أفراد من المجتمع المدني.

* منظمات غير إرثية، وهذا يعني أن العضوية فيها غير متوارثة عبر العائلة أو العشيرة أو الطائفة أو الدين أو المذهب.

* منظمات طوعية، حيث يمكن لأي شخص أن ينتسب إليها بشكل تطوعي تلقائي حر.

* منظمات غير ربحية : أي لا تهدف إلى تحقيق الربح، أو تقاسمه ولا إلى توزيع منافع مادية على أعضاء مجلس إدارتها وأعضائها بصفة مطلقة، فهي لا تشترك في أعمال تجارية أساسا، وهذا ما يميزها عن مؤسسات القطاع الخاص التي تهدف إلى تحقيق الربح لأعضائها.

* منظمات حداثية، وهو ما يميزها عن المؤسسات التقليدية.

* منظمات ديمقراطية[1] في ممارساتها، وعلاقاتها الداخلية بين هيئاتها وأفرادها، ومع محيطها الخارجي.

* منظمات تعددية، أي أن تقبل الاختلاف والتنوع[2].

---

(1) أخذ مفهوم المجتمع المدني حيزا مهما في مجال أدبيات السياسة، وارتبطت مكانته في الفضاء العام للدولة بالتحولات الديمقراطية فيها، ونشأت علاقة جدلية بين تطور المجتمع المدني، وتطور الحالة الديمقراطية وبين نكوصها أيضا، فإن وجدت أسس الديمقراطية في الدولة ومنظمات المجتمع المدني، والعكس صحيح "دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي : التجربة الفلسطينية من النجاح إلى محاولة الإفشال"، مجلة أصوات، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان : ورقة قدمت في منتدى منظمات المجتمع المدني الموازي لمنتدى المستقبل المنعقد بصنعاء أوائل دجنبر 2007). الرابط :

(2) عبد المحسن شعبان، "المجتمع المدني بين الإقرار والإنكار"، الحوار المتمدن، العدد 25/01/2008/2171، المحور: المجتمع المدني، الرابط. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=122276

من كل ما سبق نستنتج أن المجتمع المدني يفترض فيه أن يكون متمايزا عن الدولة، كما يفترض فيه أن تكون للأفراد حقوق سياسية واقتصادية وثقافية، وأن يزيد من فرص الأفراد في أن يعترف لهم بحقوقهم التي يستحقونها وفقا لمواقعهم، وأن يتمكنوا من التمتع بهذه الحقوق، التي تخول لهم حرية الاختيار[1]؛ إلا أن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن المجتمع المدني يمكن أن يقوم مقام الدولة ومؤسساتها وأجهزتها في رسم الإطار العام للتنمية في البلاد، فالمجتمع المدني الذي يتبنى الفكر التنموي يقوم على فكرة تكامل الأدوار بين الدولة والقطاع الأهلي، وهذا ما سيتبين أثناء الحديث عن سبل تجاوز معيقات عمل هيئات المجتمع المدني في التصدي لظاهرة أطفال الشوارع.

قبل الشروع في الحديث عن تجليات جهود هيئات المجتمع المدني للحد من ظاهرة أطفال الشوارع انطلاقا من تجارب عربية مختلفة، اخترنا منها خمس دول، نشير إلى أن هناك من يشكك في وجود مجتمع مدني عربي قادر على القيام بمهامه دون أن يتأثر بقرارات الدولة. بمعنى آخر هناك من يعتقد أنه "من الصعب أن تجد مجتمعا مدنيا في المنطقة العربية مستقلا عن الدولة، وقادرا على التأثير عليها"، وكل ما يمكن الحديث عنه في هذا الصدد هو وجود منظمات غير حكومية أهلية مستقلة عن الدولة في بعض البلدان العربية .... في حين أن الأقطار الأخرى لا تبدو فيها هذه المنظمات موجودة ، حتى و لو بدرجات دنيا[2].

المبحث الثاني : جهود هيئات المجتمع المدني العربي وتجلياتها في معالجة ظاهرة أطفال الشوارع

نقسم هذا المبحث إلى خمسة فروع، نفرد كل فرع منه للحديث عن هيئة من هيئات المجتمع المدني مع التركيز على الهيئات المدنية الخاصة بالمغرب، ومصر واليمن والسودان وفلسطين.

---

(1) النبأ المعلوماتية أحمد عبد الأمير الأبناوي الخميس 28 ربيع الأول 1428 – 19 نيسان 2007.

(2) الدكتور باقر النجار : "المجتمع المدني في الوطن العربي واقع يحتاج إلى إصلاح في كتاب : المجتمع المدني ودوره في الإصلاح" تحرير ممدوح سالم، ص 75 وما بعدها. القاهرة 2001.

الفرع الأول: هيئات المجتمع المدني المغربي[1]

عرف العمل الجمعوي في المغرب تطورا ملموسا في العقدين الأخيرين، تجلى في تكاثر الجمعيات[2] وازدياد الحاجة للتجمع والتفكير الجماعي بغية حل المشاكل بشكل تشاركي، وتقديم خدمات موجهة بشكل مباشر نحو المواطنين ومرتبطة أساسا بقيم الديمقراطية والمواطنة وساعية إلى محاربة الفقر والأمية لتحقيق تنمية مستدامة.

في هذا السياق برزت جمعيات ومنظمات تهتم بالطفل وبإدماجه الاجتماعي. من بين هذه الجمعيات نجد : جمعية " بيتي" بالدار البيضاء، وجمعية "أهلي" بفاس، وهما النموذجان اللذان سنعتمدهما في هذه الدراسة لنتعرف على الدور الذي تقوم به جمعيات المجتمع المدني المغربي المهتمة برعاية وحماية الطفولة ومواجهة ظاهرة أطفال الشوارع.

أولاً : جمعية "بيتي" بالدار البيضاء[3]

تعدّ جمعية "بيتي" من أبرز الفضاءات التي تحاول معالجة ظاهرة أطفال الشوارع بالمغرب، وهي تضم العشرات من الأطفال الذين تخلى عنهم أسرهم والمجتمع على حد سواء. يرتكز عمل الجمعية على الإدماج الأسري لأطفال الشوارع والأطفال

---

(1) يقع المغرب في أقصى غرب شمال إفريقيا، عاصمته الرباط وأكبر مدنه الدارالبيضاء. من أهم مدنه : فاس ومكناس ومراكش وأكادير وطنجة وتطوان ووجدة. عرف تعاقب عدة حضارات وامبراطوريات. نظام الحكم فيه ملكي دستوري ديمقراطي اجتماعي، وهو رابع البلدان العربية الأكثر اكتظاظا بالسكان بعد الجزائر ومصر والسودان. معظم المغاربة مسلمون من جذور أمازيغية أو عربية أو مختلطة، يشكل الأمازيغ نسبة 60 ٪ من السكان. في منتصف فبراير 2007 نشرت دراسة أجراها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بعنوان: "الإصلاحات العربية والمساعدات الخارجية : دروس من المغرب"، تبرز أن المغرب يقدم درسا قيما في الإصلاح السياسي والاقتصادي، حيث إنه يمكن الاعتماد على النموذج المغربي في دول أخرى من العالم العربي، وتعد مدونة الأسرة من أكبر إصلاحات المغرب التشريعية.

(2) من بين هذه الجمعيات نجد الجمعية المغربية لمساعدة الأطفال في وضعية غير مستقرة "شمسي" بالرباط وجمعية "ساعة الفرح" بالدار البيضاء، "والجمعية المغربية لمساعدة الطفل والأسرة" بالدار البيضاء" والعصبة المغربية لحماية الطفولة "بالرباط وجمعية" أولادنا" بالرباط وجمعية "أولادي" بفاس ومؤسسة "غيتة زنيبر" بمكناس وغيرها من الجمعيات الموجودة بمختلف المناطق المغربية. عند الاطلاع على دليل خاص بالجمعيات المهتمة بشؤون الأسرة والطفولة اتضح ان المغرب يحتل مركز الصدارة من حيث كثرة و تنوع هذه الجمعيات. (موقع إسلام أون لاين دليل المؤسسات العاملة في مجال الطفولة).

(3) يتواجد مقر الجمعية في أقصى حدود الشمال الغربي لمدينة الدار البيضاء، بمنطقة البرنوصي زناتة على طريق الرباط القديمة، انطلق العمل بها في 13 مايو 1996، وهي تأوي الجنسين : الذكور والإناث، وقد تم إحداث فروع لها بكل من الصويرة ومكناس والقنيطرة.

العاملين والأطفال ضحايا العنف، والأطفال المتخلى عنهم والمستغلين جنسيا والأطفال الذين يرتكبون أفعالا مخالفة للوئام الاجتماعي بسبب ظروف خارجة عن إرادتهم[1].

في حوار مع رئيسة جمعية "بيتي" نجاة مجيد[2] عن طبيعة التدخل الذي تنهجه الجمعية لمواجهة هذه الظاهرة، أفادت أن المقاربة والطريقة الاستراتيجية المتبعة في أنشطة الجمعية مقسمة إلى أربع مراحل ونشاط مواز في شكل ورشات متنوعة.

تتميز المرحلة الأولى بالاتصال المباشر بهؤلاء الأطفال في الشارع قصد القيام بتحليل شامل للوضع بصفة عامة، بعد ذلك تأتي المرحلة الثانية و التي يتم من خلالها إعادة تأهيل الأطفال وإدماجهم في المجتمع، وذلك عن طريق تكوين المهارات، دون إغفال المقاربة النفسية، التي تعتبر أهم خطوة للتقرب من طفل الشارع ونيل ثقته بالمؤسسة وتيسير تعامله مع الطاقم[3] المشرف على كافة مرافقها. أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة الإدماج الاجتماعي الحقيقي ومساعدة الطفل على اكتساب مهارات مهنية تسهل له الاندماج لبلوغ المرحلة الرابعة التي يتم فيها تفعيل إستراتيجية الجمعية المتمثلة في تعزيز الإدماج عن طريق المتابعة والحيلولة دون حصول أي انتكاسات بعد الإدماج[4].

يشير السيد عمر بوسعدون عضو مؤسس بالجمعية إلى أن إعادة إدماج هؤلاء الأطفال يتوقف على وضع استراتيجية معينة أساسها التقرب من الأطفال في أماكن وجودهم، مع اعتماد دراسة علمية للنقط الكفيلة بكسب ثقتهم، وفي هذا الإطار يتم اعتماد مجموعة من المقاربات هي :

أ) المقاربة الحقوقية

تعتبر المقاربة الحقوقية أولى المقاربات المنجزة لكسب ثقة طفل الشارع، ويتم ذلك عن طريق توفير خدمات تكفل بعض حقوقه، من نحو القيام بالإسعافات الأولية،

---

(1) تم تعويض المفهوم الوارد في التقرير " المجرمون القاصرون " باستعمال بمفهوم" الأطفال المرتكبون لأفعال مخالفة للوئام الاجتماعي"، تمهيدا لاقتراح إيجاد وصف يتلاءم مع هذه الشريحة من الأطفال؛ حيث نجد أن وصفهم بصفات ونعوت قادحة، من الأمور التي تضخم عقدة عدم الانتماء لشريحة الأطفال العاديين، مما يزيد في تمردهم وفي اعوجاج سلوكهم وفي عدوانيتهم.

(2) اعتمدت رئيسة الجمعية مقررة خاصة بالأمم المتحدة، كما نالت جائزة حقوق الإنسان من فرنسا عام 2000.

(3) تحتوي الجمعية على فريق متعدد الاختصاصات : مربون ومدرسون ومختصون نفسانيون واجتماعيون وأطباء وفنيون. لمحمد مومن، "ظاهرة أطفال الشوارع في المغرب : دراسة ميدانية "، ص 82 / ط 2/2010.

(4) حوار قامت به مجلة مغاربية مع رئيسة جمعية "بيتي" بتاريخ 18/1/ 2006.

أو مرافقته إلى المستشفى قصد تلقي العلاج أو اصطحابه إلى الحمامات الشعبية في إطار الحرص على نظافته. ولكسب المزيد من الثقة تواظب الجمعية على تقديم وجبات غذائية تعمل على توفيرها وحملها إلى مكان وجودهم، كما تقدم لهم ملابس تكسبهم مظهرا لائقا قصد تعزيز ثقتهم وتحسيسهم بوجود جهات تهتم بأوضاعهم، وتسهر على تحقيق الأفضل لهم وتحاول تعويضهم عن العناية التي من المفترض أن تقدمها الأسرة[1].

ب) المقاربة النفسية

تعتبر المقاربة النفسية من أنجع الأساليب المعتمدة في التقرب من الطفل وكسب ثقته، لذا فإن الجمعية تحاول اللجوء إلى أخصائيين نفسيين متطوعين لتوجيه الأطفال الذين عاشوا فترات صعبة داخل بيت الأسرة، خاصة الذين عانوا من الاعتداءات الجنسية وتعرضوا للعنف الجسدي بشتى أنواعه، رغم طول المدة التي يقتضيها العلاج النفسي المتطلب لجلسات مطولة ومنتظمة.

مراعاة للجانب النفسي المتدهور لدى طفل الشارع، تقوم الجمعية موازاة مع جلسات العلاج النفسي، بإعداد أنشطة فكرية وتربوية وورشات حرفية من أجل استقطاب اهتمامه وتحسيسه بمتعة الاندماج، من خلال ورشات المسرح والصحافة، ومن خلال كسب ثقة الطفل عن طريق المقاربة النفسية المرتكزة على معاملته معاملة تليق بآدميته، انطلاقا مما توفره الجمعية من وسائل العيش كتقديم الوجبات الغذائية وتوفير الملابس النظيفة وتقديم المساعدات الطبية وفسح مجال أمامه للتعبير عن المواهب الكامنة لديه من خلال الورشات الفنية[2].

---

(1) حوار مع عمر بوسعدون عضو مؤسس بجمعية بيتي في موضوع الأطفال المتخلى عنهم مسؤولية مجتمع بأكمله حاورته لطيفة نفيل في 8 أكتوبر 2007 "مدونات مكتوب"، الرابط .

(2) إقامة المسرحيات وتعليمه التعبير عن الواقع وعن الذات، ثم من خلال تعليمه الأساليب الصحفية.

Kitabe-Dr. Hakima Hatri 11214216 08:41 Page 38

ج) المقاربة الاجتماعية

تعد مرحلة برامج التأهيل الاجتماعي حلقة مهمة من حلقات الاستراتيجية التي تتبعها الجمعية قصد تسهيل إدماج الطفل في المجتمع، وذلك بتأهيله من الناحية التربوية والتعليمية والحرفية. فمن كان في سن التمدرس تقوم الجمعية بإدماجه في أسلاك التعليم الابتدائي والأساسي، سواء عن طريق الإدماج الدراسي المباشر، أو عن طريق إعادة التأهيل باللجوء إلى برامج التربية غير النظامية[1] التي تقدم للطفل برنامجا تعليميا مرحليا يمكن استثماره بصفة مؤقتة إلى حين حصول الطفل على الأوراق الإدارية (كالتسجيل في دفتر الحالة المدنية). وفي هذا الإطار نشير إلى أن الجمعية قد نجحت في عملية الإدماج بنسب معقولة سواء في المدارس الحكومية أو في المدارس الخاصة، فهناك حالات كثيرة أثبت نجاح عملية إدماجها خاصة بعد تدرجها في الأسلاك التعليمية، إلى أن تمكنت من نيل شهادة الباكلوريا، إضافة إلى حالات تمكنت من الالتحاق بالمعاهد العليا. وتتولى الجمعية توفير نفقاتهم إلى جانب هبات بعض المحسنين. أما بالنسبة للحالات التي لم تتمكن من الاندماج في برامج التربية والتعليم، فإن الجمعية تحرص على توجيهها توجيها يتماشى مع ميولاتها واهتماماتها، وذلك بتوجيهها نحو الحرفية من خلال الشراكات المهنية التي تعقدها الجمعية مع جهات حكومية كمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل[2]. في هذا الاتجاه صرح المسؤول المذكور بأن حالات كثيرة تم إدماجها في هذه البرامج[3]، وقد أكدت نجاة مجيد أن نسبة الأطفال المستفيدين من التمدرس ومن التكوين المهني بلغت 99٪، وذلك بفضل تفعيل الإدماج الاجتماعي الذي ينبني على عقد المساعدة الاجتماعية[4] لجلسات مع الأسر التي تبدي اهتماما بأبنائها وذلك قصد المساعدة، وقد كان لهذا أثر كبير في مساعدة الطفل على كسب مزيد من الثقة. أكدت نجاة مجيد، في نفس السياق أن المؤسسة كانت وراء إرجاع أكثر من 35 ٪ من الأطفال إلى أسرهم، أما بالنسبة للذين لم

---

(1) عرف التعليم غير النظامي بأنه: " أي نشاط منظم ومنخرط في الزمان لا يدخل بالتحديد في إطار النظم التربوية المكونة من المدارس ومؤسسات التعليم العالي والجامعات وغيرها من المؤسسات التربوية القائمة على نحو نظامي." (عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة : اليونيسكو).

(2) حوار مع عمر بوسعدون بتاريخ 18 أكتوبر 2007 (مرجع سابق).

(3) مجلة "إيلاف" مجلة يومية إليكترونية صادرة من لندن انطلاقا من 12 مايو 2001 : تاريخ نشر المقال.

(4) حوار أجرته لطيفة نفيل في 8 أكتوبر 2007 مع عمر بوسعدون.

تتوفر لهم إمكانية العودة إلى الأسرة، فإن الجمعية تنهج خطة العمل مع أسر الاستقبال لكي لا يظل المجال مقتصرا على المؤسسات الإيوائية[1]. إلا أنه مع ذلك نرى أن نجاح تجربة جمعية "بيتي" يبقى نجاحا نسبيا رغم نوعية المقاربة[2] التي تعتمدها في تسهيل مهمة إدماج أطفال الشوارع، والتي تقوم على الجانب الحقوقي والاجتماعي مع الاعتماد على سياسة القرب، حيث تمت المزاوجة بين العمل في الشارع والعمل داخل الجمعية. بهذا الشكل يبقى مقر الجمعية مجرد مرحلة انتقالية يمر بها الطفل في وضعية صعبة[3].

ثانيا : مركز "أهلي" بفاس

يعود تاريخ إنشاء مركز "أهلي" إلى سنة 2002، بعد أن تفرع أساسا عن جمعية "المرأة لحماية البيئة والطفولة" التي تأسست سنة 1995[4]. وابتداء من سنة 2005 عرف المركز تطورا نوعيا يتجلى في مجموعة من الإصلاحات والتجهيزات التي مولتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية[5]. وقد استفاد المركز من المشروع في إطار قانون 14/05 الخاص بفتح وتسيير مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

يتوفر المركز على طاقة استيعابية لا تتعدى أربعين طفلا[6]، وهو يهدف إلى إدماج أطفال في وضعية صعبة للتخفيف من ظاهرة أطفال الشوارع، بالإضافة إلى تحسيس المجتمع المدني بمدى أهمية البيئة النظيفة. تنحصر الأعمال الخيرية التي يقوم بها المركز في الاضطلاع بدورين أساسيين هما :

---

(1) مقال نشر بمجلة "إيلاف" بتاريخ 7 أبريل 2010، مجلة "إيلاف"، مجلة يومية إليكترونية صادرة من لندن انطلاقا من 21 مايو 2001. www.elaph.com/Web/news/2010/4/549917.html

(2) عكس المقاربة الأمنية التعسفية وحتى الإحسانية التي تنشئ على الإحساس بالضغط والإقصاء والشفقة.

(3) مجلة "إيلاف" مرجع سابق.

(4) بدعم من ولاية فاس بولمان و شركة Holcim وسفارة سويسرا ومؤسسة التكوين المهني بطريق إيموزار التي أمنت جزءا من فضائها ليكون مقرا لها.

(5) أعلن جلالة الملك محمد السادس ملك المغرب عن هذه المبادرة في الخطاب الملكي الذي ألقاه يوم 18 / 5 / 2005، والتي جاءت ردّ فعل على الوضعية التي يحتلها المغرب في ترتيب الدول حسب مؤشر التنمية البشرية وهي الرتبة : 125 .

(6) تتراوح أعمار الأطفال المتواجدين بالمركز ما بين 7 و 14 سنة.

الدور الأول: تقديم خدمات للأطفال الموجودين بالمركز

الدور الثاني : القيام بزيارات ميدانية للشارع قصد تقديم بعض الخدمات لهؤلاء الأطفال في الأمكنة التي يوجدون بها، لإشعارهم بالانتماء إلى مجموعة بديلة للأسرة، ولتنمية الشعور الجماعي لديهم؛ وذلك بتوفير وجبات غذائية أو بدعوتهم لتناول وجبة الكسكس يوم الجمعة.

أما العمل داخل المؤسسة فيركز على تربية الأطفال على القيم والمبادئ والأساسيات الخاصة بمتطلبات الحياة، قصد إدماجهم أو إعادة إدماجهم في المحيط السوسيو اقتصادي والاجتماعي للقيام بهذه المهام. صرح أحد المربين المتخصصين بالجمعية[1] بوجود مسألتين أساسيتين تتجليان في:

* عامل المساعدة الذي يكون مشتركا بين إدارة المؤسسة والمكتب المسير للجمعية عن طريق التواصل الفعال بين هاتين الجهتين من خلال نقاشات واجتماعات و تفعيل مجلس تدبير المؤسسة.

* عامل المعيقات ويتجلى في عدم وجود اختصاصي نفساني ومساعد اجتماعي يتواصل مع الطفل بصفة منتظمة، بتوظيف إمكانات تقنية وعلمية، الشيء الذي يعوق تحقيق الغاية المتوخاة من كسب ثقة هؤلاء الأطفال وتسهيل مهمة إدماجهم أو إعادة إدماجهم، رغم الدعم المعنوي الذي يقدمه أعضاء الجمعية أو الطاقم الإداري.

يقوم المربي المتخصص بزيارات ميدانية للبحث عن الأطفال في وضعية صعبة، خاصة الذين تظهر عليهم علامات التشرد وتناول المخدرات، كما يقوم المربي في الوقت نفسه باستقبال الأطفال الذين يأتون إلى الجمعية مع أولياء أمورهم، وقبل أن يقرر صلاحية بقاء الطفل في المركز يقوم بدراسة الحالات المتطلبة للعناية بأسلوب البحث ما قبل الاجتماعي، وبعد ذلك يقوم بزيارة الوسط الأسري والاجتماعي للطفل لدراسة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأسرية، ويتم الاختيار استنادا إلى معيار الأولوية.

---

(1) تتوفر الجمعية على ثلاثة من المربين المتخصصين يعملون بالتناوب : وهذه التصريحات تم الحصول عليها من طرف المربي المتخصص : عبد السلام البقالي الذي التحق للعمل في الجمعية بمارس 2009 .

Kitabe-Dr. Hakima Hatri 11214216 08:41 Page 41

يعتمد المربي المتخصص الذي يحل محل المختص الاجتماعي في القيام بهذا العمل أثناء تواصله مع الطفل في الشارع على تقنيات معينة منها: استمارة ما قبل البحث، وهي بمثابة ترشيح حالة معينة ريثما تتم استجابة الطفل، ثم يقوم بملء الاستمارة الخاصة بالبحث الاجتماعي والأسري. إن هذه العملية تتطلب ـ حسب تصريح المسئول الإداري بالجمعية[1] ـ وقتا طويلا حتى يتم إقناع الطفل بالولوج إلى المركز[2]. وهي خطوة أساسية تليها خطوة أخرى تتمثل في الترتيبات الإدارية لإلحاق الطفل بالمركز، وتكون الأولوية عادة للأطفال حديثي العهد بالشارع. وقد ذكر المسؤول المذكور وجود حالات كثيرة من الأطفال الذين لجأوا إلى الشارع لأسباب كان من الممكن تلافيها، كهروب الطفل من سوء معاملة الأب أو المعلم في إطار العنف الممارس عليه. وهنا تقوم الجمعية بتدخل استعجالي وآني عن طريق الإنصات إلى الأسرة، والتواصل مع البيئة الاجتماعية المحيطة بالطفل، في ضوء ذلك يتم الاتفاق مع الآباء، إما على أخذ الطفل إلى المركز بشكل دائم مع تنسيق مواعيد للزيارة وإما أن يبقى بالمركز نهارا و يعود بعد ذلك إلى بيت الأسرة.

والجدير بالذكر أن المركز يتوفر على قسم للتربية غير النظامية[3] يقضي فيه الطفل مدة سنة ينتقل بعدها إلى المدرسة النظامية، وهنا تتدخل إدارة المركز بقوة لدى السلطات المحلية لتمكين الطفل من الاندماج في هذا المحيط، كما أنها تلجأ إلى القضاء لتمكينه من الحصول على وثائق تسجيله بالمدرسة، وقد أشار المسؤول الإداري بهذا الخصوص إلى أن الجمعية لا تعترضها صعوبة في هذا العمل، فهي تجد كل الدعم لدى الجهات المختصة حينما تعلم أن الأمر يتعلق بعمل خيري، وهذا ما تم لمسه من المؤسسات التعليمية والمرافق المهنية.

موازاة مع العملية التعليمية والتربوية، يقوم المركز بأنشطة فنية من شأنها الإسهام في بناء شخصية الطفل، مثل المسرح وما يختزله من أبعاد في التعبير عن الذات والتواصل[4] والرقص التعبيري أو الفني من أجل صقل المواهب وإفراز الطاقات الزائدة عند الطفل، إضافة إلى الرياضة بمختلف أنواعها لتعليمه الأسلوب السليم في

(1) السيد زهير عبد الرحيم أثناء مقابلته بمقر الجمعية بتاريخ 2010/6/2

(2) هذه الفترة قد تطول وتستغرق مدة شهر كامل.

(3) استقدم له أستاذ مختص في هذا النوع من التدريس ومفتش في نفس المجال.

(4) وفي هذا يقوم المربي المختص بلعبة تسمى تبادل الأدوار لكسب مزيد من ثقة الطفل.

ممارسة الأنشطة الرياضية القائمة على السلوك الحسن والأخلاق الحميدة والمنافسة الشريفة. كما تتوفر الجمعية على قاعة للمعلوميات يستفيد منها الأطفال لتطوير مداركهم الفكرية في هذا المجال. كما تسهم الجمعية في توفير التدريب والتأهيل لجموعة من المتدربين المنتمين لمؤسسات جامعية[1] والحاصلين على الإجازة المهنية في تخصّص متدرب ومساعد اجتماعي، وخريجي معهد التكوين المهني حيث تم استقبال متدربين مختصين في مجال المساعدة الاجتماعية، إضافة إلى معاهد متخصصة في مجال الدعم الاجتماعي التابعة لوزارة التربية الوطنية[2].

كما تم استقبال أربعة متدربين من فرنسا سنة 2007 لمدة ستة أشهر، إضافة إلى قيام الجمعية بعقّد دورة تدريبية مشتركة مع المركز الفرنسي لحماية الطفولة[3]. ومع المؤسسات ذات الاهتمام المشترك بفاس والمحمدية والقنيطرة ومراكش وسلا ووجدة[4].

رغم ما تفتقر إليه الجمعية من آليات لوجيستية وبشرية فإنها استطاعت أن تدمج ما يقارب 70 ٪ من حالات أطفال الشوارع وذلك إما بإرجاعهم إلى أسرهم أو إلحاقهم بأسر بديلة أو بحصولهم على أعمال مهنية[5].

يعتمد المركز في تقديم خدماته على تبرعات المحسنين[6]، ولايتلقى في الوقت الحالي أي مساعدات أخرى[7] والملاحظ أن نسبة التبرعات ترتفع في الأعياد والمناسبات الدينية[8] .

(1) مثل جامعة سيدي محمد بن عبد الله.

(2) يبلغ عدد هؤلاء المتدربين ما بين 30 و40 متدربا سنويا.

(3) وهي مؤسسة تقوم بتداريب في المغرب لتوحيد طرق عمل المتدربين والأخصائيين الاجتماعيين. في هذا الصدد تم القيام بدورات تكوينية في جميع أنحاء المغرب.

(4) وذلك سنة 2004 بالمحمدية قصد توحيد العمل الاجتماعي، كما قام بتدريب مع اليونيسيف حول محاربة تشغيل الأطفال في الصناعة التقليدية سنة 2005 وقام بنفس التدريب بفاس سنة 2006 وبمراكش سنة2007 .

(5) تمكن المركز منذ افتتاحه من إدماج 250 حالة، إما في المحيط الأسري أو المدرسي أو المهني.

(6) هناك من يساهم بمبالغ مالية شهرية، وهناك من يقدم مساهمات عينية تتمثل في المواد الغذائية المختلفة والملابس ومستلزمات الدراسة من محافظ وكتب، كما يتم تقديم البطانيات و مستلزمات المطبخ و الأدوية... وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من التبرع يحفز المسؤولين على الإنفاق بكل سخاء.

(7) حسب تصريح المسؤول الإداري. زهير عبد الرحيم وذلك بتاريخ 2010/6/2.

(8) مثل عيد الفطر وعيد الأضحى وعاشوراء والمولد النبوي الشريف ... وفي هذه الفترات تتحسن الخدمات التي تقدم للأطفال: الغذاء الجيد والمتنوع والكسوة الجديدة واللعب والفواكه الجافة.

ونظرا لتحصين المركز بالقيم الإسلامية والبرامج الحكومية الهادفة، استطاع الحفاظ على الهوية الدينية والوطنية ومواجهة موجات التنصير التي تظهر بين الفينة والأخرى والتي سقط في شراكها العديد من مؤسسات رعاية الأطفال سواء بالمغرب أو خارجه[1].

الفرع الثاني: تجليات جهود هيئات المجتمع المدني المصري[2]

سنخصص هذا المحور للحديث عن نموذجين من الجمعيات التي تقوم بأدوار بارزة في التصدي لظاهرة أطفال الشوارع بأسلوبين متمايزين هما جمعية "قرية الأمل"، و"جمعية رسالة".

1. جمعية "قرية الأمل"

تأسست[3] جمعية "قرية الأمل" في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي بهدف رعاية أطفال الشوارع في مصر، وقد اعتمدت في عملها على منظومة خاصة ومختلفة جعلت أحد خبراء منظمة الصحة العالمية يصفها بأنها جمعية متميزة على مستوى الشرق الأوسط. اتسع[4] نشاطها لتكون أول مؤسسة مختصة في مجال رعاية أطفال

---

(1) نموذج عين اللوح.

(2) تقع مصر في الجزء الشمالي الشرقي من قارة إفريقيا، ويتركز أغلب سكانها في القاهرة الكبرى والإسكندرية، وتشكل الصحراء غالبية مساحة مصر.

لها نظام الحكم جمهوري، ورغم الفصل بين السلطات الثلاث إلا أن السلطة تتركز في يد رئيس الجمهورية الذي يتم اختياره في انتخابات. بلغ عدد سكانها 67 مليون نسمة تقريبا حسب إحصاء 2009 وهي تشغل الترتيب 61 عالميا من حيث عدد السكان والثالث إفريقيا بعد نجيريا وأثيوبيا، وهي أكثر الدول العربية سكانا. لغتها الرسمية هي اللغة العربية، إضافة إلى اللغة الإنجليزية التي يتحدث بها الكثير من المصريين. ديانتها الرسمية هي الإسلام بنسبة 94٪، و هناك نسبة قليلة من المسحيين بلغت 6٪. توجد بها معلمتان دينيتان كبيرتان هما: الأزهر الذي يعتبر أحد أعمدة الإسلام السني في العالم، ودار الإفتاء التي تأسست سنة 1895 ويترأسها مفتي للديار المصرية، كما توجد بها الكنيسة القبطية الأرثوذكسية وهي إحدى أقدم الكنائس في العالم. تحتوي على 22 جامعة حكومية وأكثر من 10 جامعات خاصة. ويعد معدل البطالة فيها: 9,1٪ حسب سنة 2007. تعتمد مصر على السياحة كمصدر من أهم مصادر الدخل القومي اعتمادا على الآثار العديدة التي نتجت عن تنوع الحضارات واختلافها على مر العصور.

(3) تأسست الجمعية على يد السيد ريتشارد هميسلي الإنجليزي الجنسية بالاشتراك مع مجموعة من رجال وسيدات الأعمال المصريين. تم الإعلان عن بداية العمل بها في 31 أبريل 1988 بترخيص من وزارة التضامن الاجتماعي تحت رقم 3554 .

(4) تم فتح أول مركز إقامة للأطفال بمدينة نصر ضم سبعة أطفال من الأيتام و فاقدي الرعاية الأسرية، وبعد مرور عامين من إنشائه استرعى انتباه مؤسسه وجود أطفال بالشوارع؛ خاصة عند إشارات المرور وميادين القاهرة؛ فتم إنشاء أول مركز للرعاية النهارية خصص لاستقبال فئة أطفال الشوارع في منطقة شبرا وتطور نشاطها ليشمل 51 مركزا منتشرا في أنحاء محافظات القاهرة والجيزة والعاشر من رمضان وهي موزعة كالآتي :

3 وحدات متنقلة تهتم بتقديم الخدمات للأطفال في أماكن تواجدهم بالشارع؛ +4 مراكز استقبال نهارية لأطفال الشوارع من البنين والبنات بالمناطق الآتية : امبابة والسيدة زينب و روض الفرج؛ +3 مراكز للرعاية والإقامة المؤقتة للبنين والبنات بمناطق المقطم والسلام والطوب الرملي بمدينة نصر؛ +4 مراكز للرعاية والإقامة الدائمة بمنطقتي مدينة نصر والعاشر من رمضان.

الشوارع بمصر، ولتصبح مقر تدريب وتأهيل لجمعيات أخرى لها نفس الاختصاص، سواء في مصر أو في العالم العربي.

تقوم فكرة الجمعية على هدف رعاية الأطفال ذوي الظروف الصعبة بشكل عام، وأطفال الشوارع بشكل خاص، إضافة إلى الأيتام وأطفال الأسر المفككة. وهي توفر من خلال أسلوب عملها بنية صالحة للأطفال تمكنهم من الحصول على الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية والنفسية تمهيدا لإدماجهم في المجتمع[1]. تحقيقا لهذا الهدف تقوم بعدة أنشطة منها :

* إعادة توافق طفل الشارع مع أسرته، وذلك بتقديم المساندة الاقتصادية لتلك الأسر.

* القيام بإعادة تأهيل أطفال الشوارع وفاقدي الرعاية الأسرية ومن في حكمهم.

* تعديل سلوك الطفل وإكسابه مهارات تعليمية وحرفية لضمان بناء قدراته الذاتية التي تمكنه من المشاركة في التنمية المجتمعية دون الاكتفاء بتلقي الخدمات الرعائية. إن هذا النشاط يؤهل الطفل لأن يكون فاعلا ومشاركا في الإنتاج[2].

إذا عدنا إلى المنظومة المعتمدة في العمل، فسنجد أن الجمعية توفر مجموعة من الخدمات، نوجزها كالتالي :

أ) **الخدمات الاجتماعية** : حيث توفر للأطفال رعاية اجتماعية وأسرية، وذلك بإكسابهم القيم الاجتماعية والأسرية والحض على السلوك السليم القائم على مكارم الأخلاق، ومبادئ التعاون والتكافل والاعتماد على النفس؛ تمهيدا لتحمل المسؤولية الكاملة في المستقبل، كما تحرص على إعادة من تلمس فيه إمكانية الرجوع إلى أسرته بعد تأهيله حرفيا ونفسيا، وذلك بالعمل على تقليص هوة الخلاف بين الطفل وأسرته من خلال الأبحاث الأسرية التي يقوم بها أخصائيون اجتماعيون ونفسيون مدربون تدريبا علميا وفنيا.

---

(1) إذاعة وتلفزيون النهرين : "التحقيقات : قرية الأمل أول جمعية مصرية لرعاية أطفال الشوارع" / بتاريخ الجمعة 7-8-2008، الساعة 4,28 مساء.

(2) عن موقع "قرية الأمل" www.egyhopevillage.com/defaut.ar .

ب) التداريب المهنية والتوظيفية : تهدف من خلالها إلى تدريب الأطفال على مجموعة من الحرف و إلحاقهم ببرامج ومشروعات تدريبية وإنتاجية داخلية تساعد على تحقيق استمرارية الجمعية[1]. كما تعتمد أسلوب التوظيف الخارجي الهادف إلى ربط الطفل بالمجتمع المحلي المحيط، لإكسابه المهارات التي تؤهله مستقبلا لولوج سوق العمل.

ج) البرامج التعليمية: تحرص على إلحاق الأطفال بالمراحل التعليمية المختلفة حسب سنهم وقدراتهم، إضافة إلى توفير برنامج لمحو الأمية بالنسبة للأطفال الذين لم يلتحقوا بالتعليم بصفة نهائية، أو تسربوا من التعليم في فترة مبكرة[2].

د) البرامج الترفيهية والثقافية والبدنية : إن اعتماد أسلوب الترفيه كان لغاية جذب الأطفال وإبعادهم من التوجه إلى حياة الشارع، إضافة إلى كون الترفيه يجدد نشاط وحيوية الأطفال[3]؛ زد على ذلك الاهتمام بالتدريبات الرياضية للرفع من مستوى اللياقة البدنية لدى الأطفال[4]. كما أنها تركز في ذلك على الثقافة نظرا للدور الهام الذي تقوم به في خلق مجتمع متحضر[5].

لم يتوقف دور الجمعية عند إيجاد حلول علاجية لوضعية أطفال الشوارع، بل حرصت على أن تتبنى الأسلوب الوقائي أسلوبا أوليا في العمل؛ وذلك لضمان عدم خروج الطفل إلى الشارع أصلا؛ لهذا نراها تعتمد أسلوب وحدة القروض وعيا منها بأن أهم الأسباب الدافعة بالطفل إلى الشارع انخفاض المستوى الاقتصادي للأسر، لهذا عملت على الرفع من مستوى بعض الأسر اقتصاديا عن طريق منح قروض تستفيد منها

---

(1) من الأمثلة على ذلك إنتاج صوبات زراعية بمواصفات جيدة وملائمة للبيئة السليمة، يتم بيعها في الفنادق الكبرى وإنشاء أوراش تدريبية إنتاجية للكهرباء والنجارة والسباكة تهييئا لإدماجها في الأعمال الحرفية، إضافة إلى تدريبهم على مجموعة من المهارات اليدوية الداخلية مثل صناعة السجاد والحرير وأعمال (خان الخليلي) وشمع الزينة الخ.

(2) تقوم الجمعية بهذه الخدمة بتعاون مع الهيئة القومية لمحو الأمية وتعليم الكبار وأيضا مع الروتاري الدولي من خلال تطبيق خطة لمحو الأمية الوظيفية أطلق عليها : التناول المكثف باستخدام فنية اللغة (concentrated) language encounter technique C L E، ويرجع للجمعية الفضل في تطبيقها في المجال التعليمي بمصر.

(3) وذلك عن طريق القيام بالرحلات الشهرية والحفلات المتنوعة وبرامج المعسكرات الصيفية، إضافة إلى برامج إقامة المعارض والاشتراك فيها.

(4) وذلك من خلال التدريب على كرة القدم و التايكواندو، وقد حصلت الجمعية خلال الأعوام السابقة على العديد من المراكز المتقدمة في بطولات التايكواندو على مستوى المحافظة أو على مستوى الجمهورية.

(5) تسعى الجمعية إلى تشجيع الأطفال ممن لديهم ميول فنية بالاشتراك في المسابقات الفنية والثقافية إلى جانب إصدار مجلة شهرية خاصة بهم.

الأسر الفقيرة في إنشاء مشروع اقتصادي تقوم بإدارته، و يدر عليها أرباحا مالية تستعين بها على الرفع من مستواها المعيشي؛ الأمر الذي يساعد بدوره على استقرار الطفل في الأسرة فلا يضطر للخروج إلى الشارع[1].

هذا من جهة ومن جهة أخرى؛ فهي تمكن الأطفال الذين تربوا في مركز الإقامة الخاص بالجمعية وشارفوا على استكمال دراستهم من قروض يستعينون بها في إقامة مشروعات خاصة بهم، زيادة في كسب ثقتهم بأنفسهم وإعانة لهم على الاستقلال عن الجمعية.

من الأفكار الناجحة التي اعتمدتها الجمعية خلق ما يسمى ب "المرشد الصغير"؛ وهو عبارة عن برنامج يهدف إلى تدريب مجموعة من الأطفال المترددين على مراكز الاستقبال بالجمعية على أساليب الوقاية الصحية، والسلوكيات الإيجابية لنقلها لباقي أطفال الشوارع مع إعلامهم بالمصادر الخدمية بالمجتمع للاستفادة منها عند تعرضهم لمخاطر الشارع المختلفة. ومن الأساليب الوقائية أيضا نجد ما يسمى "مدرسة المجتمع"؛ وهي عبارة عن مدرسة لمحو الأمية ملحقة بمركز الإقامة المؤقتة بالمقطم[2]، كما تم إنشاء شبكة عمل[3] للجمعيات الأهلية بهدف تقوية العمل وتأكيد التفاعل واستحداث الخدمات وتفعيل العمل المؤسسي وكسب المساندة الاجتماعية للظاهرة وتأكيد الحقوق الصحية والقانونية لأطفال الشوارع[4].

أكدت رئيسة مجلس إدارة الجمعية؛ في لقاء معها بأن الجمعية استحدثت خدمة جديدة لأطفال الشوارع أثناء وجودهم بالشارع، وذلك بإنشاء ثلاث وحدات متنقلة مجهزة تقوم بتقديم التغذية والخدمات الصحية وتوفير الملابس، إضافة إلى تقديم خدمات توعوية اجتماعية ونفسية[5] تمهيدا لتحويل الأطفال إلى مراكز الاستقبال بالجمعية، وقد صرحت بأن هذه الوحدات تتكون من أخصائيين اجتماعيين نفسيين وطبيب وممرضة وسائق[6]، وهي تجوب جميع أنحاء القاهرة الكبرى وفقا لخطة تقضي بالتوجه إلى عين المكان لتعريف الأطفال بمقر الجمعية.

---

(1) نجحت الجمعية في منح 560 قرض فردي وجماعي لأسر الأطفال المحتاجين لدعمها ماديا.

(2) أنشئت هذه المدرسة سنة 1995 .

(3) تضمنت شبكة العمل مجموعة من الجمعيات الأهلية التي تعمل في مجال أطفال الشوارع في جميع أنحاء مصر برعاية المجلس القومي للطفولة والأمومة.

(4) عن موقع "قرية الأمل" عمود البرامج والأنشطة الرابط:http://www.egyhopevillage.com

(5) تحقيق قامت به هبة حسن بجريدة "الأهرام" بتاريخ 2008/11/9.

(6) تحقيق قامت به هبة حسن بجريدة "الأهرام" بتاريخ 2008/11/9.

إضافة إلى هذه الوحدات تستعين الجمعية في القيام بمهامها بمجموعة من الأوراش والآليات المتنقلة والبنايات المختلفة والتي تعد ضرورية لتسهيل مهام أي جمعية تنخرط في العمل الخيري، وتضم هذه الآليات والبنايات الوحدات والمراكز التالية :

* **وحدة الخدمات المتنقلة** :[1] تعتبر الوحدات المتنقلة إحدى الطرق الناجعة للوصول إلى أطفال الشوارع بأقصى سرعة، وهي في نفس الوقت تحاول إنقاذ الصغار، وإيجاد حلول لمشاكلهم المختلفة، فأفراد الوحدة المتنقلة في العمل يجهدون لنقل الصغار من حياة الشارع إلى الحياة الطبيعية، من منطلق فكرة أساسية تقوم ـ حسب عماد محمد حلمي إبراهيم أحد المسؤولين عن وحدة الخدمات المتنقلة ـ على إنهاء وجود الطفل في الشارع من خلال التدرج في الحلول بالانطلاق من إيداعه في الجمعية. لتحقيق هذا الهدف تم التفكير في أسلوب يسهل وصول الطفل إلى الجمعية. يقول [2]:

"جاءت فكرة الوصول إلى الطفل بدل من أن يصل هو إلينا من خلال إنشاء مركز استقبال متنقل يجوب شوارع القاهرة لكي نتمكن من الوصول إلى الطفل بأقصى سرعة".

غير أن عمل الجمعية يجابه بعدم رغبة بعض الأطفال ـ حسب إشارة كريم منصور وهو أخصائي اجتماعي بالوحدة المتنقلة ـ بالرجوع إلى البيت خوفا من الضرب والتعسف والمعاملة القاسية وهو ما صرحت به إحدى فتيات الشارع التي كانت بمركز الوحدة المتنقلة[3].

* **مراكز الاستقبال** : تعتبر مراكز الاستقبال أول نقطة التقاء مع طفل الشارع؛ حيث تستقبل الجمعية ما يقرب من 100 طفل يوميا تقدم لهم الخدمات المختلفة من

---

(1) هذه الوحدة عبارة عن حافلة كبيرة الحجم تحتوي على مرافق منها : كراسي طويلة للجلوس وللنوم وبعض الطاولات التي يحتاج إليها الطاقم أثناء تقديم الطعام لأطفال الشوارع سواء داخل الحافلة أو خارجها.

(2) تم الحصول على هذه المعلومات من خلال فيديو مصور باللهجة المصرية قامت بتصويره ألفة طنطاوي أمدتنا به مروى خيري الجمال وهي حاصلة على ماجستير في إدارة وتسيير المقاولات العالمية، كما حصلنا منها على شريط مصور عن الأنشطة الكاملة لجمعية "رسالة" بتاريخ 2010/6/6.

(3) فيديو يصور طريقة عمل وتعامل طاقم الوحدة المتنقلة مع أطفال الشوارع، وقد اشتمل على حوار بين كل من الأخصائيين الاجتماعيين : عماد محمد حلمي إبراهيم و كريم منصور، ومحسن صلاح الدين مع ثلاثة من أطفال الشوارع هم: نورهان زكريا 12 سنة ومزنة 5 سنوات ومحمد 7 سنوات.

رعاية نفسية واجتماعية وترفيهية وغذائية تتمثل في تقديم وجبتين خلال اليوم. يحتوي كل مركز على فصل لمحو الأمية، وعلى أوراش تدريبية بسيطة لاستكشاف مهاراتهم وميولاتهم الفنية، مع الحرص على توفير الرعاية الصحية من خلال أربع عيادات[1].

يحاول الأخصائيون الاجتماعيون خلال المقابلات الفردية مع الأطفال المترددين على المركز التعرف على الأسباب التي دفعت بهم إلى اللجوء إلى الشارع وترك الأسرة، إضافة إلى ذلك يقومون بإنجاز أبحاث عائلية للتعرف على الأسباب التي جعلت الأسرة تتخلى عن أطفالها[2].

في هذا الإطار تشير الدكتورة عبلة البدري الأمينة العامة وعضو مجلس الإدارة بالجمعية أن معظم الأطفال الذين يترددون على الجمعية في الاستقبال اليومي هم من المناطق العشوائية.

* **مراكز الإقامة المؤقتة**[3] : تعتبر مراكز الإقامة المؤقتة بالنسبة للعديد من الأطفال الذين يستفيدون من خدمات الجمعية بصفة مؤقتة[4] حلقة وصل بين مراكز الاستقبال وبيت الأسرة[5]؛ قبل عودتهم إلى بيت الأسرة. وقد قامت الجمعية بمحاولات ناجحة في هذا الصدد كما أنها أخفقت في محاولات أخرى فكانت النتيجة أن الطفل، بدلا من أن ينتقل من الإقامة المؤقتة إلى الإقامة الدائمة، أو إلى بيت الأسرة[6]؛ يخرج مرة أخرى إلى الشارع لعدم تمكنه من التكيف مع الحياة الجديدة فيعود إلى الحياة التي اعتاد عليها مدة طويلة.

---

(1) في مجال الأمراض الباطنية، والأسنان، وتقوم بالكشف الدوري على الأطفال للتأكد من خلوهم من الأمراض، كما تقوم بالإسعافات الأولية للحالات البسيطة، أما الحالات الحرجة فيتم تحويلها إلى المستشفيات، أو العيادات المحيطة بالمركز.

(2) عن موقع الجمعية.

(3) تحقيق هبة حسن في جريدة "الأهرام" بتاريخ 2008/1/19.

(4) تتضمن البرامج المقدمة في مراكز الإيواء المؤقتة بجانب الاستمرار في محاولة إعادة الأطفال إلى أسرهم : الخدمات الطبية، ومحو الأمية، والغذاء والملبس، ومكان النوم، ووسائل الترفيه، وبرامج رياضية، ورعاية اجتماعية نفسية، كما يتم تدريبهم على حرف داخلية مختلفة.

(5) حسب محسن صلاح الدين أخصائي اجتماعي تابع للجمعية ومكلف بإحدى مراكز الوحدات المتنقلة أن مدة الإقامة المؤقتة تتراوح من ستة أشهر إلى سنة (تم الحصول على هذه المعلومات من خلال فيديو مصور باللهجة المصرية قامت بتصويره ألفة طنطاوي أمدتنا بهمروى خيري الجمال و هي حاصلة على ماجستير في إدارة و تسيير المقاولات العالمية، كما حصلنا منها على شريط مصور عن الأنشطة الكاملة لجمعية "رسالة" بتاريخ 2010/6/6).

(6) عندما تسمح ظروف الأسرة بانضمام الطفل إليها؛ حتى بعد حصوله على تأهيل مناسب يتم نقله إلى الإقامة الدائمة.

* **الإقامة الدائمة** [1]: تعتبر الإقامة الدائمة المرحلة الأخيرة داخل الجمعية، حيث يحصل فيها الطفل على الخدمات الصحية والاجتماعية والنفسية والترفيهية، بالإضافة إلى فتح دفاتر توفير شخصية له ضمانا لمستقبله بعد قضائه فترة الخدمة العسكرية والانفصال عن الجمعية.

وحرصا على كسب الدعم المادي من مختلف الجهات؛ خاصة الأشخاص الذين يتوقون لفعل الخير؛ حددت الجمعية مقادير خاصة بكفالة هؤلاء الأطفال، إما بدفع مبلغ مالي شهري أو سنوي[2]، أو عن طريق التكفل بعلاج أطفال الجمعية، أو بكفالة دراستهم أو زواجهم، أو كفالة مصاريف أحد المراكز.

ولأداء الجمعية مهامها على أحسن وجه اعتمدت أسلوب الشراكات مع مجموعة من الأفراد أو المؤسسات خاصة بالقطاع الخاص[3]، وهذا يفسر أن دور الدولة في دعم هيئات المجتمع المدني يبقى جد محدود.

---

(1) توجد مقرات الإقامة الدائمة بمدينة مصر.

(2) كفالة الطفل تبدأ من 50 جنيها شهريا أو 600 جنيه سنويا ـ وتخصص للإنفاق على حالات المرض لدى أبناء الجمعية من الجنسين.

(3) منها ما يلي :

ـ الأفراد : نجد الشخصيات الآتية : الأمير طلال بن عبد العزيز والسيدة آن كاترين ينزينهوف والدكتور أحمد مدحت.

ـ والمهندس نجيب ساويرس والسيد سميح ساويرس والسيد إسماعيل البدري والسيدة غنيمة مرزوق والسيدة سوسن إسماعيل والسيدة سهام حويدق والسيد عماد أديب والمهندس محمد تيمور.

ـ الأبناك : نجد بنك كريدي أجريكول مصر وبنك مصر إيران للتنمية وبنك باركليز والبنك الدولي.

ـ المدارس : المدرسة الألمانية بالقاهرة والمدرسة الأمريكية بالقاهرة.

ـ المنظمات : منظمة اليونيسيف ومنظمة دايكونيا ومؤسسة فودافون وأندية الروتاري المصرية.

ـ الشركات : شركة توفاريس للأدوية ومكتب استشاري المهندس المعماري حمدي السطوحي وجماعة المهندسين الاستشاريين، المقاولون العرب.

ـ السفارات : السفارة الفنلندية، واليابانية والإيطالية والدنمركية والسويسرية والأمريكية.

ـ الوزارات والمجالس القومية : المجلس القومي للطفولة والأمومة ورابطة المرأة العربية ووزارة التضامن الاجتماعي.

ـ الجامعات والمعاهد ومراكز البحث : مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية ومركز بحوث الشرطة.

2. جمعية "رسالة"[1] : جمعية خيرية تقوم بالكثير من الأنشطة في مصر، وقد بدأت كحركة طلابية في كلية الهندسة جامعة القاهرة رغبة من الطلاب في محاولة تطوير مجتمعهم والتوجه به نحو مجتمع ايجابي[2]. وهي تعتبر حاليا من أكبر الجمعيات الخيرية في مصر، ولها حوالي 50 فرعا مشهرا بجميع أنحاء مصر[3].

تمارس الجمعية نشاطها الذي لايقل عن تسعة عشر (19) نشاطا يقوم به آلاف المتطوعين من جميع الأعمار. وهو أسلوب يظهر نمطا جديدا من العمل الخيري يقوم على روح التكافل والتعاون بين جميع أفراد المجتمع على اختلاف أعمارهم وقدراتهم المادية والمعنوية والاجتماعية ليولد شكل جديد من العمل التبرعي القائم على اعتبار العمل الخيري مسؤولية الجميع، كما هو مقرر في شريعتنا الإسلامية السمحة.

تقوم جمعية "رسالة" بأنشطة متعددة في طليعتها مساعدة الأسر الفقيرة، حيث يقوم الشباب المتطوعون في الجمعية بمساعدة مئات الأسر الفقيرة، بعد القيام بعملية استكشاف حالتها. وتتمثل هذه المساعدة في تقديم مساعدات رئيسية وأخرى موسمية. بالنسبة للمساعدات الرئيسية، تتكلف بها مجموعة من اللجان وهي :

* **لجنة المشاريع** : تهدف إلى جعل الأسرة منتجة، وذلك باستكشاف مهارات الأسرة ومساعدتها في بعض المشاريع[4]. هذا الأسلوب مستوحى من التوجيهات الإسلامية التي تهدف إلى إبعاد المسلمين عن بعض العادات السيئة في الكسب، كالتسول مثلا.
* **لجنة التوظيف** : حيث تبلغ الشركات جمعية "رسالة" عن العمل المطلوب، وتقوم الجمعية بإبلاغ الأسر.

---

(1) أصبحت "رسالة" جمعية أهلية خيرية مشهرة برقم 444 في يناير 2001 ، افتتح أول فرع لها بحي الملك فيصل، تبعه فرع في حي المهندسين في 9 يوليو 2003 عندما تبرع أحد رجال الأعمال بمبنى في المهندسين مكون من خمسة طوابق، تلاه فرع بالإسكندرية عام 2004، وتبعه عشرات الفروع الأخرى في مختلف أنحاء مصر. وقد وصل عدد متطوعي وأعضاء الجمعية إلى 100 ألف متطوع في نهاية عام 2008.

(2) انطلقت الفكرة عن طريق محاضرات ألقاها الدكتور شريف عبد العظيم أستاذ بكلية الهندسة بجامعة القاهرة عن أخلاقيات المهنة، فتحمس مجموعة من طلبة قسم الإليكترونيات الكهربية عام 1999 فكونوا أسرة تعمل في الصيف باسم "أسرة رسالة".

(3) من أهمها : فيصل، المهندسين والمعادي ومصر الجديدة و6 أكتوبر ومدينة نصر وحلوان والإسكندرية والزقازيق والمنصورة وطنطا والقناطر الخيرية والسويس والعاشر من رمضان وشبرا والفيوم وبني سويف وسوهاج والأقصر والغردقة والحوامدية وإسنا والمحلة الكبرى.

(4) مثل تربية الدواجن والفصالة وتوفير الأدوات اللازمة وتنمية المهارات.

* **لجنة تجهيز العرائس**: وتكون الأولوية للعرائس الأيتام.

* **اللجنة الطبية**: تقوم بخدمات طبية من كشف مجاني، وأشعة وعمليات[1].

أما بالنسبة للمساعدة الموسمية فتتمثل في توزيع موائد الرحمن في رمضان، وتقديم مساعدات مدرسية عند الدخول المدرسي[2]، وتقديم الأضاحي في العيد.

ومن أنشطة جمعية "رسالة" القيام بدروس تقوية مجانية ومحو الأمية[3]. وقد جذب هذا النشاط الكثير من المتسربين من التعليم[4]، ومن أنشطتها كذلك القيام بمعارض للملابس المستعملة، مع اعتماد أسلوب إعادة التصنيع[5] وهو عبارة عن فتح باب جديد للتبرع بالهالك من الورق والكتب[6]. ورغم بساطة المشروع إلا أنه يساعد على تحقيق ثلاثة أهداف :

* **هدف بيئي** : يتجلى في التخلص من هالك الورق بطريقة بيئية سليمة، بدلا من حرقه أو دفنه مما يؤدي إلى زيادة التلوث.

* **هدف اقتصادي**: يتجلى في تقليل الواردات من المواد الخام اللازمة لصناعة الورق.

* **هدف خيري** : يساعد بعائده على تمويل الأنشطة الخيرية للجمعية.

يتخلل هذه الأعمال كلها القيام بمعارض مؤقتة منتظمة في مختلف النوادي والجامعات ومراكز الشباب بهدف الدعاية لجذب الجمهور، والعمل على نشر واسع وفعال لأنشطة الجمعية، بالإضافة إلى جمع التبرعات والمساهمات المادية من المعارض الخيرية[7].

---

(1) يقوم أحد المتطوعين بمرافقة الحالة عند الطبيب، ويتم توضيح الحالة له، ويقوم الأطباء من جهتهم بتقديم خدمات تطوعية عن طريق التبرع بالتكاليف والوقت والأدوية.

(2) حيث تقوم بدفع مصاريف الدراسة وتنظيم دروس التقوية وتوفير الملابس المدرسية والحقائب وغير ذلك مما يحتاج إليه في الاستعمال المدرسي.

(3) تدرس مناهج محو الأمية داخل فروع الجمعية، وقد شارك شباب رسالة في المشروع القومي لمحو الأمية وتعليم الكبار بالتعاقد مع الهيئة العامة لمحو الأمية، وكذلك تنفيذ مشروع محو الأمية من خلال جهاز الكومبيوتر بالتعاون مع وزارة الاتصال والأمم المتحدة، وذلك بمساعدة مئات المتطوعين بكل الفروع.

(4) تقوم "رسالة" إضافة إلى ما ذكر بزيارات خارجية لمساعدة المؤسسات الخيرية وزيارة دور الأيتام مع تقديم خدمات للمكفوفين ورعاية الصم والبكم ورعاية المعاقين ذهنيا.

(5) بدأ العمل بالمشروع في2006/1/13.

(6) يقوم المتطوعون بعملية الفرز لاستخراج الصالح من الكتب و إعادة بيعها بأسعار رمزية في معارض للكتب المستعملة التي يتم تنظيمها، أو وضعها في المكتبة الدائمة ليستفيد منها المتطوعون، أما الهالك من الورق فيتم بيعه لمصانع إعادة التصنيع.

(7) كما تقوم الجمعية بعرض منتجات تحمل اسمها (مناديل أقلام ميداليات .....) يتم بيعها و استعمال عائداتها في أنشطة الجمعية.

وعيا من الجمعية بأن بناء القدرات الذاتية والبشرية يحقق أهدافا نبيلة تتمثل في القضاء على الفقر والدخول في دائرة الإنتاج المدر للربح، تقوم بتنمية مهارات وقدرات ومدارك الشباب عن طريق فريق يسمى " فريق أنوار الرسالة " ويتكون من أربعين عضوا من بين أساتذة ومتخصصين مستشارين للدعم الفني ومحاضرين وإداريين ومنظمين من الشباب الجامعي والخريجين. وتقوم الفكرة على تنمية وتدريب مهارات الشباب على أهم متطلبات النجاح في الحياة بالمستويات المختلفة : المستوى العلمي والاجتماعي والشخصي، وذلك من خلال أحدث الأساليب العلمية والتطبيقية.

وإذا كانت جمعية "رسالة" تهدف إلى التقليص من حدة الفقر والإسهام في الدفع بعجلة التطور والتنمية نحو الأمام، فإنها تسهم بشكل غير مباشر في التقليص من عدد أطفال الشوارع الذين يضطرهم المستوى الاقتصادي المنخفض لأسرهم للخروج إلى الشارع، وذلك بنهج أسلوب تنمية قدرات الأسر بمساعدتها على تجاوز الظروف الاقتصادية الصعبة؛ إما عن طريق تقديم إعانات وخدمات اجتماعية واقتصادية وصحية وتعليمية، أو عن طريق إعانتهم على القيام بمشاريع تنموية، تضمن لهم الحصول على ربح مادي منتظم يكفيهم شر طلب الإعانة الفعلية، وبالتالي يضمن بقاء أطفالها في كنفها.

رغم أن الجمعية لم تتبن أسلوب الرعاية والحماية المباشرة لأطفال الشوارع؛ كما هو عليه الأمر في جمعية "قرية الأمل"، فإنها سعت من خلال فريق من المتطوعين من فروعها المختلفة إلى خلق نشاطا باسم " أطفال قد الحياة "، و الذي يهدف إلى حماية أطفال الشوارع وتأهيلهم وتحويلهم من أطفال مرفوضين من المجتمع إلى أطفال قادرين على مواجهة الحياة ومشاكلها بأخلاق أفضل وسلوك أحسن. في هذا الإطار قامت بإعداد مشروع لحماية أطفال الشوارع على مراحل :

المرحلة الأولى : تدريب متطوعين قادرين على التعامل مع أطفال الشوارع، وتوعية المجتمع بشخصية طفل الشارع، وكيفية التعامل معه دون المساس بكرامته أو إهدار حقوقه.

المرحلة الثانية : استقبال الأطفال نهارا لممارسة الأنشطة المختلفة ولمحاولة بناء شخصية الطفل.

المرحلة الثالثة: إنشاء مركز إقامة مؤقت لتأهيل طفل الشارع بصورة أكثر إيجابية، تسعى من خلاله إلى توفير إقامة كاملة بصفة مؤقتة يتسنى من خلالها حل مشكلة كل طفل على حدة، وإعادته إلى بيت الأسرة.

توجد الجمعية حاليا في طور المرحلة الثانية، وهي تتوفر على مركز استقبال نهارا بفرع جمعية "رسالة" بحلوان بالدور السادس؛ ويتم فيه استقبال حوالي 20 طفلا[1]، وهي لا تستطيع أن تتكفل بأكثر من هذا العدد نظرا لقلة المواد التي تجذب الطفل وذلك لضعف الإمكانات[2]. أما توقيت العمل فهو من الساعة العاشرة صباحا إلى غاية السادسة مساء.

نشير إلى فتح أول دار إقامة لأطفال الشوارع بتاريخ 8 أبريل 2010، وهي عبارة عن بناية تضم خمسة طوابق تسع لإقامة 32 من الأطفال. ويفيد الخبر أن هذا النشاط بدأ منذ ثلاث سنوات بفضل خمسة متطوعين فقط بمركز استقبال واحد بفرع حلوان، وقد أصبح اليوم يتوفر على أربعة مراكز استقبال بأربعة فروع من جمعية "رسالة"، أما عدد المتطوعين فقد تجاوز المائتين، وقد نجحوا فعلا في إعادة حوالي أربعين طفلا إلى بيوت أسرهم بعد أن كان الشارع مأواهم[3].

إلا أنه على الرغم من المجهودات التي تبذلها مؤسسات المجتمع المدني المصري للإسهام في التخفيف من ظاهرة أطفال الشوارع، فإن مصر لازالت تعرف أرقاما ضخمة لعدد هؤلاء الأطفال حسب بعض الدراسات التي اهتمت بالموضوع[4].

---

(1) يتراوح العدد الفعلي بين 10و51.

(2) من الأسباب التي تحول دون قيام جمعيات المجتمع المدني بدور ناجع للتصدي لظاهرة أطفال الشوارع قلة الموارد والآليات المادية التي تعتبر من الوسائل الضرورية لاحتواء الأطفال في وضعية صعبة، كما سنرى في المبحث الموالي بحول الله تعالى.

(3) هذه المعلومات كلها مستقاة أولا من القرص المشار إليه أعلاه، و من موقع رسالة على الإنترنيت.

(4) يوجد بمصر ستون ألف طفل شارع أي واحد في الألف من سكان مصر الذين يبلغون 60 مليون نسمة، و قد قدرت نسبة للأطفال العاملين من خلال إحصاء رسمي ب 1,5 مليون طفل، إذا أضيف إليهم ستون ألف طفل من أطفال الشوارع، تصبح النسبة هي 30 في الألف و هذا يعني أن 3 ٪ من السكان من فئة الأطفال العاملين وأطفال الشوارع.

الفرع الثالث : تجليات جهود هيئات المجتمع المدني[1] اليمني[2]

تعد كل من جمعية "البر والعفاف" وجمعية "حلول" الموجودتين بالعاصمة صنعاء من جمعيات المجتمع المدني النشيطة في ميدان العمل الخيري التطوعي، فهما تسعيان وفق خطة عمل مضبوطة وإستراتيجية معينة إلى مواجهة ظواهر اجتماعية سلبية يعاني منها المجتمع اليمني : كظاهرة الفقر والتشرد والأمية وإعانة النازحين من الحروب الأهلية.

جمعية "البر والعفاف"

تأسست جمعية "البر والعفاف" في 2002/8/15، وهي جمعية خيرية تطوعية تقوم بخدمات متنوعة تصب في خدمة المجتمع وتلبية حاجياته، وهي تعتمد في تسيير أعمالها على إستراتيجية معينة قصد تحقيق مجموعة من الأهداف، منها :

* الإسهام في تقديم الإعانات والمساعدات الخيرية للمستحقين من أبناء المجتمع.
* الإسهام في تخفيف أعباء الزواج على الشباب.
* الإسهام في تقديم الخدمات الصحية الأولية ورعاية الأمومة والطفولة ونشر الوعي الصحي لذوي الاحتياجات الخاصة.
* تنمية المرأة ثقافيا واقتصاديا.
* الاهتمام بدور العلم والعبادة وتشجيع العلم والعلماء.

ولتسهيل سير أعمالها الخيرية وضعت خطة عمل منسجمة مع أهدافها وتوجهاتها، وقسمت مهامها إلى مجموعة من المشاريع، وهي كالآتي :

* مشروع الأعراس الجماعية،
* مشروع مهرجان العفاف،

---

(1) بلغ عدد منظمات المجتمع المدني العاملة في اليمن إلى غاية (2009) ما مجموعه 740 منها 250 جمعية خيرية و554 منظمة نسوية، وحسب تصريح وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل فإن هذا العدد الكبير من الجمعيات يتركز في خمس محافظات رئيسة فقط (عن مجلة الاقتصادي اليمني بتاريخ 2010/6/9).

(2) تقع اليمن جنوب غرب شبه الجزيرة العربية ولليمن تاريخ عريق و يقال إنها أرض سام بن نوح، وتعتبر موطنا لبعض أقدم الحضارات في العالم منها : حضارة سبأ ومملكة معين وحضارة حضر موت ومملكة حمير ...كان يسمى في القديم باليمن السعيد لازدهاره في زمن الحضارات العربية القديمة ولوجود سد سبأ، دخلها الإسلام عام 8 للهجرة، تبلغ نسبة الفقر في اليمن 40٪، دينها الإسلام ويبلغ عدد المسلمين بها 99٪ إضافة إلى أقلية من اليهود.

* مشروع "كفالة الأسر الفقيرة" و"المشاريع الرمضانية" ومشروع كسوة العيد" مشروع مهرجان العفاف" و"مشروع نادي التضامن".

تحيلنا هذه المشاريع التي اعتمدتها الجمعية على الأعمال الخيرية التي تقوم بها إسهاما منها في انتشال ظاهرة أطفال الشوارع من جذورها، والقضاء عليها بصفة نهائية، وهي بهذا الأسلوب الخيري وبما تيسر لها من إمكانات تحاول القضاء على ظاهرة الفقر والأمية والتشرد. وذلك من خلال تبني التوجه الإسلامي في تحقيق التكافل الاجتماعي، وهذا ما يظهر جليا من خلال طبيعة الأعمال التي تقوم بها للقضاء على الكثير من الظواهر الاجتماعية السلبية.

مشروع "كفالة الأسر الفقيرة"(1)

يهدف هذا المشروع إلى إعانة الأسر الفقيرة، خاصة التي لا تتوفر على عائل يعيلها و يقوم على أمور معيشتها أو التي يكون عائلها عاجزا عن الكسب، وذلك بتمكينها من كفالة شهرية دائمة يوفرها المحسنون أو توفرها الجمعية، ويمكن أن تستفيد هذه الأسر إضافة إلى الراتب الشهري من بقية مشاريع الجمعية كتوزيع المواد الغذائية والحقيبة المدرسية وكسوة العيد وغير ذلك من الإعانات التي تقدمها الجمعية.

وهي بهذا الأسلوب تتوخى تجنيب الأسر ذل السؤال أو اللجوء إلى طرق غير مشروعة في الكسب. كما توفر لهذه الأسر الرعاية التربوية والثقافية إيمانا منها بأن مجرد تقديم الإعانات دون التفكير في تنفيذ مبدأ الاعتماد على النفس في الحصول على وسائل العيش الضرورية لا يكفي، لهذا فهي تشتغل وفق خطة شاملة لجعل هذه الأسر أسرا منتجة تعتمد على ذاتها في كسب أمور معيشها.

"المشاريع الرمضانية"

هي عبارة عن مجموعة من المشاريع تقيمها الجمعية خلال شهر رمضان، وهي كالآتي :

* مشروع إفطار الصائم يهدف إلى توفير وجبات إفطار كاملة للمحتاجين من العمال والطلبة وأبناء السبيل والأطفال المشردين، مع توفير المواد الغذائية العينية والخضروات خلال الشهر الكريم للأسر المحتاجة ومدهم بها بشكل أسبوعي.

(1) يضم هذا المشروع حاليا 35 أسرة تستفيد من إعانة مادية تتوصل بها الأسرة في نهاية كل شهر.

* مشروع "كسوة العيد"، وهو مشروع سنوي يقام قبيل العيد، تقوم الجمعية من خلاله بتوفير كسوة كاملة للطفل[1]. يهدف هذا المشروع إلى إدخال السرور والفرحة على قلوب أطفال الأسر الفقيرة مصداقا لقول الرسول صلى الله عليه وسلم : «**مَنْ أَدْخَلَ عَلَى أَهْلِ بَيْتٍ مِنَ المُسْلِمِينَ سُرُوراً لَمْ يَرْضَ لَهُ اللَّهُ ثَوَاباً دُونَ الجَنَّةِ**»[2].

* **مشروع** "**مهرجان العفاف**" : وهو عبارة عن أسبوع ثقافي دعوي يضم العديد من الأنشطة مثل المحاضرات والحفلات والمسابقات وتوزيع الأشرطة، وهو يهدف إلى تنمية وتعزيز التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع ونشر قيم العفاف والفضيلة وتوعية المجتمع بأهمية تيسير الزواج ومحاربة الرذيلة والانحراف في المجتمع.

* **مشروع** "**نادي التضامن**": وهو مؤسسة رياضية ثقافية خيرية تهتم برعاية الأطفال والشباب، وتسعى إلى تنمية قدراتهم ومواهبهم الرياضية والثقافية والاجتماعية بما يعود عليهم وعلى أسرهم ومجتمعهم بالخير والفائدة.

من خلال هذه المشاريع المختلفة تقوم الجمعية بعدة أنشطة خيرية منها ما قامت به خلال شهر مايو 2010 حيث تمكنت من مساعدة جهات خيرية أخرى على تنفيذ مشروع توزيع المواد الغذائية لفائدة 150 أسرة[3] وتوزيع سجادات وساعات الآذان لفائدة 170 أسرة. إضافة إلى توزيع أشرطة تربوية تضم محاضرات توجيهية وتثقيفية[4] تهدف إلى توجيه الآباء والأمهات وحثهم على الاهتمام بتربية الأبناء والاعتناء بهم وحفظهم والارتقاء بهم وتعليمهم مكارم الأخلاق والاعتماد على النفس وتحاشي الوسائل الدنيئة للحصول على الرزق.

---

(1) يستفيد من هذا المشروع 5200 طفل سنويا.

(2) رواه الطبراني عن عائشة رضي الله عنها في الصغير 2/132 رقمه910، وفي الأوسط 7/289 رقمه 7519 .

(3) وهي عبارة عن 150 قطمة دقيق و150 قطمة سكر و150 قطمة رز و 150 علبة زيت.

(4) محاضرة بعنوان : "الأخلاق الإسلامية فرائض أم فضائل" لعمر عبد الكافي، وقد استفاد منها 170 فردا ، كما قامت بأنشطة ثقافية للأسر المكفولة من بينها النشاط الثقافي الذي انعقد في 2010/2/18 ، والذي حضره أرباب الأسر ذكورا وإناثا وهو عبارة عن محاضرة تهدف إلى الاهتمام بما يحقق معنى الاعتماد على الله وعلى الذات في طلب الرزق.

وقد حضر هذا اللقاء 90 ٪ من الآباء والأمهات وعرف مناقشات حول مجموعة من القضايا من بينها : أهمية المشاريع الصغرى المدرة للدخل واستغلال الأطر والأيدي العاملة، وأهمية الاعتماد على النفس وتقوية الثقة بالله تعالى، إضافة إلى العديد من الأنشطة التوعوية والتدريبية والتثقيفية والترفيهية التي اتخذت صيغة محاضرات أسبوعية للنساء، كما عقدت دورات تدريبية في التنمية البشرية وغير ذلك.

ومن الأساليب التي تتبعها الجمعية للتخفيف من ظاهرة البطالة والفقر مشروع تنمية قدرات المرأة، و تسعى من خلاله إلى إكسابها قدرات و مهارات تعينها على الكسب لسد الحاجيات المعيشية الضرورية لها و لأسرتها، مما يضمن لها الحفاظ على الأسرة وعدم الدفع بالأولاد إلى الشارع بسبب الفقر. ويتضمن المشروع[1] الأهداف الآتية:

* المساهمة في محو الأمية لدى النساء.

* تدريب وتأهيل النساء على المهارات اليدوية والفنية.

* المساهمة في توعية وتثقيف المرأة وتعزيز دورها في المجتمع.

بالإضافة إلى هذا تقوم الجمعية بتوزيع الحقائب المدرسية ومستلزماتها لفائدة الأطفال اليتامى وأبناء الأسر الفقيرة[2]، وذلك إيمانا منها بأن الأسرة المتعلمة هي أكثر نفعا للمجتمع وأساسا لتطويره والنهوض به، وتخليصه من الأمراض والظواهر الاجتماعية التي تسهم في انحطاطه. كما أنها تقوم بدورات تثقيفية للعرسان الجدد[3]، وذلك إدراكا منها للدور الذي تقوم به الأسرة من أجل الحفاظ على الوئام الأسري وتحقيق التماسك والاستقرار وعدم التفكك الذي يكون سببا مباشرا لتشرد العديد من الأطفال.

إن مثل هذه الجهود التي تبذلها الجمعية تخفف من معاناة الفقراء والأيتام وتدخل السرور عليهم، وبالتالي تحفزهم على متابعة دراستهم، كما أن اعتماد الأسلوب

---

(1) ـ يفيد تقرير مفصل عن الأنشطة والفعاليات التي أقامها المركز خلال سنة 2009 إنجاز الآتي :

ـ تم تخريج أربع دفعات كمبيوتر من فئة الدبلوم يضم 62 فتاة وتخريج نحو 82 من فئة الدورات.

ـ تم تخريج ست دفعات تضم 80 فتاة في مجال الخياطة.

ـ تعليم اللغة الانجليزية من خلال عقد أربع دورات ل 30 فتاة.

(2) تمت استفادة 470 طالب و طالبة ابتداء من يوم 2009/11/7.

(3) تم في هذا الإطار القيام بدورة تثقيفية لعرسان 2009، وذلك يوم 9 /2009/11 حيث ألقيت مجموعة من المحاضرات للحاضرين من العرسان الجدد والأسر والمختصين في المجال الأسري من بينها المحاضرة التي ألقاها المدرب عبد الغني الضبياني بعنوان : "الانسجام الأسري وفنون العلاقة الزوجية".

التوعوي في تثقيف الأسر بالأمور الضرورية سبيل للإسهام في التخفيف من حالات التشرد لدى الأطفال التي يتسبب فيه التفكك الأسري وكثرة الخلافات الزوجية.

الجدير بالذكر أن الجمعية تربط مشاريعها بالمناسبات الدينية تأكيدا منها على أن التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع الإسلامي من الوسائل التي تنمي الشعور بالانتماء إلى دين الإسلام، دين الرحمة والتكافل والمواساة أثناء الشدة[1].

وباعتبار الحروب الأهلية من الأسباب التي تؤدي إلى تشرد الأسر والأطفال، فإن الجمعية قامت بنداء استغاثة لفائدة نازحي صعدة، فدعت إلى مد يد العون والمساعدة لهؤلاء بما تجود به أنفس المحسنين من مواد غذائية وملابس وبطانيات ومبالغ نقدية. في هذا الإطار دشنت حملة لإغاثة النازحين من حرب صعدة[2] الذين فقدوا بيوتهم وأعمالهم ومصادر عيشهم بسبب الحرب المستمرة.

وقد ركزت الحملة على الأسر النازحة إلى أمانة العاصمة، التي انقطعت بها السبل، ولم تلاق اهتماما من المنظمات الدولية والمحلية، وبهذا الأسلوب تمكنت من سد بعض الحاجيات الملحة من مقومات استمرار الحياة[3].

2. جمعية "حلول" بالعاصمة اليمنية [4]

تأسست جمعية "حلول" بتاريخ 2007/5/31، وحصلت على الترخيص بتاريخ 2009/12/28، وهي من الجمعيات الناشئة ذات طبيعة تنموية واجتماعية أهلية غير ربحية. تعمل

---

(1) قامت الجمعية بما يسمى : " مشاريع العشر من ذي الحجة " من خلال منح الصدقات النقدية ل 135 أسرة، ومشروع لحوم العشرمن ذي الحجة لفائدة 200 أسرة، وقد تم من خلال هذه المشاريع توزيع مبلغ 530,000 ريال يمني على الأسر الفقيرة و المحتاجة، كما تم شراء ثلاثة ثيران بنفس القدر لتوزيعها على الأسر المكفولة، وفي نفس السياق تم تنفيذ مشروع الأضاحي لعام 1430 هـ وذلك بتمويل من الندوة العالمية للشباب الإسلامي استفاد منه 340 أسرة أي ما يعادل 2040 فردا.

(2) وفرت الجمعية لهذا الغرض رقما هاتفيا وفاكسا ورقم حساب بنك سبأ :
الهاتف: 9671465963
الفاكس: 9671473373
رقم حساب بنك سبأ الإسلامي : 15300.

(3) تم الحصول على هذه المعلومات من خلال الموقع الخاص بالجمعية على شبكة الانترنيت.

(4) يوجد مقرها بشارع القيادة جوار صحيفة "الرأي العام"، ص ب 24252 ، الهاتف 9671235075 .

الجمعية على توفير عدد من فرص العمل الموسمية للطلاب الجامعيين من أبناء الأسر الفقيرة، مساعدة لهم على تأمين الرسوم الدراسية ومستلزمات الدراسة وتشجيعا لهم على مواصلة التعليم الذي يعتبر وسيلة من وسائل التخفيف من ظاهرة أطفال الشوارع.

من مشاريع الجمعية مشروع " بأيدينا " لإنتاج الخبز البلدي، حيث تم تحصيل رأسمال من المتطوعين في المؤسسة بعد إعداد دراسة جدوى المشروع، فتم شراء مواد الإنتاج مثل الغاز الطبيعي والمخابز وكل ما يحتاج إليه في عملية صنع الخبز. سلمت هذه المواد لأسر محتاجة لتعمل على إنتاج مائة خبزة يوميا يتم تسويقها بتغليف وجودة ممتازة[1].

كما تقوم الجمعية بتدريب عدد من الشبان الذين تعثروا في الدراسة، وتوفير فرص العمل لهم لمساعدة ذويهم[2]، وذلك من خلال إنتاج الأكياس الورقية من المخلفات السليمة من أكياس الإسمنت : كما يستهدف هذا المشروع الحد من التلوث البيئي الذي تسببه الأكياس البلاستيكية، وهو عمل غير مضن يمكن مزاولته على الأرصفة أو أسطح المنازل ويعود بدخل لابأس به[3]. كما نظمت الجمعية في الفترة ما بين 15 و20 مارس 2010 في جامعة صنعاء مهرجانا لتسويق منتجات الأسر بمشاركة 40 جمعية ومركزاً إنتاجياً و20 أسرة منتجة، وخصصت جائزة عينية بمبلغ 3000 دولار لأفضل منتج وجائزة بمبلغ 500 دولار لأفضل فكرة إبداعية إنتاجية[4].

وتتطلع الجمعية نحو إنشاء مشروع مشتل زهور القطف بالشراكة مع نقابة المهندسين الزراعيين يتولى تسويقها الشباب المحتاج بإدارة من الجمعية، وستكون الانطلاقة بتمويل ذاتي، ثم يأتي بعد ذلك البحث عن تمويل مساعد. كما تتطلع الجمعية إلى إنشاء مركز (حلول) لتنمية وتطوير القدرات لخريجي المعاهد الفنية والتقنية.

---

(1) تحصل كل أسرة على مبلغ 210 دولارات شهريا تم تخفيضها إلى 150 دولار بسبب الارتفاع المضاعف لأسعار الغاز.

(2) حسب تصريح المسؤول عن الجميعة إبراهيم علي الشامي : من خلال استمارة تم بعثها عن طريق البريد الإلكتروني بتاريخ 2010/6/11: فإن هذه الفئة أشبه بأطفال الشوارع.

(3) هذا ما يفسر عدم توفر الجمعية على فضاء للقيام بهذه العملية.

(4) فاز بالجائزة الأولى جمعية شباب من حضر موت، أما الجائزة الثانية فقد فازت بها إحدى الأسر المنتجة.

تهدف المؤسسة من خلال هذه المشاريع إلى تحقيق الأهداف الآتية :

* الاصطفاف إلى جانب الحكومة وكل القوى الخيرية لمحاربة الفقر والبطالة وآثارهما[1].

* تحفيز مختلف شرائح المجتمع لتكون منتجة وفاعلة عن طريق تدريبها على توجيه قدراتها تحديا للفقر والبطالة وآثارهما عن طرق تأسيس تحالفات وكيانات إنتاجية ناجحة.

* توفير فرص العمل الموسمية للطلاب وأبناء الأسر الفقيرة بالتعاون مع أجهزة الدولة وقطاعاتها الإنتاجية مما يساعد هذه الفئة على مواصلة التعليم وتأمين احتياجاته الضرورية.

متابعة البحوث والدراسات الهادفة إلى إيجاد حلول للفقر والبطالة وإقامة الأنشطة والفعاليات الهادفة إلى التوعية بمخاطر الفقر والبطالة وآثارهما[2].

* التعاون مع كل القوى الخيرية محليا وإقليميا ودوليا لمواجهة الفقر والبطالة وآثارهما.

ذكر رئيس الجمعية السيد ابراهيم علي الشامي أن الفئات المستهدفة من خلال عمل الجمعية هي الطلاب الجامعيون من أبناء الأسر الفقيرة والأسر الفقيرة المنتجة والعاطلون عن العمل وأطفال الشوارع والأحياء الفقيرة.

من خلال ما سبق يتبين أن دور مؤسسة "حلول" في معالجة ظاهرة أطفال الشوارع يكمن في اعتماد خطة وإستراتيجية تقوم على محاربة الفقر والبطالة بوصفهما مصدرين أساسيين لتفريخ أطفال الشوارع[3].

---

(1) تعتبر ظاهرة أطفال الشوارع إحدى النتائج الأساسية للفقر والبطالة.

(2) تعتبر دراسة وتحليل مشاكل المجتمع المرتبطة بالفقر والبطالة والمساهمة في إيجاد و تطبيق الحلول التي تحد منها ومن آثارها ومنها ظاهرة أطفال الشوارع من أهم آليات العمل التي تعتمدها الجمعية.

(3) معلومات تضمنتها استمارة تم إرسالها عبر البريد الإلكتروني بتاريخ 2010/6/11 من طرف رئيس المؤسسة الأستاذ ابراهيم علي الشامي.

نخلص إلى القول إن رؤية الجمعية المتعلقة بالقضاء على العديد من الأمراض الاجتماعية المستفحلة موجهة بالأساس نحو مواجهة آفة الفقر والبطالة، لذلك تعمل على حشد كل الطاقات لإيجاد الحلول المحفزة والمفعلة للقدرات والإمكانات مهما كانت بسيطة وذلك في اتجاه الحد من خطر وآثار الفقر والبطالة[1].

الفرع الرابع: تجليات هيئات المجتمع المدني السوداني [2]

تعتبر ظاهرة أطفال الشوارع في السودان ظاهرة حديثة نسبيا، ولم تظهر بالشكل الذي يدعو إلى القلق إلا في منتصف الثمانينيات، و يمكن اعتبار الجفاف والتصحر[3] البداية الحقيقية لهذه الظاهرة إضافة إلى حرب الجنوب التي ظلت تغذي هذه الظاهرة طوال السنوات التي أعقبت الجفاف والتصحر، مما أدى إلى تدمير البنيات الأساسية في مناطق النزاع واستنزافها الموارد الطبيعية والبشرية، فنتج عن ذلك تفكك وانهيار أواصر الأسرة وتشرد أبنائها. من هنا برز دور منظمات المجتمع المدني في عملية الحراك الاجتماعي، والذي من خلاله تتمكن الجمعيات المنضوية تحتها من ترجمة أفكارها وطموحاتها لتنعكس على المجتمع في شكل أفعال وتوصيات أو أعمال لوضع أو استحداث قوانين يكون لها الأثر الإيجابي في تقدم المجتمع.

---

(1) وهذا ما يؤكده تقرير التنمية الإنسانية لعام 2003 الذي أكد على عدم قدرة الدول العربية تحديدا على تحقيق معدلات تنمية بشرية عالية ما لم تعمل على مواجهة الفقر.

(2) تعتبر السودان أكبر الدول من حيث المساحة في إفريقيا والوطن العربي، والمرتبة العاشرة عالميا والتي تقدر بأكثر من مليونين ونصف مليون كلم مربع، تعتبر اللغة العربية اللغة الرسمية بجميع الولايات ما عدا الجنوب (اللغة الإنجليزية) إضافة إلى بعض اللغات المحلية كلغة الفور في الغرب والبجا في الشرق والغربية النوبية في الشمال. بلغ عدد سكانها إلى غاية ابريل 2008 ما قدره 39,1 مليون نسمة، تتقاسمها ديانات عدة : الإسلام والوثنية والمسيحية. ويعتبر السودان من أفقر البلدان في العالم أغلب سكانه من ذوي الدخل المحدود وهو يعاني مشاكل اقتصادية واجتماعية كبيرة إضافة إلى مشاكل الحرب الأهلية التي بدأت عام 1983 التي كان من نتائجها أن لقي أكثر من مليون شخص حتفه و تشرد أربعة ملايين إضافة إلى ما تعانيه من موجات الجفاف المتكررة.

(3) ورقة قدمها ذ محمد عبد الله من منظمة تنمية الأطفال اليافعين خلال الورشة التدريبية لرفع الوعي وكسب التأييد لمعالجة قضايا أطفال الشوارع بقاعة المجلس القومي للصحافة التي نظمها المجلس القومي لرعاية الطفولة بالتعاون مع المجلس العربي للطفولة والتنمية (مقال نشر بصحيفة "الأيام" وهي جريدة يومية مستقلة أسست عام 1953 الصادرة عن شركة "الأيام للصحافة المحدودة" بتاريخ 29 / 7 / 2008 العدد رقم 9170).

نشير بهذا الخصوص إلى أنه قد واجهتنا صعوبات عديدة أثناء اختيار نماذج من المجتمع المدني الخاصة بالسودان، حيث تعذر علينا الاهتداء إلى جمعيات مدنية تقوم برعاية الطفولة، فأغلب المنظمات التي تعنى بالطفولة وحقوقها حكومية أو شبه حكومية[1] أو يتأثر عملها بتوجيه الحكومة وتدخلها المباشر في تسيير أعمالها وكذا في حضور أنشطتها التي تدور في مجملها حول التصدي لظاهرة أطفال الشوارع ومساعدة الأطفال المشردين وذلك عبر ما تقدمه من برامج وأنشطة مختلفة اعتمدت أسلوبين في العمل :

* **أسلوب وقائي** : يهتم بتنمية المجتمع والأسر الفقيرة لمساعدتهم على الاحتفاظ بأطفالهم.

* **أسلوب علاجي** : يوجه مع الأطفال بعد قدومهم إلى الشارع أي بعد حدوث التشرد، عبر تهيئة وتحريك المجتمعات المحلية، وتنمية المناطق الطاردة للأطفال، والعمل على تحسين الظروف البيئية المحيطة عن طريق تعزيز خدمات التعليم النظامي والبدائل التعليمية الأخرى.

ومن المنجزات التي حققتها المنظمات الطوعية، تمليك الأسر مشروعات مدرة للدخل لمساعدتها على الاحتفاظ بالطفل عندها، إضافة إلى العديد من الجهود الأخرى مثل : التأهيل النفسي والتعليم غير النظامي والنظامي.

لقد برزت عدة جمعيات طوعية تهتم بالأطفال المشردين وتسعى من خلال عملها إلى تقديم الخدمات التعليمية والصحية والرعاية الاجتماعية[2]. تبني الأسلوب الحقوقي والدفاعي عن الأطفال متجاوزة بذلك أسلوب الاحتفاظ بالأطفال داخل مراكز إيواء دائمة. وقد اخترنا في هذه الدراسة نموذجين اثنين من المنظمات الطوعية السودانية التي تسعى من خلال اعتماد الأسلوب الوقائي والأسلوب العلاجي إلى التخفيف من ظاهرة أطفال الشوارع في المجتمع السوداني.

---

(1) ليس المقصود بالفكرة عدم تكاثف الجهود بين جمعيات المجتمع المدني و الدولة في حماية حقوق الإنسان، فمن الضروري أن تصطف كل من الجمعيات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الممثلة للدولة إلى جانب بعضها البعض لتحقيق رفاهية المجتمع والدفاع عن حقوقه.

(2) من بين هذه الجمعيات : جمعية أصدقاء الأطفال "الأمل" و"الجمعية الإفريقية لرعاية الطفولة والأمومة" وجمعية "صباح لرعاية وتنمية الطفولة" ومنظمة "رعاية و كفالة الأيتام السودانيين" ومنظمة "أحلام الخيرية لتمكين المرأة ورعاية الطفل".

1. منظمة "كفالة ورعاية الأيتام السودانيين"[1]

تحت شعار :" **معا نكفيكم ذل السؤال** "، تعمل الجمعية على التنسيق بين الكافل واليتيم عن طريق جمع معلومات عن الأيتام وعن الكافلين. تصنف هذه المعلومات والبيانات، وتحفظ في سجلات[2]. بعد ذلك يتم التوفيق بين الكافل الذي يرغب في كفالة يتيم ولايهتدي إلى ذلك، واليتيم المحتاج للكفالة، مع الحرص على الحفاظ على سرية المعلومات[3]. عند الربط بين الطرفين (الكافل واليتيم) تسهل الجمعية سبل الاتصال باليتيم أو بوصيه الشرعي الذي غالبا ما يكون والدته ـ حسب ما سجلته الجمعية من خلال تجربتها ـ فيتم الاتفاق بين الكافل ووالدة اليتيم حول طريقة تحصيل مبلغ الكفالة وتسلمه. ينحصر دور الجمعية في هذه المرحلة في المتابعة[4] والمساعدة.

ترى الجمعية أن هذا الأسلوب يمتن علاقة الكافل باليتيم، حيث يشعر الكافل بجدية العلاقة التي تربط بينه وبين من يقوم بكفالته، فيحيطه بالعناية ويتحرى عن ظروف دراسته ويلبي ما ينقصه من احتياجات بالإضافة إلى تسديده مبلغ الكفالة، كما أنه يقوم بزيارته في العطل والأعياد والمناسبات الدينية ويحمل إليه بعض الهدايا العينية.

بالإضافة إلى دور الوسيط الذي تقوم به الجمعية لضمان كفالة اليتيم بالشكل المشار إليه، فإنها تتلقى المساعدات العينية[5] من المحسنين لإيصالها للمحتاجين، وذلك بعد التنسيق مع الجهة والشخص المتبرع وبين المحتاجين. كما تقوم بإرسال

---

(1) منظمة طوعية خيرية مستقلة غير هادفة للربح، تقوم بالتنسيق بين من يرغب في الكفالة وبين الأيتام السودانيين.

(2) Information pool.

(3) أي أن هذه المعلومات تبقى خاصة بالمنظمة ولاتعطى لأي جهة أو أي شخص.

(4) فهي لا تقوم بجمع مبالغ الكفالة، بل تكتفي بتسهيل مهمة الاتصال بين الطرفين.

(5) مواد غذائية، ملابس، محافظ ومستلزمات الدراسة.

مساعدات عينية لأطفال" المايقوما "[1] أو "لدار الأمل" بمدني[2] أو "لأيتام محتاجين". وتعتمد الجمعية وسائل المعلوميات الحديثة لترويج فكرتها[3].

إضافة إلى أنشطة متعددة على رأسها تأهيل الأمهات عن طريق تدريبهن على أعمال مهنية تؤهلهن لإنشاء مشاريع صغيرة تعينهن على الحياة[4].

* **مشروع "كيس الصائم"[5]، ومشروع "فرحة العيد"** : قامت المنظمة بالاستعداد لمشروع "كيس الصائم" شهرين قبل دخول رمضان، فتم توزيع الكيس لفائدة 260 أسرة من أسر الأيتام الذين تمت كفالتهم، وأسر الذين لم يحصلوا على الكفالة بعد.

أما بالنسبة لمشروع "فرحة العيد"، فقد أقامت المنظمة معرضا للملابس يوم 28 رمضان يشمل احتياجات الأيتام مع توفير مواد عينية للأسرة[6]. كما وفرت المنظمة ملابس مستعملة بخيمة مفتوحة لكل من يرغب فيها من أسر الأيتام، إضافة إلى توزيع كسوة الشتاء على الأطفال المقيمين بدار المستقبل والحماية للفتية والفتيات والسجانة في الخرطوم[7].

(1) وهي عبارة عن دار تأوي الأطفال المتخلى عنهم نتيجة علاقة غير شرعية. تقع شرق محطة أبو حمامة شارع الصحافة زلط وهي تابعة لوزارة الرعاية الاجتماعية.

(2) وهو فضاء يهتم برعاية الطفولة تابع لوزارة الشؤون الاجتماعية، وقد تم مؤخرا نقل جميع الأطفال الموجودين بها لقرى الأطفال جنوب الخرطوم، وقرى الأطفال (SOS) منظمة دولية تهتم برعاية وتربية وتنشئة الأطفال فاقدي العائل قام بتأسيسها الألماني " هيرمان جومينز " ، تقوم فكرتها على نظرية الأم البديلة حيث يجمع الأطفال الأيتام وفاقدو الرعاية في قرى جماعية بها بيوت مستقلة تقوم على أم بديلة وأبناء وبنات إخوة، ويمثل مدير القرية أب الجميع وأثناء إجازة الأم البديلة تحل محلها الخالة، ويعيش الأطفال بها حياة طبيعية، يتعلمون في المدارس ويلتحقون بالجامعات، وعند بلوغ ذكور العائلات سن البلوغ يفصلون عن الإناث في بيوت الشباب، وتظل البنت في القرية حتى زواجها، وبعضهن يقمن بعمل الأم البديلة. وهي تعتمد على تبرعات المحسنين، وما تقدمه الحكومات من دعم. وتوجد فروع للمنظمة في معظم دول العالم منها المغرب، تونس مصر وغيرها.

(3) إما بإرسال رسائل للعناوين الالكترونية الموجودة على دفتر العناوين الخاص بالأعضاء، وهي في هذا الإطار تشجع كل فرد أو جهة على مساعدتها في الترويج لفكرتها وفي مساعدتها باستعمال نفس الأسلوب أي عن طريق الرسائل الإليكترونية.

(4) تم في هذا الإطار القيام بدورات تكوينية لفائدة أمهات الأيتام من أجل مساعدتهن في الحصول على تدريبات تمكنهن من الانخراط في مشاريع صغيرة، وقد ضمت الدورة الأولى التي بدأت يوم السبت الثالث من أكتوبر 2009 ولمدة ستة أيام ثلاثين متدربة بقاعة تدريب مطاحن سيقا وكانت البداية مع أمهات الأطفال الذين تمت كفالتهم. وتسعى المنظمة لاستمرار التعاون بينها وبين مطاحن سيسقا ليشمل جميع أمهات الأيتام الذين تمت كفالتهم.

(5) يحتوي الكيس على : سكر، دقيق وبلح وفول مصري وبليلة وعصائر بودرة و شاي وصلصة وزيت وبصل وكركدي.

(6) يشمل المشروع لباسا لكل طفل في الأسرة وثوباً للأم وطرداً يحتوي على دقيق شعيرية وثلاثة أنواع من الحلويات.

(7) وهي الدور التي يتم تحويل أطفال المايقوما إليها بعد بلوغهم سن الرابعة.

* **مشروع "الحقيبة المدرسية"** : تقيم المنظمة بالتعاون مع شبكة ومنتديات الحوش السودانية بالإنترنت ومركز راشد دياب للفنون يوما مفتوحا للأيتام توزع خلاله الحقيبة المدرسية[1].

* **مشروع "توزيع الأدوية"** : قامت الجمعية بتوفير مجموعة من الأدوية للأيتام والمحتاجين، خاصة الموجودين في دار حماية الطفل بولاية نهر النيل[2].

* **مشروع "الأضاحي ومشروع لحوم الهدى"** : قامت المنظمة بتوزيع لحوم الأضاحي لعام 2008 على أسر الأيتام الذين تمت كفالتهم[3]. كما قامت بتوزيع لحوم الهدى بكل من ولاية نهر النيل وجزء من مدينة بربر[4].

إضافة إلى أنشطة أخرى متفرقة كالقيام بعملية الختان لأطفال الأسر الفقيرة والاحتفال بيوم اليتيم العربي[5]. وقد تمكنت المنظمة من كفالة العديد من الأسر منذ انطلاق العمل بها، وهي تتلقى مبلغا ماليا شهريا قدره 50 دولارا يحصلون عليها مباشرة من المحسنين[6].

غير أنه توجد حالات لا تعد ولا تحصى من الأسر التي تحتاج للكفالة، لذلك تسعى المنظمة جاهدة لإيجاد خطة عمل تساعدها على تحقيق أهدافها.

2. منظمة "أحلام الخيرية" لتمكين المرأة ورعاية الطفل[7]

تسعى المنظمة إلى رعاية وتنمية وحماية وتمكين الأسرة والمرأة والطفل، وذلك عن طريق رفع الوعي بالتدريب والتوعية بأهمية أوراش العمل. من أهدافها الأساسية: توفير كل السبل لدعم وضع المرأة الاجتماعي والتركيز على تهيئة جو عائلي

(1) حضر حفل ماي 2009 السيد كمال عبد اللطيف وزير الدولة بمجلس الوزراء والرئيس الفخري لرابطة أصدقاء مركز راشد دياب.

(2) وهي عبارة عن مضادات حيوية للأطفال ومسكنات للألم ومهدئات للسعال وغسول الفم وأدوية التهابات الفم ومطهرات ومعقمات للجروح وذلك بإشراف المسؤول عن الدار.

(3) وذلك بتعاون مع أحد المحسنين الذين تبرعوا بتسعة خراف، وتبرعات أخرى مفتوحة.

(4) تم توزيع أربعين كرتونة تحتوي كل واحدة منها على خروف واحد وذلك يوم 4 مارس 2009 .

(5) احتفلت المنظمة بيوم اليتيم العربي لسنة 2009 بمشاركة حرم رئيس الجمهورية ووزيرة الرعاية الاجتماعية بولاية الخرطوم وعدد من مسوؤلي الدولة والمختصين في مجال الطفولة والأسرة.

(6) حصلنا على هذه المعلومات من موقع المنظمة المذكورة http://ahlamcharity.org/aboutus.html :

(7) منظمة وطنية تأسست عام 1986 لا تهدف إلى الربح.

واجتماعي مناسب لاستقبال الطفل، مع توفير كافة ظروف التنشئة الصحية وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمتأثرين بالحرب وتنمية دخل المرأة العاملة (أرملة أو مطلقة)، كما تعمل على تخفيف عبء الفقر ورفع مستوى المرأة النازحة وزيادة دخلها، وتكافؤ فرص التعليم و الحد من الأمية.

ووعيا من المنظمة بأن الفقر والجهل والمرض والحروب والنزاعات المسلحة من الأسباب التي تؤدي إلى إثارة مشاعر الخوف وعدم الاستقرار والتشرد لدى الأفراد والجماعات، فإنها تسعى إلى إعادة التوازن للمجتمع المتضرر، وذلك بتقديم خدمات في مجال حماية و تمكين المرأة والطفل عن طريق التدريب ورفع القدرات ونشر ثقافة السلام، وفض النزاعات، سبيلها في ذلك تعميق قيمة العمل الاجتماعي لإعادة التأهيل في مجتمع مزقته الحروب والتركيز على تدريب الأرامل والمطلقات على بعض الحرف كالتفصيل والخياطة وفتح رياض أطفال للأيتام بإشراف متخصصات في علم النفس، كما أنها تهتم بكفالة الأيتام عن طريق دعم الأسر، إلى جانب اهتمامها باللقاءات الثقافية والاجتماعية.

حين اندلعت الحرب في دارفور كانت المنظمة سباقة إلى وضع اللبنات الأولى لمعسكر "كلمة" حيث شاركت في ترحيل أطفال النازحين من حي الانتفاضة إلى المعسكر المذكور، فأنشأت مركزا لحماية الطفل مع منظمة اليونيسيف، كما أنشأت مركزا لتدريب المرأة مع تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للنساء والأطفال المتضررين من الحرب.

الفرع الخامس: هيئات "المجتمع المدني الفلسطيني"[1]

إن بروز المجتمع المدني الفلسطيني شكل حالة فريدة، فمن جانب نشأ هذا المجتمع في غياب الدولة القومية، وفي ظل سيطرة خارجية، ومن جانب آخر يعتبر جزءا من الحركة الساعية إلى التخلص من الاحتلال وبناء أسس دولة مستقلة.

(1) توجد فلسطين في قلب الشرق الأوسط، وهي جزء طبيعي من الهلال الخصيب حيث تشكل الجزء الجنوبي الغربي من بلاد الشام، تحتوي على عدد كبير من المدن الهامة تاريخيا ودينيا وعلى رأسها القدس والخليل وبيت لحم والناصرة وأريحا.. وتعتبر فلسطين من أكثر دول العالم توترا من الناحية السياسية والأمنية جراء ما تعتبره كثير من منظمات حقوق الإنسان الدولية انتهاكات إسرائيلية لحق المدنيين الفلسطينيين، إلى جانب العمليات الاستيطانية التي تزيد من تأزم الوضع، إضافة إلى المعاملة العنصرية كجدار الفصل الإسرائيلي الذي أقامته إسرائيل على الضفة الغربية. واسم فلسطين قد يستخدم دوليا ضمن بعض السياقات للإشارة أحيانا إلى أراضي السلطة الفلسطينية، أما لقب فلسطيني فيشير اليوم وخاصة منذ سنة 1948 إلى السكان العرب في جميع أنحاء المنطقة.

وقد شكلت الانتفاضة الأولى عام 1987 نقطة تحول في تاريخ المجتمع المدني الفلسطيني، حيث تحولت المناطق الفلسطينية إلى ساحة للنضال الأساسية ضد الاحتلال. وقد تطلبت الانتفاضة باعتبارها حركة شعبية، أشكالا خلاقة في مواجهة الاحتلال، مما دفع بالقوى والأحزاب السياسية إلى الإدراك بأن أشكال المقاومة التقليدية[1] ليست وسيلة فعالة وكافية لمواجهة الاحتلال الاستعماري والاستيطاني، فتحولت الانتفاضة إلى حركة عصيان مدني تسبب في لجوء إسرائيل إلى اعتماد إجراءات مشددة طالت كافة فئات الشعب، معتمدة في ذلك على أسلوب العقاب الجماعي[2]. في ظل هذه التطورات عملت القوى السياسية على تأسيس " اللجان الشعبية " قصد تقديم الخدمات الضرورية للمواطنين[3]، بحيث أصبحت هذه اللجان الأداة الأساسية للتأطير الجماهيري وتقديم الخدمات.

بعد إقامة السلطة الفلسطينية[4] أصدر المجلس التشريعي الفلسطيني في سنة 1998 قانون الجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني[5] الذي لحقه تعديل بموجبه تم نقل المسؤولية من وزارة العدل إلى وزارة الداخلية[6].

يعد الفقر أحد الأسباب المنتجة لأطفال الشوارع في فلسطين وحسب آخر الإحصائيات، فإن معدلات الفقر ارتفعت إلى 62 ٪، والخطير في مؤشر الإحصائيات أنها كلما صغر سن الطفل ارتفعت نسبة العمالة[7]، لكن على الرغم من هذا الواقع، تفتقر فلسطين إلى جمعيات ومؤسسات من شأنها احتضان هذه الفئة والمساهمة في الحد من انتشار هذه الظاهرة[8]. كل ما هناك جمعيات ومؤسسات ووزارات تحاول التخفيف من

---

(1) من نحو العمل المسلح والمظاهرات السلمية والإضرابات ... .

(2) كمنع التجول وإغلاق المدارس والجامعات وهدم البيوت والمرافق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المختلفة...

(3) كالصحة والتعليم والأمن وحقوق الإنسان والمرأة والطفل. . . .

(4) التي أقيمت في قطاع غزة وفي المدن الكبرى في الضفة الغربية.

(5) حل هذا القانون محل قانون الجمعيات الخيرية العثماني وقانون الجمعيات الخيرية رقم 33 لعام 1966 اللذين كانا مطبقين سابقا.

(6) مقال نشر بموقع الخيمة بعنوان: "منظمات المجتمع المدني العربية والبحث عن الإصلاح" لحسام أبي جبارة / دبي/ محور "منظمات المجتمع المدني في فلسطين" عن رأي صلاح عبد الشافي مدير برنامج غزة للصحة النفسية/ مقال نشر بموقع الخيمة بتاريخ : 15/8/2007.

. http://www.al-khayma.com/investigations/sociaty_dubai_.15082007.

(7) حيث بلغت النسبة للفئة ما بين5–9 سنة 64,6٪ مقابل 62,3 ٪ للفئة العمرية مابين ما بين14–51 و 35,9 ٪ للفئة العمرية ما بين 15 – 17.

(8) ينتقد سمير زقوت وهو أخصائي نفسي في إطار برنامج غزة للصحة النفسية، عدم وجود مؤسسات لرعاية هؤلاء الأطفال رغم بعض المحاولات المتعثرة كان آخرها محاولة مؤسسة "مبرة الرحمة" في غزة مقال نشر بموقع عرب 48 في موضوع : "أطفال الشوارع في قطاع غزة" / علا المدهون بتاريخ 18/ 1/ 2007 .

Kitabe-Dr. Hakima Hatri 11214216 08:41 Page 68

الفقر والوضع الاقتصادي مع أن عوامل عديدة إلى جانب العامل الاقتصادي تسهم في ظهور هذه الظاهرة. ولعل من بين الجمعيات النشطة في هذا الباب جمعية وادي النيص الخيرية ببيت لحم ومركز دار الرعاية الصحية والاجتماعية لرعاية الأيتام وتأهيل المرأة بالقدس الشريف.

1. جمعية "وادي النيص الخيرية"

هي جمعية تهدف إلى تقديم المساعدات للأطفال الأيتام والمعاقين والأرامل والفقراء، إلا أنها تفتقر إلى أدنى الخدمات لما تعانيه من العزلة بسبب الحصار. وهي الآن بصدد إنشاء مشروع الرحمة الخيري ليكون مأوى للأيتام والأطفال في وضعية صعبة وتقديم فرص عمل لمعظم العاجزين عن العمل من الذين لم تتح لهم الفرصة في العمل بإسرائيل[1]. والمشروع موجه لعشر قرى فلسطينية بمنطقة جنوب بيت لحم.

ورغم ما يعقد من آمال كبيرة على هذه الجمعية، فإنها تقتصر على توزيع التبرعات التي يقدمها المحسنون في كل بقاع المعمورة.

2. مركز "دار الرعاية الصحية والاجتماعية لرعاية الأيتام وتأهيل المرأة بالقدس الشريف"[2].

تسعى الجمعية للمساعدة على تحسين أوضاع النساء المقدسيات وأطفالهن، وهي مبادرة قامت بها مجموعة من المقدسيات المتطوعات والمهتمات بقضايا وحقوق المواطنين والحريصات على تعزيز دورهن بالصمود وتحدي الظروف الصعبة التي يعشنها في ظل الأوضاع الخاصة بالقدس الشريف[3].

---

(1) وذلك بوجود شبكة حواجز، ونقاط التفتيش يحرسها الإسرائيليون، والتي يبلغ عددها 500 حاجز ونقطة داخل الضفة الغربية، حيث أصبح من المستحيل على الفلسطينيين التنقل للبحث عن العمل، كما تؤكد ذلك المنظمات غير الحكومية، إضافة إلى العزل الذي يتسبب فيه جدار الضفة الغربية الذي يفصل المزارعين عن أراضيهم. ويبقى للأطفال فقط دون سن الرابعة عشر إمكانية عبور الجدار الفاصل لأنهم لا يحتاجون إلى ترخيص المرور عبر نقاط التفتيش، وحسب الناطق باسم الحكومة الإسرائيلية شلومو دورور : " يعبر ألف طفل على الأقل إلى إسرائيل كل يوم، يتم إرسالهم من قبل البالغين، كما أنهم يذهبون إلى مكب النفايات ليجمعوا المعادن " (عرب 84 مرجع سابق).

(2) تأسست الجمعية في 2006/3/16 عنوانها "القدس البلدة القديمة" شارع الوادي عقبة الأصيلة 54 ، ص 66584 .

(3) مقال نشر بموقع عرب 48 في موضوع : "أطفال الشوارع في قطاع غزة"، علا المدهون بتاريخ 2007/1/18.

Kitabe-Dr. Hakima Hatri 11214216 08:41 Page 69

في هذا الإطار عملت الجمعية على إحداث مشروعين اثنين تهدف من خلالهما إلى التخفيف من ظاهرة أطفال الشوارع في فلسطين. وهي تتطلع حاليا إلى توسيع مجال عملها بالحصول على بناية قصد تسخيرها في تعليم المرأة المقدسية وأطفالها خاصة الفئة التي حرمت من الخدمات الإنسانية.

وعن أهداف المشروع أفادت سفيرة القدس للعمل الاجتماعي الأستاذة عفاف الدجاني بأن إنشاء الجمعية جاء نتيجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية بفلسطين. وقد وصفت تجربتها الخاصة في هذا الميدان بقولها:

" قررنا نحن مجموعة من النساء المقدسيات فتح قسم يضم الأطفال الأيتام بعد أن تبين لنا نقص في دور الأيتام، و بالتحديد في القدس الغربية، وبعد ما لاحظناه من التدخل الإسرائيلي في كفالة الأطفال الأيتام، وذلك بتوزيعهم على بيوت عائلات فلسطينية فقيرة تقوم بالخدمة مقابل مبلغ مالي".

وعلى الرغم من سعي الجمعية إلى تحمل مسؤولية الأطفال اليتامى، إلا أن محاولاتها باءت بالفشل لكونها تنطلق من أن الطفل يجب أن يندمج في وسط عائلي ولو كان المتكفل جانب إسرائيلي.

في مقابل هذا نلاحظ ما يقوم به الإسرائيليون تجاه كفالة أبناء فلسطين، فالمؤسسات التي تؤوي أطفالهم تتوفر على جميع وسائل الراحة وكل ما يحتاجون إليه، إضافة إلى إتاحتهم فرصة للعائلات التي تريد أن تقضي وقتا مع الأيتام الإسرائيليين، في حين يحرم أطفال فلسطين من الرعاية التي تليق بهم وبإنسانيتهم. والملاحظ أن الوضع قد تأزم حتى أصبح مشهدا سلبيا يتفاقم مع مضي الوقت، في ظل الحصار الإسرائيلي و العدوان العسكري والانقسام الفلسطيني.

مشروع التكافل الأسري

تقدم الجمعية من خلاله مجموعة من الخدمات للأسر الفقيرة، بتوفير بعض الحاجيات الملحة في معيشتهم اليومية، كما تحاول التخفيف من وطأة الفقر على الأسر بواسطة تدريب و تكوين الأمهات على اكتساب تجارب مهنية في ميادين مختلفة[1].

(1) كالخياطة وفن التجميل وتعلم اللغات والإعلاميات.

* **مشروع "رعاية الأيتام"**

توفر من خلاله الرعاية المادية والمعنوية للأيتام (ومن في حكمهم)، منذ الولادة إلى أن يستطيعوا مواجهة الحياة، وذلك بتقديم خدمات اجتماعية وتعليمية وصحية، وغرس مبادئ الإيمان وحب الناس في نفوس الأيتام.

تقدم الجمعية برامج الرعاية المتنوعة للأبناء داخل أسرهم الطبيعية في مجالات مختلفة سواء المادية منها أو التعليمية أو الصحية أو التربوية أو النفسية، وهذا ما جعلها تحظى بدعم شعبي من مختلف فئات المجتمع، وخاصة المحسنين الذين أتاحت لهم الجمعية المساهمة والمشاركة من خلال برامج متنوعة منها:

* **برنامج "كفالة الأيتام"** : حيث يمكن كفالة اليتيم بمبلغ 200 شيكل أي ما يعادل 50 دولاراً شهريا، ويمكن للكافل دفع مبلغ الكفالة بمعدل 2400 شيكل سنويا.

* **برنامج "العضوية"** : تعد العضوية دعما مستمرا لبرامج الجمعية و أنشطتها من خلال الاشتراك بمبلغ سنوي لا يقل عن 100 شيكل، أي 25 دولاراً.

خلاصة الأمر، إن التعرف على الجهود التي تبذلها بعض هيئات المجتمع المدني المنتمية لمختلف البلدان العربية قي مجال معالجة ظاهرة أطفال الشوارع، مكننا من الاطلاع على معيقات عملها، وتحديد سبل تجاوز الإكراهات التي تحول دون القيام بدورها على الوجه الأمثل للتخفيف من هذه الظاهرة. وهذا ما سنتناوله بتفصيل في الفصل الثاني.

Kitabe-Dr. Hakima Hatri 11214216 08:41 Page 71

الفصل الثاني

معيقات عمل هيئات المجتمع المدني في مجال معالجة ظاهرة أطفال الشوارع وسبل التجاوز

بعد أن عرضنا في الفصل الأول مختلف الجهود التي تقوم بها هيئات المجتمع المدني في وطننا العربي في مجال لمعالجة ظاهرة أطفال الشوارع، تبين لنا بكل وضوح مدى نبل الرسالة الإنسانية وتنوع الخدمات المقدمة للأطفال في وضعية صعبة، وعلى رأسهم أطفال الشوارع، من قبل هذه الهيئات سواء على مستوى الخدمات الاجتماعية أو التعليمية أو الترفيهية.

لكن رغم أهمية الخدمات المقدمة في هذا الباب، ورغم حجم الجهود الجبارة التي تبذل، إلا أنه ينبغي الاعتراف بأن تلك الجهود لا ترقى إلى مستوى الطموحات المنشودة، ولعل ذلك راجع بشكل أساس وبتصريح الجمعيات المعنية نفسها إلى وجود عدة معيقات تحول دون تحقيق تلك الطموحات. سنخصص المبحث الأول للحديث عن هذه المعيقات وطبيعتها لننتقل إلى المبحث الثاني الذي سنخصصه للحديث عن سبل تجاوزها.

المبحث الأول: معيقات عمل هيئات المجتمع المدني في مجال معالجة ظاهرة أطفال الشوارع

كل ممثلي الجمعيات الذين تم التواصل معهم في إطار البحث الميداني أعربوا بكل أسف عن وجود عراقيل في طريق هذه الجمعيات، آملين في الوقت ذاته أن تتحقق تطلعاتهم في المستقبل القريب، عاقدين العزم على السير قدما رغم كل العراقيل.

والملاحظ أن هذه المعيقات تختلف ألوانها وتتباين صورها، إلا أنه يمكن تصنيفها عموما إلى: معيقات مادية ومعيقات فنية وأخرى سياسية.

Kitabe-Dr. Hakima Hatri 11214216 08:41 Page 72

الفرع الأول: المعيقات المادية

تتفق مختلف الهيئات المستهدفة في الدراسة على وضع العامل المادي في قمة العوامل التي تعوق جهودها وتعرضها لمهب الريح.

* فجمعية "بيتي" مثلا في المغرب ترى حسب تصريح ممثليها ـ أن الجانب المادي يشكل لها دعامة مهمة تتوقف عليها الكثير من المشاريع التي وضعتها من أجل معالجة ظاهرة أطفال الشوارع، وفي هذا الصدد اعتبرت رئيسة الجمعية أن المحافظة على الاستمرارية في إنجاز المشاريع المفتوحة بالفروع التابعة من أولويات المشاريع المستقبلية لدى الجمعية، التي تواجهها تحديات على مستوى الدعم المالي بالرغم من انخراطها في شراكات مع القطاع الحكومي والقطاعات الجمعوية، تطلعا إلى إقامة مشروع مبني على التكامل والتوفيق بين مختلف المتدخلين لضمان قيمة مضافة وملائمة لكل المرجعيات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية[1].

* وجمعية "رسالة" مثلا في مصر ترى أن السبب في قلة الأعداد التي تتكفل بها الجمعية يرجع إلى قلة الموارد التي تجذب الطفل لضعف الإمكانات.

ومن تجليات الإكراه المادي وأثره على تطور عمل الجمعيات ما عبر عنه المسؤول الإداري بجمعية "أهلي" بالمغرب الذي أوضح بأنه: يوجد إكراه الهاجس المادي خاصة بالنسبة لسنة 2010، إذ لم تستطع الجمعية الاحتفاظ بالمشرف الاجتماعي لعدم تمكنها من دفع راتبه، مما اضطرها للتخلي عن منصب هو من الأهمية بمكان. فكيف يعقل أن يعمل مركز يهتم بالدرجة الأولى بمعالجة حالات اجتماعية في غياب مشرف اجتماعي[2]، وفي نفس السياق جاء في تصريح المسؤول الإداري أن الجمعية لم تتوصل بأي تبرع نقدي خلال سنة 2010 مما اضطرها إلى الاستغناء عن مجموعة من الأطر منها المساعدة الاجتماعية والمتخصص الاجتماعي.

من جهة أخرى يلاحظ أن هذه الهيئات تكاد تتفق في أن الدعم المادي يأتيها من المساعدات التي تحصل عليها من المحسنين، وغالبا ما تكون في شكل تبرعات عينية.غير أن هذه التبرعات غير كافية، لأنه دائما يوجد خصاص في مستوى رواتب

(1) إعادة 35 في المائة من الأطفال المشردين لأسرهم في المغرب، أيمن التهامي مقال نشر بمجلة إيلاف مجلة يومية إلكترونية صادرة من لندن انطلاقا من 21 مايو 2001 : www.elaph.com/Web/news/2010/4/549917.html

(2) حسب تصريح المسؤول الإداري : زهير عبد الرحيم اثناء مقابلته بمقر الجمعية بتاريخ 2010/6/2، فإن الجمعية تغطي هذا النقص باستخدام أخصائيين اجتماعيين متدربين.

الموظفين والأداءات المتعلقة بالإنارة والماء ووسائل الاتصال[1]. رغم ذلك تحاول بعض الجمعيات التأقلم مع الظروف عازمة على تحديها بالاعتماد على بعض المتطوعين، كما نلمس ذلك من تصريح جمعية "حلول"، الذي جاء فيه أنه :

"رغم عدم توفر الجمعية على دعم رسمي إلى الآن[2]، إلا أنه بفضل وجود أطر بشرية من الشباب المتطوعين والأفكار المجددة، فإن الجمعية حققت طموحات عدد كبير من الطلاب وأبناء الأسر الفقيرة في الحصول على دعم مادي من خلال الأسلوب المعتمد لدى الجمعية لمحاربة الفقر والبطالة"[3].

الفرع الثاني: المعيقات الفنية

كثيرا ما تتمخض هذه المعيقات عن المعيقات المادية، ومن تجلياتها :

* غياب برامج مع الحكومة فيما يخص الأسر، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، أو التربوي[4]، وفي هذا السياق صرحت نجاة مجيد عن جمعية "بيتي" بأن :

"من النقط المهمة التي يجب طرحها على المستوى الحكومي والسياسات المحلية، مسألة الولوج إلى المدرسة، فعلى الرغم من تسهيله إلا أنه يجب بناء جسر واضح بين التربية النظامية والتمدرس العادي"[5].

* عدم وضوح الأهداف وتشابهها بين الجمعيات، نتيجة غياب الرؤية الاستراتيجية الشمولية، التي من شأنها أن تحدد أهداف هذه الجمعيات وأولوياتها وخططها العملية في مجال معالجة ظاهرة أطفال الشوارع.

---

(1) تصريح أدلى به السيد زهير عبد الرحيم المسؤول الإداري بمركز "أهلي" بفاس، بتاريخ 2010/6/2.

(2) أي إلى غاية 11/ 6 / 2010 حسب تصريح السيد إبراهيم علي الشامي، رئيس الجمعية، من خلال استمارة تم إرسالها بتاريخ 2010/6/11.

(3) تصريح أدلى به رئيس جمعية "حلول اليمنية"، إبراهيم علي الشامي من خلال استمارة تم البعث بها بتاريخ 11/ 6 / 2010 .

(4) حوار مع عمر بوسعدون عضو مؤسس بجمعية "بيتي" في موضوع :الأطفال المتخلي عنهم مسؤولية مجتمع بأكمله، حاورته لطيفة نفيل في8 أكتوبر 2007، مدونة مكتوب.

(5) مجلة "إيلاف" مجلة يومية إلكترونية صادرة من لندن انطلاقا من 21 مايو 2001 : تاريخ نشر المقال

www.elaph.com/Web/news/2010/4/549917.html

* ضعف التنسيق والتكامل بين الجمعيات ذات الاهتمام المشترك، وعدم التخطيط للقاءات بينها من أجل استعراض المشكلات التي تعترض كلا منها بصفة عامة، وكيفية الاستفادة والتعاون بينها لإنجاز البرامج، وتبادل الرأي والتشاور فيما بينها.

* صعوبات على مستوى التكوين المهني الذي لا يوفر مهنا كافية تمكن الطفل من ولوج سوق الشغل في المستقبل.

* عدم وجود أخصائيين نفسانيين ومساعدين اجتماعيين يتواصلون مع الأطفال بصفة منتظمة، وتوفر لهم إمكانات تقنية وعلمية تسعف في خروج هؤلاء الأطفال من أزماتهم النفسية، والانفتاح على المجتمع بمنظور جديد، ولعل ذلك النقص يقف كما يؤكد المسؤول الإداري بجمعية "أهلي"، في وجه تحقيق الغاية المتوخاة من كسب ثقة هؤلاء الأطفال، وتسهيل مهمة إدماجهم أو إعادة إدماجهم، رغم الدعم المعنوي الذي يقدمه أعضاء الجمعية أو الطاقم الإداري.

* بعد الجمعية عن الفئة المستهدفة، إذ من المفروض أن يكون المركز مرجعا أساسيا لأطفال الشوارع، وهذا غير متيسر لوقوع بعض المراكز في مناطق سكنية راقية، كما هو الشأن بالنسبة لمركز "أهلي" بفاس[1]، الشيء الذي يحول دون وصول هؤلاء الأطفال إلى مراكز الإيواء بكل سهولة[2].

* غياب الآليات اللوجستية والبشرية الكافية، الأمر الذي يجعل المربي المختص مضطرا للقيام بعدة أنشطة أخرى[3].

* الهاجس الأمني، فعمل الشارع عبارة عن مغامرة مستمرة مع المنحرفين الذين يتهربون من ورجال السلطة الذين يطلبون إثبات الهوية، الأمر الذي يجعل مهمة طاقم الجمعية المكلف بالبحث عن أطفال الشوارع صعبة ويضطره إلى القيام بعمله أثناء الليل، حين يسهل الاتصال بهؤلاء الأطفال الذين يصعب التواصل معهم أثناء النهار لعدم استقرارهم في أمكنة معينة، ولصعوبة الفصل بين أطفال الشوارع وأطفال في الشوارع[4].

(1) يوجد المركز بشارع طريق إيموزار وهو من الأحياء السكنية الراقية بمدينة فاس المغربية.

(2) يتطلب الأمر توفر الجمعية على حافلة تكون رهن إشارة هؤلاء.

(3) مركز "أهلي" نموذجا.

(4) طفل الشارع هو الذي يتخذ من الشارع مأوى بصفة دائمة ومستمرة، أما طفل في الشارع فهو الذي يتعامل مع الشارع لفترة وجيزة ثم يعود إلى أهله، عزة عبد المحسن خليل : "أطفال الشوارع في العالم العربي أسباب المشكلة، الحجم، المواجهة" مشاركة ضمن مؤلف" أطفال الشوارع"، نشر المجلس العربي للطفولة والتنمية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000، صفحة 16.

Kitabe-Dr. Hakima Hatri 11214216 08:41 Page 75

الفرع الثالث : المعيقات السياسية

يتزايد حجم هذه المعيقات بشكل حاد أمام جمعيات فلسطين، نظرا لواقعها المرير الذي أسهم فيه بشكل كبير الاحتلال الإسرائيلي الغاشم، ولا يخفى أن الفلسطينيين يفتقرون إلى جمعيات أو مؤسسات من شأنها احتضان الأطفال في وضعية صعبة والمساهمة في الحد من انتشار الظاهرة[1].

رغم قلة هذه الجمعيات التي تحاول الوقوف في وجه الظروف غير العادية التي تعيشها الأرض المقدسة، فإنها لا تسلم من نير الاحتلال، فمثلا مركز دار الرعاية الصحية والاجتماعية لرعاية الأيتام وتأهيل المرأة بالقدس الشريف يبذل جهودا كبيرة لتطوير العمل الاجتماعي، إلا أنه يتعرض للعديد من المضايقات من طرف سلطات الاحتلال، من أهمها القصف الذي تعرض له مقر المركز، والذي أدى إلى فقدان كثير من مرافقه الأساسية[2].

بالوقوف على هذه المعيقات التي حاولنا رصدها من خلال عملنا الميداني، يتبين لنا أن إمكانات الحل وتجاوز الإشكالات هي عملية ليست بعيدة المنال، وإنما تتوقف على بعض الخطوات أو الإجراءات، وهو ما سيشكل موضوع مناقشة في المبحث الثاني من هذا الفصل، على أن ثمة ملاحظة جديرة بالإشارة إليها وهي أن الجمعيات التي تمكنّا من التواصل معها في إطار البحث الميداني لم تشر في مجموعها إلى معيق التواصل مع أطفال الشوارع لعدم وجود ثقافة كافية ووعي شمولي بإستراتيجية التعامل مع الأطفال خاصة على المستوى التربوي والنفسي.

المبحث الثاني: سبل التجاوز في ضوء مبادئ وتوجيهات الاستراتيجية العربية

نظرا للأهمية الكبيرة التي توليها هيئات المجتمع المدني لأطفال الشوارع، ونظرا لأهمية النتائج التي تتوصل إليها هذه الهيئات على مستوى التصدي للظاهرة، فإن الحاجة ماسة إلى البحث عن آليات لتجاوز كافة المعيقات التي تؤثر بشكل أو بآخر على العطاء الجمعوي المنشود.

(1) ينتقد سمير زقوت وهو أخصائي نفسي في برنامج غزة للصحة النفسية عدم وجود مؤسسات لرعاية هؤلاء الأطفال رغم بعض المحاولات المتعثرة، كان آخرها محاولة مؤسسة مبرة "الرحمة" في غزة (مقال نشر بموقع عرب 48 في موضوع : "أطفال الشوارع في قطاع غزة". علا المدهون بتاريخ 2007/1/18).

(2) مكنتنا الأستاذة عفاف الدجاني من صور الجمعية بعد القصف الإسرائيلي لها وقبل أن يتم ترميمها من جديد. تم التوصل بهذه المعلومات عبر رسائل إليكترونية مباشرة من رئيسة الجمعية عفاف الدجاني.

ولا يخفى أن تجاوز تلك المعيقات لايمكن أن يتحقق بشكل مرض إلا بتكاتف جهود القوى الفاعلة، سواء على مستوى الدولة بمؤسساتها الرسمية، أو على مستوى المجتمع المدني بشكل خاص. لذلك نقترح في هذا المبحث مناقشة أمرين هامين نراهما مفيدين في هذا الباب، على أن نضع نصب أعيننا أسباب الظاهرة التي سبق أن أشرنا إليها في تمهيد الدراسة، مسترشدين في الوقت ذاته بتوجيهات الاستراتيجية العربية[1]، لكونها تشكل منارات نهتدي بها في طريق تحقيق غد أفضل لجيل أفضل من الأطفال، يتمثل الأمر الأول في الدعم الراشد للدولة وهذا ما سنتناوله في الفرع الأول، ويتمثل الأمر الثاني في الوعي باستراتيجية التعامل مع الأطفال وهذا ما سنتناوله في الفرع الثاني.

الفرع الأول: الدعم الراشد للدولة

يمكن لهذا الدعم في نظرنا أن يبنى على أسلوبين، أسلوب وقائي ننتهجه مع الطفل قبل أن يصبح طفل شارع، وأسلوب علاجي ننتهجه مع طفل شارع.

أولا: الدعم عن طريق تبني الأسلوب الوقائي

سبق أن رأينا أن من أهم أسباب ظاهرة أطفال الشوارع تفكك الأسرة والفقر، ولذلك فإن معالجة الظاهرة التي بين أيدينا تقتضي معالجة الأسباب المفضية إليها، أي التي كانت وراءها، وبيان ذلك فيما يلي:

من المعلوم أن الأسرة هي المؤسسة الاجتماعية التي تصقل شخصية الطفل وتؤسس قواعدها الأولى، وأنها النبع الذي يمد المجتمع بالأجيال المتوالية، مما يجعلها أكثر المؤسسات التي ينبغي أن تتلقى نصيبها من العناية والاهتمام. ولذلك يتعين في نظرنا أن تتدخل الدولة لما تملكه من قدرات ثقافية واقتصادية وإعلامية[2]، فمن غير المعقول أن تتحمل الأسرة بمفردها مهمة التصدي لمسؤولية التربية، بل ينبغي أن تشارك في ذلك كل الأجهزة والمؤسسات المعنية بذلك، والتي تتحمل مسؤولية حفظ أمن

(1) نقصد خطة العمل العربية الثنائية للطفولة 2004-2005 المنبثقة عن جامعة الدول العربية.

(2) للدكتور الحسيني سليمان جاد "وثيقة مؤتمر السكان والتنمية: رؤية شرعية"، ضمن سلسلة "كتاب الأمة"، العدد، 53 السنة 16 مطابع النجاح الجديدة بالدار البيضاء، الطبعة الأولى 1417 هـ، ص 64.

المجتمعات فكريا وأخلاقيا وسلوكيا، كي تصب الروافد كلها في الاتجاه المرغوب فيه، وحتى لا يصل الأمر إلى ما أشار إليه الشاعر صالح بن عبد القدوس بقوله :

مَتَى يَبْلُغُ الْبُنْيَانُ يَوْماً تَمَامُهُ إذَا كُنْتَ تَبْنِيهِ وَغَيْرُكَ يَهْدِمُ ؟[1]

ولذلك نرى ضرورة تدخل الدولة باعتماد خطة تساعد من خلالها الأسرة على أداء وظائفها كما ينبغي، ونقترح أن تقوم تلك الخطة على ما يلي :

أ) وضع سياسة للتوعية الأسرية.

ب) تحريك الآلة القانونية.

ج) تحسين الظروف الاجتماعية.

أ) وضع سياسة للتوعية الأسرية

يتفق الباحثون في مجال الإرشاد والتوعية الأسرية على ضرورة تعاون جميع المهتمين بالدراسات الأسرية، من علماء الاجتماع وعلماء الدين وعلماء النفس وعلماء الاقتصاد ورجال القانون والسياسة في وضع خطط التوعية الأسرية[2]، ويمكن للدولة أن تستعين في تطبيق هذه الخطة بكافة المؤسسات المتاحة في تحقيق هذه الغاية، سواء تعلق الأمر بالمؤسسات الدينية، أو المؤسسات التربوية، أو الإعلامية، أو الخيرية، أو الصحية، أو غيرها من مراكز التنمية الاجتماعية.

1. المؤسسات الدينية

يقصد بها كل المؤسسات الدينية الموجودة في المجتمع، كالمساجد والعلماء وهيئات الإفتاء. فالمساجد، باعتبارها المكان الذي يتردد عليه المسلم خمس مرات في اليوم، يمكن أن يتم فيها بيان حقوق الآباء والأبناء في الإسلام، وتوضيح كيف عالج الإسلام نماذج من المشكلات الأسرية في القرآن الكريم وفي سنة الرسول الكريم وفي حياة الصحابة والتابعين ومن بعدهم من صالحي الأمة.

---

(1) "نحو تربية إسلامية راشدة : من الطفولة حتى البلوغ"، المرجع السابق، ص18، ورغم أهمية مثل هذه المؤسسات فإن دورها ثانوي بالمقارنة مع دور الأسرة، لأنه يأتي في مرحلة زمنية لاحقة على تلك السنوات التكوينية التي يعيشها الطفل داخل أسرته.

(2) الدكتور صالح بن ابراهيم الصنيع ، "التفكك الأسري..العلاج والحلول"، ضمن كتاب "الأمة"، العدد 38، ص140.

يرى الدكتور عباس محجوب في كتابه، "مشكلات الشباب، الحلول المطروحة والحل الإسلامي"، أنه لكي تحقق المساجد رسالتها في التوجيه، وتكسب ثقة الأمة، ينبغي جعلها :

"مؤسسات مستقلة تعمل للإسلام على هدى وبصيرة، حتى تكون مشاعل هدى، توجه المسلمين عامة". ويتعين أيضا بحسب قوله :

" إعداد الأئمة للقيام بواجب الدعوة والتوجيه والتعليم ممن تزودوا بعلوم القرآن والسنة، والعربية وآدابها، وممن درسوا المذاهب الفكرية والملل والتيارات السياسية الموجهة والمؤثرة في العالم، .. وأن يكون الإمام مسلما عاديا يعيش عصره بعلومه ومعارفه ويفقه دينه بتعاليمه وأحكامه ويخشى ربه ويتقيه"[1].

كما أن علماء الشريعة من خلال تفاعلهم مع مشكلات الأسر التي يطلعون عليها عن طريق الإذاعة أو التلفاز أو الصحافة، ومن خلال عرضهم لموقف الإسلام في تلك المشكلات، يمكن أن يقدموا خدمة لأسر هم بأمس الحاجة إليها، كما أن لقاءاتهم المباشرة مع الأفراد أو عبر الهاتف لها أثر كبير في حل العديد من المشكلات الأسرية قبل تفاقمها وتسببها في تفكك الأسرة، وما يفضي به ذلك من ضياع للنشء[2].

2. المؤسسات التربوية

هي مؤسسات التربية والتعليم الموجودة في المجتمع، فالمدرسة مثلا لها دور عظيم في تنشئة الدارسين التنشئة الصالحة فالمدرسة هي البيت الثاني، الذي قد يعوض عن فقدان الأسرة أحيانا، وهي أقدر المؤسسات على غرس عقيدة التوحيد في النشء وتربيتهم عل مكارم الأخلاق، وإبعادهم عن الجهل والتقليد الأعمى[3]. فالمدرسة إذن لها أثر حاسم في حياة الناشئة[4] بعد الأسرة، لأنها أول نموذج في مجتمع يواجهه الطفل في مساره وحياته خارج البيت، فيها يتعلم أن هناك سلطة غير سلطة الأب،

(1) الدكتور عباس محجوب، "**مشكلات الشباب، الحلول المطروحة والحل الإسلامي**"، منشور ضمن كتاب "الأمة"، ط2، 1406 2، ص 129-130 .

(2) الدكتور الصنيع، "**التفكك الأسري.. الأسباب والآثار**"، المرجع السابق، ص 98-99 .

(3) إن مناهج التربية والتعليم التي تقررها الدولة في كثير من الأحيان، والنظام الأخلاقي المعمول به، لاسيما في المشرق الإسلامي هي السبب الحقيقي للتطرف ووليده الإرهاب، فإذا لم تفحص الدولة دوريا وبطريقة نقدية وموضوعية المناهج التربوية، وإذا لم تتعامل مع المناهج والرؤى المستمدة من التاريخ بطريقة نقدية، فلن تكون في مأمن من انبثاق حركات متطرفة تمارس الإرهاب "التطرف الديني والعنف في ضوء التحليل الفلسفي والسيكولوجي"، مقال للدكتور صلاح الجابري، ضمن مجلة "قضايا إسلامية معاصرة"، السنة12، العدد 37-38، صيف وخريف، 2008، ص183).

(4) مشكلات الشباب: المرجع السابق، ص 146.

وقوانين غير قوانين البيت، وأن هناك معلومات مكملة لما يتلقنه في بيته، فدورها حاسم في توجيه الطفل والسير به في الطريق السوي، لذلك فهي مطالبة بتزويده بالفكر الديني السليم، في جميع مراحل نموه، وحثه على أن يكون واعيا وألا ينخدع وألا ينقاد انقيادا أعمى، وذلك بالتدريب على حس الملاحظة والتحليل[1]، كما أنها مطالبة بتوثيق الصلة بينه وبين البيت الذي ينشأ فيه، وذلك بنهج أسلوب تحاول من خلاله أن تزيل العقبات التي قد تعترضه، وتحل المشكلات النفسية التي تجعله يعاني من اضطرابات ناجمة عن تفكك أسرته أو غياب أحد والديه[2].

3. المؤسسات الخيرية ومؤسسات التضامن

لهذه المؤسسات دور في حل مشكلات التفكك الأسري الذي ينعكس سلبا على الأداء الوظيفي للأسرة، وذلك من خلال المساعدات المادية والعينية للأسر الفقيرة، فالوضع الاقتصادي المتردي يؤدي إلى تصدع الأسرة وتفككها كما هو معلوم. كما تستطيع هذه المؤسسات تبني مشاريع عديدة تساعد الأسر على مواجهة متطلبات الحياة المعاصرة المتزايدة، ورعاية ضحايا الأسر المتفككة، خصوصا صغار السن منهم، عن طريق توفير دور مهيأة بكل الوسائل التي تعينهم على عيش حياة مستقرة وسعيدة.

4. المؤسسات الصحية

هي المؤسسات التابعة لوزارات الصحة، ويمكنها توفير برامج متعددة تهتم بالجانب الصحي للأسر، سواء ما تعلق منه بالأمراض الجسمية أو النفسية، ولا شك أن معالجة هذه الأمراض تساعد على تماسك الأسرة، وتخفف عنها المعاناة الناتجة عن تدهور الوضع الصحي لأحد أفرادها[3].

---

(1) مع كل أسف تعتمد نظم التعليم في معظم الأقطار العربية على التلقين والتكرار والحفظ، وعلى حشو ذهن الطالب في مختلف المراحل الدراسية بمعلومات، دون إعمال للعقل ودون تحليل أو نقد، ومثل هذه النظم تفرز طالبا يتقبل بسهولة كل ما يمليه عليه المعلم دون نقاش، وبذلك يصبح سهل الانقياد لكل ما يملى عليه، ويكون عرضة للانخراط في أي جماعة كيفما كان توجهها "الأنساق الاجتماعية: ودورها قي مقاومة الإرهاب والتطرف / دراسة تحليلية للمجتمع ـ السعودي" عبد الله بن عبد العزيز اليوسف / جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية / الرياض ط 1، 2006 – 6 ص، 92.

(2) ضمن ندوة :""مبادئ تربية الأسرة ومناهجها في ظل تعاليم الإسلام"، المنعقدة بجامعة أم القرى من 30 ماي إلى 2 يونيو 1999، منشورات الإيسيسكو، 2004.

(3) الصنيع "التفكك الأسري.. الأسباب والآثار"، المرجع السابق، ص 102.

Kitabe-Dr. Hakima Hatri 11214216 08:41 Page 80

5. وسائـل الإعلام

إن لمؤسسة الإعلام في عصرنا دوراً يفوق دور البيت والمدرسة في تربية النشء وتوجيه الشباب، وذلك بما تملكه من وسائل الاتصال المختلفة التي تقتحم البيوت والمؤسسات، سواء كانت إذاعة أم تلفازا أم صحافة، وكل هذه الوسائل تفرض نفسها على الناس، وتؤثر تأثيرات مباشرة[1].

لذلك فهي تستطيع من خلال رسائلها الإعلامية أن تضطلع بدور حيوي في تنشئة الأسرة السليمة التي تضمن استقرارها، فمن خلال التزامها بالقضايا المجتمعية والإنسانية تستطيع أن توفر رصيدا مهما من المعرفة الاجتماعية يؤثر في كل أفراد المجتمع. ولكي تضطلع وسائل الإعلام بهذا الدور يتعين استخدامها الاستخدام الأمثل في الإرشاد الأسري، مما يعني أن الأمر يتطلب إعدادا مدروسا للرسائل الإعلامية التي تبث للجمهور، شكلا ومضمونا[2].

زيادة على ذلك يتعين توسيع مساحة البرامج التربوية في وسائل الإعلام، وإعطاء الفرصة للأمهات والآباء لطرح المشكلات التي تهدد كيان الأسرة وعرضها للمناقشة الجادة والتحليل المعمق[3].

ب) تحريك الآلة القانونية

يقصد بالآلة القانونية مجموعة القواعد التي تضعها السلطة التشريعية في الدولة لتنظيم أمر ما، نحو القانون الجنائي وقانون الأسرة وقانون البيئة إلى غير ذلك، وبمعنى آخر يقصد بها مجموعة القواعد العامة المنظمة لسلوك الأفراد في المجتمع، والتي تحملهم السلطة العامة على احترامها مع إمكانية استعمالها للقوة حين الضرورة[4]. فوظيفة القانون عامة تتمثل في خدمة الجماعة وسد حاجاتها، إذ مهما اختلفت أنواع القوانين فإنها تهدف جميعا لخدمة الجماعة وإسعادها، فالقانون الذي يفرض التعليم الإجباري وظيفته خدمة الجماعة عن طريق نشر التعليم ومحاربة

---

(1) "مشكلات الشباب" : المرجع السابق، ص70.

(2) "التفكك الأسري.. العلاج والحلول" : المرجع السابق، ص151 .

(3) الدكتور عبد الله بن عبد العزيز ، "الأنساق الاجتماعية ودورها في مقاومة الإرهاب والتطرف، دراسة تحليلية للمجتمع السعودي"، مرجع سابق، ص 140.

(4) د. عباس الصراف ود جورج حزبون، "المدخل إلى علم القانون"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2005، ص 8-9.

الأمية، والقانون الذي يعاقب على الجرائم وظيفته خدمة الجماعة عن طريق حفظ الأمن ومحاربة الإجرام، والقانون الذي يمنع التظالم بين الناس وظيفته خدمة الجماعة عن طريق حفظ الحقوق الفردية ونشر العدالة وبث الطمأنينة بين الأفراد والجماعات[1].

والقانون طبعا لا يمكن أن يحقق أهدافه الإنسانية العليا إلا إذا صيغ في نصوص ومواد، مع توافر عنصر الإلزام المقرون بالجزاء، والجزاء هو ما يطبقه القانون على مخالفيه كالعقوبة والتعويض والرد والفسخ والبطلان وما أشبه ذلك، فالقانون بلا سلطان هو جسم بلا روح، ونصوص لا قيمة لها.

وفي سياق الموضوع الذي نحن بصدده يمكن القول إن المقنن الوضعي يمكن أن يضع نصوصا قانونية تسهم في جعل الأسرة تضطلع بدورها في تربية النشء وتحصينه وحمايته من أن يكون عرضة لمخاطر الشارع، ويمكننا أن نقدم هنا التجربة المغربية بوصفها تجربة رائدة في هذا الباب، من خلال ثلاثة قوانين أساسية، قانون الأسرة والقانون الجنائي وقانون كفالة الأطفال المهملين.

1. من خلال قانون الأسرة[2]

حاول المقنن المغربي من خلال هذا القانون أن يضع دستورا ينظم العلاقة الزوجية، يكون إطارا مرجعا لحل المشكلات التي قد تعصف بالحياة الزوجية، وذلك بفرض عدد من الواجبات المشتركة في المادة 51، ويتعلق الأمر بما يلي :

* "المساكنة الشرعية بما تستوجبه من معاشرة زوجية وعدل وتسوية عند التعدد، وإحصان كل منهما وإخلاصه للآخر، بلزوم العفة وصيانة العرض والنسل.
* المعاشرة بالمعروف، وتبادل الاحترام والمودة والرحمة والحفاظ على مصلحة الأسرة.
* تحمل الزوجة مع الزوج مسؤولية تسيير ورعاية شؤون البيت والأطفال.
* التشاور في اتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير شؤون الأسرة والأطفال وتنظيم النسل.

---

(1) الشهيد عبد القادر عودة، "الإسلام وأوضاعنا القانونية"، مؤسسة "الرسالة"،1977، ص 20-21.

(2) قانون رقم 30-70 بمثابة (مدونة الأسرة)، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 15-48، بتاريخ 5 فبراير 2004.

كما حاول في نفس السياق تقييد الفرقة الزوجية، واعتبارها استثناء لا ينبغي اللجوء إليه إلا في حالة الضرورة، جاء في المادة : 70 أنه:

"لا ينبغي اللجوء إلى حل ميثاق الزوجية بالطلاق أو بالتطليق إلا استثناء، وفي حدود الأخذ بقاعدة أخف الضررين، لما في ذلك من تفكيك الأسرة والإضرار بالأطفال".

وفي المقابل أسند المشرع للمحكمة إجراء جميع التدابير واتخاذ كل ما يمكن أن يؤدي إلى الإصلاح بين الطرفين وتفادي إنهاء العلاقة الزوجية، بل وألزمها بإجراء محاولة الصلح في جميع حالات الطلاق والتطليق باستثناء حالة التطليق للغيبة ـ، وأكثر من ذلك أوجب إجراء محاولتين للصلح إذا كان بين الطرفين أبناء.

وقد حدد المشرع ثلاث مؤسسات يمكن اختيار أي منها، وربما اعتمادها كلها في نفس الملف، حسب السلطة التقديرية للمحكمة ـ للوصول إلى الصلح بين الطرفين، وبالتالي رأب الصدع، وإعادة المياه إلى مجاريها بينهما، وهذه المؤسسات هي المحكمة نفسها، أو الحكمان، أو مجلس العائلة[1].

ومن جهة أخرى أفرد المقنن ولأول مرة مادة بأكملها للأطفال تحت رقم 54، خاصة بحقوقهم الواجبة على أبويهم، مستوحاة من النصوص الشرعية والمواثيق الوطنية والدولية، وقد جاء ضمن هذه الحقوق :

* حماية حياتهم وصحتهم منذ الحمل إلى حين بلوغ سن الرشد.
* العمل على تثبيت هويتهم والحفاظ عليها.
* النسب والحضانة والنفقة.
* إرضاع الأم لأولادها عند الاستطاعة.
* اتخاذ كل التدابير الممكنة للنمو الطبيعي للأطفال بالحفاظ على سلامتهم الجسدية والنفسية والعناية بصحتهم وقاية وعلاجا.
* التوجيه الديني والتربية على السلوك القويم وقيم النبل المؤدية إلى الصدق في القول والعمل، واجتناب العنف المفضي إلى الإضرار الجسدي والمعنوي، والحرص على الوقاية من كل استغلال يضر بمصالح الطفل.

(1) الأستاذ عبد السلام زوير، "شرح مدونة الأسرة"، رئيس قسم قضاء الأسرة بالمحكمة الابتدائية لبولمان، منشورات جمعية نشرالمعلومة القانونية والقضائية، (سلسلة الدراسات والأبحاث)، العدد 7، نونبر 2008، ص 5.

* التعليم والتكوين الذي يؤهلهم للحياة العملية وللعضوية النافعة في المجتمع، وعلى الآباء أن يهيئوا لأولادهم قدر المستطاع الظروف الملائمة لمتابعة دراستهم حسب استعدادهم الفكري والبدني.

والجدير بالذكر أن هذه المادة حملت الدولة مسؤولية اتخاذ كل التدابير اللازمة لحماية الأطفال ورعايتهم، وكلفت النيابة العامة بالسهر على مراقبة تنفيذ المقتضيات السالفة.

2. من خلال القانون الجنائي[1]

يتضمن هذا القانون عددا من الفصول تجرم إهمال الأسرة، وهكذا نجد في الفصل 479 أنه :

"يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة وبالغرامة من مائتين إلى ألفي درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط الأب أو الأم إذا ما ترك أحدهما بيت الأسرة دون موجب قاهر لمدة تزيد على شهرين وتملص من كل أو بعض واجباته المعنوية والمادية الناشئة عن الولاية الأبوية أو الوصاية أو الحضانة".

وفي الفصل 482 نجد أنه :

"إذا تسبب أحد الأبوين في إلحاق ضرر بالغ بأطفاله أو بواحد أو أكثر منهم، وذلك نتيجة المعاملة أو إعطاء القدوة السيئة أو سوء السلوك أو عدم العناية أو التقصير في الإشراف الضروري من ناحية الصحة أو الأمن أو الأخلاق، يعاقب بالحبس من شهر واحد إلى سنة وغرامة من مائتين إلى خمسمائة درهم، سواء حكم عليه بالحرمان من السلطة الأبوية أم لا".

وغير خاف أن مثل هذه النصوص الرادعة قد تكون دافعا قويا يجعل الآباء يقومون بواجبهم تجاه أبنائهم، من حيث الرعاية بشتى ضروبها، فيصونونهم بذلك من الوقوع في مستنقع التشرد أو الانحراف، ويحصنونهم من أي سلوك شاذ غير مرغوب فيه.

---

(1) القانون رقم 03-07 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-59-413.

Kitabe-Dr. Hakima Hatri 11214216 08:41 Page 84

3. من خلال قانون كفالة الأطفال المهملين[1]

راعى المقنن المغربي في هذا القانون الأوضاع الصعبة التي تعيشها شريحة كبيرة من الأطفال المهملين هي في أمس الحاجة إلى الرعاية والحماية كي لا يصيروا أطفال شوارع، ولذلك نص على إمكانية كفالة من:

* " ولد من أبوين مجهولين، أو ولد من أب مجهول و أم معلومة تخلت عنه بمحض إرادتها".
* إذا كان يتيما أو عجز أبواه عن رعايته وليست له وسائل مشروعة للعيش.
* إذا كان أبواه منحرفين ولا يقومان بواجبهما في رعايته وتوجيهه من أجل اكتساب سلوك حسن، كما في حالة سقوط الولاية الشرعية، أو كان أحد أبويه الذي يتولى رعايته بعد فقد الآخر أو عجزه عن رعايته منحرفا ولا يقوم بواجبه إزاءه".

ومن مظاهر حرص المقنن المغربي على مصلحة هؤلاء أنه تطلب حسب المادة 9 من ذات القانون ضرورة أن يكون الكافل إما زوجين مسلمين مستوفيين لعدد من الشروط، بغرض أن يتحملا تنفيذ الالتزامات المتعلقة برعاية الطفل المهمل وضمان تنشئته في جو عائلي سليم، مع الحرص على تلبية احتياجاته إلى حين بلوغه سن الرشد القانوني، لاسيما وأن المقصود بكفالة طفل مهمل حسب المادة 2 من القانون المذكور هو الالتزام برعايته وتربيته وحمايته والنفقة عليه كما يفعل الأب مع ولده، وإما أن يكون الكافل امرأة مسلمة، وإما مؤسسة عمومية مكلفة برعاية الأطفال، أو هيئة منظمة أو جمعية ذات طابع اجتماعي معترف لها بصفة المنفعة العامة ومتوفرة على الوسائل المادية والموارد والقدرات البشرية المؤهلة لرعاية الأطفال وتربيتهم وتنشئتهم تنشئة إسلامية صحيحة.

فالمقنن المغربي إذن راعى مصلحة الطفل المكفول، حيث أسند كفالته إلى جهة بديلة مؤهلة، وذلك لتوفير التربية والرعاية المحروم منهما، وبالتالي حفظه وحمايته من الوقوع في أحد المخاطر أو الأمراض الاجتماعية.

ج) تحسين الظروف الاجتماعية

من المعلوم أن الفقر وانتشار البطالة في المجتمع داء فتاك، وأي مجتمع تكثر فيه البطالة وتنضب فيه فرص العمل، يكون مهددا بكثير من المخاطر والأمراض

(1) القانون رقم 15.01 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.172 المؤرخ في 13 يونيو 2002.

الاجتماعية، من قبيل التفكك الأسري والعنف الأسري والإرهاب وتعاطي المخدرات والاعتداء والسرقة، وجنوح الأحداث وأطفال الشوارع وعمالة الأطفال، وما إلى ذلك.

ولذلك فإن تدخل الدولة عن طريق إيجاد فرص الشغل للناس من شأنه أن يعين الأسر على تحمل مسؤوليتها الإنسانية في مجال تربية الأطفال والحرص على عدم انخراطهم في مؤسسة الشارع، سيما وأن الحق في الشغل هو حق دستوري، فقد جاء في الفصل 13 من الدستور المغربي لسنة 1996 أن : "التربية والشغل حق للمواطنين على السواء".

ثانيا: الدعم عن طريق تبني الأسلوب العلاجي

سنحاول أن نبين في هذا المحور شكل الدعم الذي يفترض في الدولة أن تقدمه عند معاينة الظاهرة وتجلياتها. إذا استحضرنا ما رصدناه سلفا من معيقات، أمكننا القول بضرورة تدخل الدولة عن طريق الدعم المادي والصحي والأمني والقانوني.

نقصد بحديثنا عن الدعم المادي أن تخصص الدولة معونات دورية لفائدة الجمعيات التي تهتم بالأطفال في وضعية صعبة، وخاصة أطفال الشوارع، مع تخصيص مراكز مناسبة لإيوائهم، تكون متضمنة لكافة المتطلبات من أسرة ومرافق ووسائل ترفيهية وغيرها مما يشعر الأطفال بالراحة والهدوء والأنس، ولا نعتقد أن هذا الأمر متعذر على الدولة، إذ يكفيها ترشيد النفقات التي تصرف في غير جدوى.

ومن جهة أخرى لا ننصح بأن يحصل التمويل بشكل عشوائي وإنما ينبغي اعتماد ضوابط معينة، تسطر فيما يسمى بدفاتر التحملات، حتى تلتزم بها الجمعيات الممولة، ضمانا لصرف التمويلات في وجوهها المخصصة لها. بالإضافة إلى ذلك نقترح أن تخصص الدولة دعما خاصا للجمعية التي تظهر مردودية أكثر على مستوى إدماج أطفال الشوارع في المجتمع، وذلك في إطار خلق روح التنافس بين الجمعيات ذات الاهتمام المشترك.

أما بالنسبة للدعم الصحي فإننا نقصد به الدعم الجسدي والنفسي معا، مع التركيز على المستوى الثاني، لأن أغلب الدراسات الميدانية المنجزة عن وضعية أطفال الشوارع تؤكد أنهم يعانون من أمراض نفسية نتيجة شعورهم بالاضطهاد والحرمان العاطفي، وبناء عليه فإننا نقترح أن يتم تخويل الدعم المنشود عن طريق خلق شراكة

بين وزارة الصحة والجمعيات المعنية، يكون من شأنها تمكين فئة الأطفال المستهدفين من الاستفادة من الخدمات الصحية بصورة مجانية وبشكل دوري وميسر.

بالنسبة للدعم الاجتماعي يمكن أن يتم على مستوى التعليم والتكوين المهني، وتفعيل ذلك يكون في نظرنا عن طريق خلق شراكات مع الوزارة المكلفة بالتربية والتعليم، تستهدف استفادة الأطفال في سن التمدرس من التعليم النظامي، أما بالنسبة للأطفال الذين تجاوزوا سن التمدرس بقليل فنقترح دمجهم في إطار التربية غير النظامية في أفق إدماجهم في التعليم النظامي، أما بالنسبة للأطفال الذين تجاوزوا سن التمدرس بكثير فيمكن إدماجهم في مؤسسات التكوين المهني، قصد تهيئتهم للانخراط في سوق الشغل، وبالموازاة مع ذلك نقترح استفادتهم من برامج محو الأمية.

يبقى أهم دعم في نظرنا هو الدعم التشريعي، لما تتميز به التشريعات من عنصر الزجر والردع، وذلك عن طريق وضع قوانين تعطي الحق المطلق للجمعيات في الدفاع عن مصالح الأطفال الذين ينضوون تحت لوائها، وأن تعطيها الصفة في تمثيلهم أمام جميع الجهات، قضائية كانت أم إدارية، مع تحميل ممثلي هذه الجمعيات كامل المسؤولية في حالة الاعتداء على الأطفال.كما نؤكد على ضرورة تعديل القوانين الجنائية في اتجاه اعتبار ذلك ظرفا مشددا للعقوبة.

في نفس الاتجاه نقترح وضع قوانين تخول المساعدين الاجتماعيين حق مراقبة نظام العمل داخل الجمعيات، وتقييم أسلوب التعامل مع الأطفال وإبلاغ النيابة العامة بكافة الخروقات المرتكبة في هذا الباب من أجل اتخاذ اللازم في حقها.

الفرع الثاني: التوعية باستراتيجيات التعامل مع أطفال الشوارع

لا ينبغي الاقتصار على دعم الدولة، وإنما لابد من توعية هيئات المجتمع المدني باستراتيجيات التعامل مع أطفال الشوارع باعتبارها فئة تعيش نوعا من الشذوذ الإنساني المصحوب بمركبات النقص وعقدة الخوف من الآخر الذي كان سببا في وضعيتهم. لذلك يجدر بنا التأكيد في هذا الباب على ضرورة تفعيل ما يسمى ببناء القدرات لدى جمعيات المجتمع المدني بمختلف أنواعها وأحجامها وأنشطتها، خاصة وأنه توجد علاقة مباشرة بين مسألة بناء القدرات وزيادة فاعلية الجمعيات وتقوية إمكاناتها على إنجاز أهدافها.

Kitabe-Dr. Hakima Hatri 11214216 08:41 Page 87

إن بناء القدرات في الجانب البشري يستلزم أن تكون الكوادر البشرية على وعي بكل ما يتعلق بظاهرة أطفال الشوارع، وبالفلسفة التي يجب أن تحكم نظرتهم إليهم، وأن يخضعوا للتدريب على التعامل معهم نفسيا واجتماعيا، إضافة إلى توعيتهم وتدريبهم على التوجه الحقوقي في التعامل مع الظاهرة من خلال إطلاعهم على مواثيق حقوق الإنسان بصفة عامة، وحقوق الطفل على وجه الخصوص.

وبناء عليه سنخصص هذا المحور للحديث عن إستراتيجية التعامل مع الأطفال بوصفها تقدم نموذجا مناسبا لتنمية قدرات الأطفال في مختلف مستوياتها النفسية منها و التربوية و غيرها و ذلك لإخراجهم من الانعزال الذي يعيشونه، مع الإلحاح على ضرورة الاستفادة من التجربة الإسلامية التي تقوم على مبادئ الشريعة الغراء التي تدعو إلى توقير الصغير والعناية به العناية القمينة بنموه نموا سليما.

أولاً: على المستوى النفسي

نقصد بالمستوى النفسي أن تعمل الجمعيات على توفير المناخ العاطفي، ذلك أن وجود الطفل في جو يسوده الحب والرحمة، والتعاطف والقيم الأخلاقية الكريمة، يشعره بالأمن والطمأنينة والاستقرار، مما يهيء له البيئة الصالحة ليصبح في المستقبل شخصا قويا قادرا على مواجهة أكثر الصدمات النفسية قوة وشدة، وليكون إنسانا في ذاته وإنسانا في مجتمعه[1]، أما إذا كانت البيئة التي توفرها الجمعيات لا تهتم بمشاعر الأطفال المستهدفين ولا بسعادتهم وبؤسهم، فإن هذا الإهمال سيكون من نتائجه أن يصبحوا أشخاصا ضعفاء مستسلمين وأشبه ما يكونون بريشة في مهب الرياح، وفريسة سهلة للانحراف، فالمناخ النفسي إذن ونوع العلاقات والتفاعلات النفسية الاجتماعية التي تسود البيئة التي يستقر فيها الأطفال داخل هذه الجمعيات تعد من العوامل الأساسية في تقويم سلوكهم وتوجيه مسار حياتهم في المستقبل، وعليه فإن رابطة الحب التي تربط الطفل بالأشخاص الذين يحتك بهم، ويشعر منهم بقرب عاطفي، ويحرص على إرضائهم، تسهم إلى حد كبير في تكوين شخصيته، ولا غرابة في ذلك إذا

(1) الدكتور عدنان الدوري، "جناح الأحداث : المشكلة والسبب"، ط1، الكويت، 1985، ص244. الدكتور أحمد أوزي، "الطفل والعلاقات الأسرية" : تقديم د. مصطفى حجازي، مطبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء، ط1، 2002، ص11.

علمنا أن الحب الذي يمنح للطفل في سنواته المبكرة ينمي فيه مشاعر الإحساس بالثقة في ذاته، مما يضاعف لديه قوة الإرادة ويجعله يحس بأهميته وكفاءته[1].

وعموما، فإن ثمة أمورا يتعين مراعاتها في هذا الباب، نذكر منها على الخصوص :

* إحساس الأطفال بالأمان.

* ثقتهم بأنفسهم.

* الشعور بحب من حولهم.

* الحرص على تمتين علاقاتهم بمن حولهم.

* مشاركتهم لهم في اهتماماتهم[2].

ثانيا: على المستوى التربوي

نشير بداية إلى أن الأسرة كثيرا ما اعتبرت واحة أمن وأمان باعتبارها العملاق الممتص للصدمات في المجتمع، كما اعتبرت بمثابة الرحم الاجتماعي الذي يعود إليه الأفراد عادة لتضميد جراحهم والتداوي من جراء آلام العالم ومعاناته وضغوطه وصدماته ليجدوا تحت سقفها مناخا عاطفيا متميزا ومليئا بالدفء[3]. وحيث إن أطفال الشوارع أصبحوا مفتقدين للأسرة، فإن الجمعيات ينبغي أن تحل محل هذه الأسرة ولو في حدود، من حيث اضطلاعها بالدور التربوي المنشود. إن تربية الأطفال[4] التربية الصالحة تنعكس بالضرورة على بناء المجتمع والحفاظ على استقراره وأمنه، من هذا

(1) "الطفل والعلاقات الأسرية": المرجع السابق، ص11 و37 و44.

(2) د. عبد الطيف حسين فرج: "أطفالنا وكيفية رعايتهم"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2008 ، ص 59.

(3) نفس المرجع، ص 74.

(4) التربية عند التربويين المسلمين لا تخرج عن تنشئة الفرد وإعداده على نحو متكامل في جميع الجوانب العقدية والعبادية والأخلاقية والعقلية والصحية، وتنظيم سلوكه وعواطفه في إطار كلي يستند إلى شريعة الإسلام من خلال الطرق والإجراءات التي تقبلها الشريعة "نحو تربية إسلامية راشدة: من الطفولة حتى البلوغ"، تأليف محمد بن شاكر الشريف، الطبعة الأولى، 2006 ص 13. وعند البعض هي : "ما يتلقاه الذكر والأنثى أساسا من أبويهما وبيئتهما من أخلاق وأعراف وتقاليد وآداب" وللتوسع انظر الدكتور محمد بلتاجي ممكانة المرأة في القرآن الكريم والسنة الصحيحة"، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، 2000، ص 307).

المنطلق يبرز الدور التربوي في عملية التنشئة، التي تحصن الأطفال ضد الممارسات السلوكية المنحرفة.

إن التنشئة المطلوبة تتخذ أبعاداً متعددة تصب كلها في اتجاه التأثير الايجابي في نفس الطفل، وجعله ينقاد نحو مجمع الفضائل، ويتشبع من معينها. نختزل هذه الأبعاد فيما يلي :

1. التنشئة الأخلاقية

إذا كانت التربية تهتم بأعمال الإنسان وملكاته فإن الأخلاق تهتم بتوجيه هذه الملكات والأعمال نحو الاستقامة، وجعلها عادات سلوكية راسخة، فالإعداد الخلقي هو الذي يجعل من الصفات الحسنة، كالصدق والأمانة والإخلاص والوفاء والشجاعة والعفة والمروءة والعدل وغيرها، عادات مترسخة في سلوك النشء وتصرفاته، من شأنها أن تشكل صمام أمان ضد السلوك غير السوي والصفات السيئة، كالحسد والحقد، والخيانة والكذب، والظلم والغدر وغيرها. إن الإعداد الخلقي يمكن النشء من تجنب كل المظاهر غير المرغوبة في السلوك الإنساني، كالتهور والخوف والجزع والخشونة والغلظة في معاملة الناس[1].

2. التنشئة الإيمانية الروحية

من أهم الأمور التي تقي من الوقوع في مختلف المشكلات بناء إيمان قوي في نفوس الناشئة من الصغار، ونقصد بذلك التربية التي عرفها أحد الباحثين بأنها :

"ربط الولد منذ تعلقه بأصول الإيمان، وتعويده منذ تفهمه أركان الإسلام، وتعليمه من حين تمييزه مبادئ الشريعة الغراء"[2].

فإذا نشأ الطفل على إيمان قوي صحيح صادق تتكون لديه شخصية سوية مستقيمة و قادرة على مواجهة كافة المشكلات بروح المؤمن القوي، المتكل على الله،

---

(1) "مشكلات الشباب"، المرجع السابق، ص 141. "الأنساق الاجتماعية" : المرجع السابق، ص127.

(2) الشيخ وحيد عبد السلام بالي "الطريق إلى الولد الصالح" ـ مقال نشر بملتقى (أهل الحديث) بتاريخ 2006/01/10 الرابط :

http:www. ahlahadeeth. com/vb/ Showthread. php?t= 199811.

المتسلح بسلاح المعرفة الشرعية الصحيحة، المستفيدة من كل ما هو جديد ومفيد، غير متعارض مع تعاليم دينه، قال النبي صلى الله عليه وسلم :

«**الإيمَانُ بِضْعٌ وسِتُونَ أَوْ سَبْعُونَ شُعْبة، أَفْضَلُهَا قَوْلُ : لاَ إِلاَ اللَّهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الأَذَى عَنْ الطَّرِيقِ، وَالحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَان**» [1].

يشتمل هذا الحديث على الأركان الثلاثة للسلوك

* الركن الداخلي هو الإيمان.

* الركن الخارجي وهو السلوك وقد ضرب له مثلا بإماطة الأذى عن الطريق الذي يعكس تطبيقا لعدد كبير من معايير المجتمع، كالمسؤولية والمشاركة ودفع الأذى وخدمة الآخرين وصيانة المرافق العامة، وغير ذلك مما يدخل في هذا المفهوم.

* الركن الخلقي، وقد ضرب له مثلا بالحياء، وهو خلق رفيع يدل على سماحة النفس وتواضعها ولين الجانب واحترام الآخرين[2].

3. التنشئة الاجتماعية

يقصد بالتنشئة الاجتماعية تأديب الأطفال بالآداب الاجتماعية الفاضلة التي تنبع من العقيدة الإسلامية، لينشأوا على خير الصفات والخصائص الاجتماعية الرفيعة، من قبيل حسن التعامل والأدب الفاضل والاستقرار النفسي الاجتماعي والعقل الناضج والوعي الاجتماعي وحب الآخرين وغيرها من الخصائص الاجتماعية. إن غرس هذه القيم في نفوس الأطفال يتعين أن يكون ضمن أولويات المختصين في الجمعيات، حتى توجه سلوكهم وتتجسد في وجدانهم، فينعكس كل ذلك على سلامة المجتمع وقوته وتماسكه وبنيانه. من أجل تحقيق ذلك يتعين :

---

(1) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب "الإيمان، باب شعب الإيمان". 46/1.

(2) الدكتور صالح بن إبراهيم الصنيع، "التفكك الأسري الأسباب والآثار"، المرجع السابق، ص94، 95.

* تربيتهم على الإحساس بمفهوم الأخوة، الذي يرتبط بالشعور العميق بالعاطفة والمحبة والاحترام في ترابط أخوي إسلامي مع الآخرين، و ذلك تطبيقا لقوله تعالى : ﴿ **إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ** ﴾[1] ومصداقا لقول النبي صلى الله عليه وسلم : «**مَثَلُ الْمُؤمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ، مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى**»[2].

* تنمية الجانب الحسي النفسي في نفوسهم حتى تشع قلوبهم بالرقة والرحمة والعطف على الآخرين والحب للناس أجمعين و إيثار الغير، والتسامح والتنازل عن الحق[3].

بعد أن استعرضنا أهم أبعاد التنشئة التي نقترح أن تحرص عليها الجمعيات، نود التنبيه إلى أن هذه التنشئة لا تؤسس بالأوامر والنواهي المجردة، وإنما لابد من اتباع أساليب التربية النموذجية من قبيل أسلوب التوجيه والموعظة الحسنة وأسلوب المحاورة والمناقشة وأسلوب الترغيب والترهيب. فأسلوب التوجيه والموعظة الحسنة يعد من الأساليب المؤثرة في سلوك الصغار والكبار معا، ولذلك فهو من أساليب الرسل والأنبياء عامة، على أن تأثيره يتوقف على عدة عوامل ينبغي على الآباء مراعاتها :

* استخدام الأسلوب غير المباشر في النصح والتوجيه.
* تخير وقت التوجيه حيث تكون النفس هادئة ومرتاحة للتقبل.
* إتباع التدرج في النصح والإرشاد.
* اقتران التوجيه بالعطف والاهتمام.

وكذلك أسلوب التربية بالقدوة، فالطفل بطبعه مجبول على حب التقليد، فإذا كانت القدوة صالحة أمامه أثرت فيه وحركت كوامن الخير بداخله، بخلاف ما إذا كانت

---

(1) سورة الحجرات، من الآية : 10.

(2) رواه مسلم في صحيحه، كتاب "البر والصلة والأدب، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم"، رقم الحديث 2586.

(3) "الحقوق والواجبات المتقابلة للآباء والأبناء في ضوء تعاليم الإسلام"، مشاركة للأستاذين عبد المنان ملا معمور بار وعبد الرحيم حسين الجفري، ضمن ندوة:"مبادئ تربية الأسرة ومناهجها في ظل تعاليم الإسلام"، المنعقدة بجامعة أم القرى من 30 ماي إلى 2 يونيو 1999، منشورات الإيسيسكو، 2004، ص125– 126.

القدوة سيئة[1]، ومن جهة أخرى نجد الإسلام يوجه المربين إلى عدم إظهار التناقض بين ما يحثون الأطفال عليه وما يقومون به من سلوك. كما أنه ينبغي اعتماد أسلوب المحاورة والمناقشة، فالحوار أحد أركان الفهم والاقتناع، والإقناع عن طريق العقل والمنطق يعد أحد أركان السلوك السليم، لذلك نجد في القرآن الكريم الكثير من الأمثلة التي توضح أشكال الحوار التي يمكن استخدامها في التربية لتنمية العقل وترسيخ العقيدة وتعديل السلوك.

ولا ننسى أن أسلوب الترغيب والترهيب، هو من الأساليب التي لا يستغني عنها المربي في أي زمان ومكان، فالترغيب وعد يصحبه تشجيع وإغراء بمصلحة أو متعة آجلة مؤكدة، والتشجيع إما أن يكون ماديا مثل الجوائز والهدايا، أو يكون معنويا مثل الشكر والمديح والاستحسان والإشادة بالعمل الطيب، على أنه ينبغي على المتعاملين مع الأطفال في هذا السياق الوفاء بوعودهم، لأن الإخلال بالوفاء بالوعد يعمق عدم ثقة الأطفال بمن حولهم، الأمر الذي يؤدي إلى آثار سيئة في تربيتهم.أما الترهيب فوعيد وتهديد بعقوبة مؤكدة تترتب عن القيام بسلوك غير مرغوب فيه. وهو الوجه الآخر للترغيب، وهو أيضا يؤدي دورا هاما في تغيير سلوك الأطفال، بخاصة إذا أحسن استخدامه[2].

خلاصة الأمر، إذا قامت الجمعيات بتنشئة الأطفال الذين تحتضنهم على التشبع بروح التعاليم الإسلامية، وحرصت على ذلك حرصا كافيا، فإن أولئك الأطفال سيكونون صالحين، يسهمون في إسعاد أنفسهم وتقدم مجتمعهم نحو الأفضل، وبالتالي ستسهل عملية إدماجهم واندماجهم في مجتمعهم الذي هو في أمس الحاجة إليهم.

---

(1) أحمد خليل جمعة، "الطفل في ضوء القرآن والسنة والأدب" اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - بيروت، ط1، 2001، ص103.

(2) الدكتور محمود محمد عبد الله كسناوي، "أسس التربية الإسلامية ودور الأسرة في تأصيلها وتعزيزها"، ص 246، وما بعدها.

Kitabe-Dr. Hakima Hatri 11214216 08:41 Page 93

خاتمة: نتائج وتوصيات

نصوغ الخلاصات الأساسية التي انتهينا إليها في هذه الدراسة كالتالي :

إمكانية اضطلاع هيئات المجتمع المدني بدور كبير في معالجة ظاهرة أطفال الشوارع، التي أصبحت ظاهرة مقلقة لكثير من شعوبنا، و ذلك في إطار تتضافر فيه جهود الفاعلين سواء كانوا ينتمون لجهات رسمية أو غير رسمية، وضرورة العمل في إطار وعي تام بمخاطر الظاهرة، وفق برنامج كامل وشمولي تتحمل فيه جميع الأطراف كامل مسؤولياتها الإنسانية في هذا الباب، لكي نصل إلى بيئة خالية من الأمراض الاجتماعية، ونهيئ أرضية لبروز جيل من الأطفال يتوفر على الظروف المناسبة لجعله يسهم في بناء عالمنا العربي، بل وفي خدمة أمتنا الإسلامية جمعاء.

ومن التوصيات التي نراها جديرة بالاقتراح في هذا الموضوع والتي قد تُيَسر محاصرة المشكلة وتقليص مساحتها وتجفيف تبعاتها قدر المستطاع، نذكر ما يلي :

- العمل على إجراء دراسات عميقة وموسعة لاستقصاء مكامن الظاهرة، باستجلاء أبعادها وآثارها، وتحديد معدلات انتشارها.
- ترسيم وتنفيذ سياسات توعوية بأخطار الظاهرة وتداعياتها على المجتمع بجميع فئاته.
- وضع تدابير وآليات خاصة برصد الوضعيات الصعبة التي تواجه الأطفال، واتخاذ ما يلزم من الإجراءات والبرامج بهدف الوقاية من هذه الظاهرة، بما في ذلك ـ عند الاقتضاء ـ فرض عقوبات صارمة، على الآباء الذين يهملون أبناءهم ويتركونهم في الشوارع.
- إيلاء العناية القصوى للمؤسسة الأسرية باعتبارها الهيئة الشرعية والأرضية الخصبة المنوط بها مهمة تنشئة الأطفال وحمايتهم، وذلك عن طريق دعمها ماليا وتربويا.
- تركيز الجهود للعناية بالمدارس ومرافقها ومناهجها بما يعزز الرغبة لدى الأطفال في الالتحاق بها والاستمرار في الاعتياد عليها، ويحول دون تسربهم

منها، ويمكن أن يكون ذلك بإعفاء الأسر الفقيرة من الرسوم والمصاريف، وتمكينها من لوازم الدراسة من كتب وكراسات وملابس وأحذية، وتوفير وسائل النقل للحد من معاناة الأطفال القاطنين بعيدا عن المدرسة، وتوفير ملاعب رياضية ونواد ثقافية ووجبات غذائية لهم في المدرسة.

- التشدد في تطبيق إلزامية التعليم وسد منافذ التسرب الدراسي، وخفض نفقات التعليم المباشرة وغير المباشرة.

- العناية ببرامج الإعلام والتوعية العامة للأطفال بحقوقهم، وإلزام الأسر والمعلمين بالوفاء بهذه الحقوق.

- التوسع في إنشاء مراكز استقبال الأطفال لإنقاذهم وتقويمهم.

- تحقيق التنسيق بين الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية المشتغلة في مجال حقوق الطفل ورعايته، تفاديا للازدواجية وتشتت الجهود وتعارضها، ويكون ذلك تحت مظلة واحدة يناط بها تحقيق التكامل بين مختلف الجهات في مواجهة المشكلة.

- إنشاء مجالس وطنية للأسرة والطفولة ذات طبيعة استشارية وقوة اقتراحية في وضع السياسات العمومية المتعلقة بالأسرة والطفولة، خاصة الطفولة في وضعية صعبة ومنها ظاهرة "أطفال الشوارع".

وفي الختام، فإننا لا ندعي الإحاطة بكل جوانب الموضوع، بل نحن أول المعترفين بما يشوبه من مواطن النقص والخلل، وأول المدركين لما يعتريه من مكامن العيب والزلل، شفيعنا في ذلك أن الكمال مستحيل المنال، وأن الخطأ صفة ملازمة للعمل البشري، وحسبنا أن يكون لنا أجر المجتهد المخطئ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

Kitabe-Dr. Hakima Hatri 11215216 11:58 Page 95

لائحة المصادر والمراجع

أ) المصادر والمراجع

- أحمد عبد الأمير الأبناوي : "**دور منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي بالعراق**" مركز الدراسات الفلسطينية جامعة بغداد، النبأ المعلوماتية. – http://www.annabaa.org/nbanews/62/381.htm

- أبو بكر مرسي محمد مرسي : "**ظاهرة أطفال الشوارع**"، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة، الطبعة الأولى 2004.

- أحمد أوزي : "**الطفل والعلاقات الأسرية**"، تقديم مصطفى حجازي، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2002.

- أحمد خليل جمعة: "**الطفل في ضوء القرآن والسنة و الأدب**"، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق بيروت، الطبعة الأولى 2001.

- "**أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**". ندوة علمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1998.

- باقر النجار : "**المجتمع المدني في الوطن العربي واقع يحتاج إلى إصلاح**" كتاب: "**المجتمع المدني و دوره في الإصلاح**" تحرير ممدوح سالم، القاهرة 2001.

- "**بحوث ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1998.

- بدر الدين القمودي : "**مؤسسات المجتمع المدني : المهمات و الرسالة**"، 4 مايو 2008.

-"**بناء المجتمع العربي ودور العوامل الداخلية و الخارجية**" : كتاب (**المجتمع المدني في شروط تكوين مؤسسات المجتمع المدني**)، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت 1992.

- الشيخة العنود بنت ثامر بن محمد آل ثاني : "**التفكك الأسري العلاج والحلول**"، مشاركة ضمن كتاب (الأمة)، العدد 38، السنة 2001 .

- ثائرة شعلان : "**الإستراتيجية العربية لحماية أطفال الشوارع**"، المجلس العربي، 2005.

- جبرين علي الجيرين : "**العنف الأسري خلال مراحل الحياة**"، إصدارات مؤسسة الملك خالد الخيرية، الطبعة الأولى 2005.

- الحسيني سليمان جاد : "**وثيقة مؤتمر السكان والتنمية : رؤية شرعية**"، سلسلة كتاب (الأمة)، العدد 53، مطابع النجاح الجديدة بالدار البيضاء، الطبعة الأولى 1471 هـ .

- سامي عصر : "**أطفال الشوارع : الظاهرة والأسباب**". هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2000.

- سعد إبراهيم، أمال قنديل : "**في تطوير مؤسسات المجتمع المدني**"، ضمن التقارير السنوية العربية حول المجتمع المدني، إصدار مركز ابن خلدون، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة 2004.

- سعد بن عبد العزيز التركي : "**التصور الإسلامي لمواجهة مشكلات الأسرة**". مجلة (الأمن)، جمادى الأولى، الرياض 1412.

- شكري علياء : "**الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة**". طبعة دار المعارف بالقاهرة، الطبعة الثانية، 1981.

- شهيدة الباز :"**المنظمات غير الحكومية وظاهرة أطفال الشوارع : قضية بناء القدرات**" ورقة عمل مقدمة إلى (**ندوة أطفال الشوارع حماية ووقاية**)، القاهرة 5 /9/ 2007.

- الشيخة العنود بنت ثامر بن محمد آل ثاني : "**التفكك الأسري العلاج والحلول**"، مشاركة ضمن كتاب (**الأمة**)، العدد 38، السنة 2001.

- صالح بن إبراهيم الصنيع : "**التفكك الأسري العلاج والحلول**"، كتاب (الأمة) العدد83.

- صلاح الجابري : "**التطرق الديني والعنف في ضوء التحليل الفلسفي والسيكولوجي**"، مجلة (**قضايا إسلامية معاصرة**)، العدد 37 –38، السنة 2008 .

- صلاح عبد الشافي: محور "**منظمات المجتمع المدني في فلسطين عن رأي صلاح عبد الشافي**"، مدير برنامج غزة للصحة النفسية مقال نشر بموقع (**الخيمة**).

http://www.al-khayma.com/investigations/sociaty_dubai_15082007.htm

Kitabe-Dr. Hakima Hatri 11215216 11:58 Page 97

- عباس الصراف وجورج حزبون "**المدخل إلى علم القانون**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2005.

- عباس محجوب : "**مشكلات الشباب : الحلول المطروحة والحل الإسلامي**"، كتاب (الأمة)، الطبعة الثانية 1406.

- عبد الحكيم الفقيه. "**المجتمع المدني في اليمن**"، مأرب بريس، 5 أبريل 2008 .

- عبد السلام زوير : "**شرح مدونة الأسرة**". منشورات جمعية نشر المعلومة القانونية، طبعة 2008 .

- عبد الغفار شكر : "**مفهوم المجتمع المدني : نشأة و تطور المجتمع المدني : مكوناته وإطاره التنظيمي**" : مقال بتاريخ 2011/05/2، الرابط :

YJ https://groups.google.com/forum/#!msg/fayad61/nUXwLNW3eww/U2jyl0XDm4

- عبد القادر عودة: "**الإسلام وأوضاعنا القانونية**"، مؤسسة (الرسالة)، طبعة 1977.

- عبد اللطيف حسين فرج : "**أطفالنا وكيفية رعايتهم**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2008.

- عبد الله بن عبد العزيز اليوسف : "**الأنساق الاجتماعية و دورها قي مقاومة الإرهاب والتطرف : دراسة تحليلية للمجتمع السعودي**"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، الطبعة الأولى 2006.

- عبد المحسن شعبان : المحور : المجتمع المدني : "**المجتمع المدني بين الإقرار والإنكار**"، (الحوار المتمدن)، العدد 80021 171252 : / الرابط :
–http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=122276

- عبد المحسن شعبان : "**الالتباس في مفهوم المجتمع المدني**"، عالم (التطوع العربي)،01-05-2009.
.html23236.tva/renroc/gro.gnireetnulovbara.www//:ptth

- عبد المنان ملا معمور بار وعبد الرحيم حسين الجعفري، "**الحقوق والواجبات المتقابلة للآباء والأبناء في ضوء تعاليم الإسلام**"، ندوة : (**مبادئ تربية الأسرة ومناهجها في ظل تعاليم الإسلام**) المنعقدة بجامعة أم القرى من 30 ماي إلى 2 يونيو 1999، منشورات الإيسيسكو 2004.

Kitabe-Dr. Hakima Hatri 11215216 11:58 Page 98

- عدنان الدوري : "**جناح الأحداث : المشكلة والسبب**"، الكويت، الطبعة الأولى 1985.

- عزة عبد المحسن : "**أطفال الشوارع في العالم العربي : أسباب المشكلة، الحجم، المواجهة**"، مشاركة ضمن مؤلف " **أطفال الشوارع** "، نشر المجلس العربي للطفولة والتنمية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2002.

- فؤاد عبد الجليل الصلاحي : "**الدولة والمجتمع المدني في اليمن**"، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان بتعز، اليمن، 2001.

- محمد آيت عزيزي : "**دور الأسرة في تربية المجتمع**"، مشاركة ضمن ندوة (**مبادئ تربية الأسرة ومناهجها في ظل تعاليم الإسلام**)، المنعقدة بجامعة أم القرى 30 ماي إلى 2 يونيو 1999، منشورات الإيسيسكو، 2004 .

- محمد بلتاجي : "**مكانة المرأة في القرآن الكريم والسنة الصحيحة**"، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، 2002.

- محمد بن شاكر الشريف : "**نحو تربية إسلامية راشدة : من الطفولة حتى البلوغ**"، الطبعة الأولى، 2006.

- محمد سيد فهمي : "**أطفال الشوارع : مأساة حضارية في الألفية الثالثة**"، المكتب الجامعي الحديث بالإسكندرية، الطبعة الأولى 2000.

- محمد عبد الله : " **تنمية الأطفال اليافعين**" : صحيفة (**الأيام**)، العدد رقم 2070، 2008.

- محمد مومن : "**ظاهرة أطفال الشوارع في المغرب : دراسة ميدانية**"، الطبعة الثانية 2010.

- محمود محمد عبد الله كسناوي : "**أسس التربية الإسلامية ودور الأسرة في تأصيلها**"، منشورات الإيسيسكو 2001.

- مصطفى السباعي : "**المرأة بين الفقه والقانون المكتب الإسلامي**"، الطبعة السادسة 1984.

- منيرة آل سعود : "**إيذاء الأطفال : أنواعه وأسبابه وخصائص المتعرضين له**"، الثقافة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، طبعة 2000 .

- مها عبد الله عمر الأبرش : "**الأمومة ومكانتها في الإسلام في ضوء الكتاب والسنة**"، مطابع جامعة أم القرى 1996 .

ب) المواقع الإلكترونية :

- موقع قرية "**الأمل**" www.egyhopevillage .com/defaut.ar1 :
- موقع جمعية "**رسالة**"/http://www.resala.org :
- موقع منظمة "**أحلام الخيرية**" ptth//:lmth.sutuoba/gro.ytirahcmalha .
- موقع جمعية "**وادي النيص**" www.shammel.net/.../show8802- :
- موقع منظمة "**كفالة و رعاية الأيتام السودانيين**" http://www.sudanorphans.org/vb/ :
- موقع جمعية "**البر و العفاف**": gro.fafa-la.www/

موقع "**إسلام أون لاين**".

ج) القوانين :

- القانون رقم 70,03بمثابة مدونة الأسرة الصادر في الجريدة الرسمية عدد 5184، بتاريخ 14 ذي الحجة 1424 موافق 5 فبراير 2004.
- القانون الجنائي رقم 07,03 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1 -59- 413 .
- قانون كفالة الأطفال المهملين رقم 15,01 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1,02,172 المؤرخ في 13 يونيو 2002.

د) الإعلام :

- إذاعة وتلفزيون ـ قرص مدمج يضم تصوير أعمال جمعية "**رسالة المصرية**" تم الحصول عليه من مروى خيري الجمال مصرية مقيمة بمدينة فاس بتاريخ 2010/6/6.
- إذاعة وتلفزيون النهرين: "**التحقيقات**": قرية "**الأمل**" أول جمعية مصرية لرعاية أطفال الشوارع، بتاريخ الجمعة 2009/8/7.
- فيديو قامت بتصويره ألفة طنطاوي : تم الحصول عليه من إحدى المصريات المقيمات بمدينة فاس، تسمى مروى خيري الجمال، بتاريخ 2010/6/6 .

هـ) تصويرات: اتصالات مباشرة :

- اتصال مباشر بمقر جمعية "أهلي" بفاس مع السيد زهير عبد الرحيم، والمربي المختص بالجمعية السيد عبد السلام البقالي.
- اتصال مباشر عبر الهاتف وعبر البريد الإليكتروني مع رئيس جمعية "حلول اليمنية" بصنعاء : السيد إبراهيم علي الشامي.
- اتصال مباشر عبر الهاتف وعبر البريد الإليكتروني مع رئيسة مركز "دار الرعاية الصحية والاجتماعية لرعاية الأيتام وتأهيل المرأة بالقدس الشريف" السيدة عفاف الدجاني.